[illegible]
[illegible]

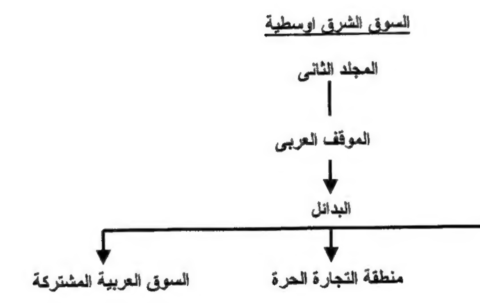

المجلد الثاني

السوق الشرق أوسطية

المجلد الثانى

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى



السوق الشرق اوسطية
المجلد الثانى
الموقف العربى
البدائل
عام
منطقة التجارة الحرة
السوق العربية المشتركة

البدائل

عام

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

البدائل : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التكامل الاقتصادى العربي	نواف الرومى	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي		١٩٩٧	٥٤
٢	المواجهة العربية لتحديات النظام الشرق اوسطى	مجذاب بدر عناد	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية		١٩٩٨	٦٥
٣	التعاون الاقتصادى العربي	أحمد أنور زهران	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٥	١٩٩٩/٣/١٥	٧٨

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــــدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

التكامل الاقتصادي العربي :

اهمية التكامل الاقتصادي العربي واهدافه :

يمكن فهم التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام على انه توحيد الجهود العربية المشتركة في المجالات الاقتصادية من اجل خلق مجتمع عربي يتمتع بمقومات وغايات اقتصادية واحدة، بحيث لا يحول دون تنقل الاشخاص والعاملين من مختلف الاختصاصات ورؤوس الاموال ويتاح له ما يحتاج من ادوات تنسيق السياسات ووضع الخطط اللازمة لاستغلال الثروات العربية وتطوير القطاعات الاخرى وازالة الفوارق بين الاقطار العربية وضمان استقلالها الاقتصادي.

وتظهر اهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتباره الوسيلة التي تساعد على الوصول الى أهداف أسمى، أي أنه ليس غاية بحد ذاته، وبذلك يبرز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية سواء على النطاق القطري او القومي. إن هذا يعني أنه يساعد بشكل جدي على علاج مشاكل التخلف والأمية والفقر التي تعاني منها معظم الاقطار العربية، مما يترتب عليه تأخر درجة النمو الاجمالي فيها مع انخفاض الاستثمارات في القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) وزيادة نسب البطالة وما يتبع ذلك من زيادة العجز في الموازنات العامة واضطرارها الى الاقتراض من المؤسسات الاجنبية بشروط تعجيزية بحيث تصبح خدمة الدين عبئا ثقيلا يضغط بشدة على فرص التنمية المختلفة في هذه الاقطار.

لذلك فإن الاتفاق العربي بالمضي في طريق التكامل الاقتصادي العربي يعتبر الوسيلة الناجحة والفعالة من اجل تحقيق اهداف طموحة، من اهمها ما يلي :

أ) ـ معالجة مشاكل التنمية التي تعترض كل قطر، وما تحتاجه من استثمارات عربية مشتركة.

ب) ـ مواجهة ما يصدر من تحديات اقتصادية خارجية من خلال التكتلات الخارجية، حيث أن هذه المواجهة لا بد أن تتضمن ما يلي :

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

اولا : الاعتماد الجماعي على الذات من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجات الاساسية للمجتمع العربي، وخاصة ما يتعلق بالامن الغذائي.

ثانيا : تطوير القدرة الذاتية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية بهدف توفير معدات ومتطلبات الانتاج وزيادته وتنويعه لاشباع الحاجات الاساسية للاقطار العربية.

ثالثا : الابتعاد عن الاقتراض من الخارج (الدول الاجنبية ومؤسساتها المالية) قدر الامكان ومحاولة استثمار الاموال العربية الحالية وتشجيع عودة الاموال العربية المختلفة، وهذا سوف لن يتحقق الا بتزايد عنصر الثقة بين الاقطار العربية بشكل عام.

شروط التكامل الاقتصادي العربي :

إن الوطن العربي الذي يشتمل على حوالي (250) مليون نسمة يتكلمون اللغة العربية ويعتنق (80٪) منهم دينا واحدا هو الاسلام، وفيه موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة ، ولديهم مستويات متقاربة من التنمية، يمكن أن يسير في مسار تكامل اقتصادي ايجابي ومثمر في الوقت نفسه. إن هذا يتطلب في الواقع تظافر جهود كثيرة وعلى مختلف المستويات ورغبة اكيدة من اجل استغلال كل الثروات العربية من أجل خدمة الاجيال الحالية والمستقبلية معا.

وفي الوقت نفسه هناك شروط يجب توفرها لكي يكون تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك ممكنا، حيث بالامكان تصنيفها الى نوعين من الشروط هما:

الاولى : شروط ضرورية - تتركز في تحديد التدفقات السلعية والبشرية والمالية بين الاقطار العربية كمنهج واضح ودقيق للتكامل الاقتصادي فيما بينها.

والثانية : شروط كافية - تتلخص في وضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين الاقطار العربية وتنظيم انشطتها الاقتصادية المختلفة وتنسيقها من اجل تقليل درجات المنافسة وزيادة درجة التكامل الاقتصادي فيما بينها، وهذا كله يتطلب وضع استراتيجية انمائية عربية قومية واضحة تعتمد بالاساس على نبذ الخلافات العربية بجميع أشكالها.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

عوائق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي :

تبرز في الواقع الكثير من العوائق أو المحددات التي واجهتها ولا تزال تواجهها الأقطار العربية في سعيها نحو تحقيق تعاون عربي مشترك يرمي الى تكامل اقتصادي في ميادين عديدة. ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي :

اولا ـ عدم وجود طريقة او خطة واضحة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، سواء أكان ذلك على النطاق الاقليمي أو القومي.

ثانيا ـ وجود تنظيم وتخطيط لمؤسسات التعاون الاقتصادي العربي تنطلق من منطلق خاطىء لا تنسجم مثلا مع تجارب مناطق اخرى من العالم، وهي في الوقت ذاته لا تنظر الى الفروقات الموجودة في اختلاف المستويات والظروف والاهداف لكل الاقطار العربية.

ثالثا ـ افتقار نصوص الاتفاقيات المشتركة بين الاقطار العربية الى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة اللازمة لتحقيقه، اذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مملوءة بالعبارات الانشائية، كما تضمنت نصوصا يسهل على اي قطر التهرب من التزاماته تجاه محتوى الاتفاقيات أمام الاقطار الاخرى.

رابعا ـ ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.

خامسا ـ ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها، مما أدى الى خضوع بعضها الى ضغوط سياسية.

سادسا : عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوئها اختيار قيادات وكوادر المنظمات العربية المشتركة.

سابعا : ضعف قابلية الاقطار العربية في تقديم الاستشارت وتبادلها فيما بينها.

ثامنا : ضعف بنية البحوث الاساسية والتطبيقية وفاعليتها، تلك البحوث التي تخدم الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة.

تاسعا : التناقضات اتي تسود خطط التنمية العربية واساليب تنفيذها.

عاشرا : التباين الموجود بين الاقطار العربية من حيث تنظيم السياسات الاقتصادية والحماية والجوانب الاقتصادية الاخرى.

حادي عشر : انخفاض قابلية الاقطار العربية النفطية في تقديم الاعانات والمساعدات والقروض الميسرة للاقطار العربية الفقيرة، مما ادى الى زيادة مشكلة المديونية لهذه الاقطار وبالتالي اعتمادها المستمر على البلدان الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الايمان بالعمل العربي المشترك.

ثاني عشر : سيادة نمط انتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للاسواق الأجنبية المختلفة الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي.

ثالث عشر : استمرار تعمق التجزئة بين الاقطار العربية واختلاف مستويات النمو والتطور فيها، مما ينتج عنه تزايد الصعوبات لإحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

رابع عشر : تزايد الموانع والمحددات امام حركة المواطنين العرب داخل الاقطار العربية أدى الى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على جميع المستويات والمجالات، مما نتج عنه بطبيعة الحال حدوث فجوات اجتماعية واقتصادية كبيرة، من الصعب حصرها او تطبيقها في ظل الظروف الراهنة.

خامس عشر : كما أن تماظم الفروق الداخلية بين الاقطار العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية، أدى الى بروز فروقات على كثير من الظواهر الاقتصادية ومن ثم أدى الى تعميق الفوارق بين :

- أنماط النمو،
- أنماط الاستثمار،
- أنماط الاستهلاك،
- وأنماط التبادل الخارجي.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي عربي -

وجهة نظر الاقتصاديين العرب :

عندما يكون عامل الوقت أمراً حاسما وقاطعا، فإن العقلانية، حسب وجهة نظر الاقتصاديين العرب، تقتضي العمل في ظل ما هو متاح لدى الاقطار العربية، أي بوجود غايات متواضعة ومداخل سلمية شرط أن تؤدي في النهاية الى تكامل اقتصادي عربي بدون أي تعقيد. لذلك فإن التصور العملي للتكامل الاقتصادي العربي يطرح الصيغة التالية :

أ) - ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يضمن توسيع أفقها القومي ومدها نحو المدى البعيد - أي أنه في ظل تغليب المصالح القطرية على القومية، فليس اقل من العمل على حث كل قطر عربي على ألا يضيف عقبة او صعوبة جديدة تعرقل عملية التكامل. بل إنه لو نظر الى مصالحه القطرية على المدى الطويل، وهو الافضل بطبيعة الحال، لعمد الى ازاحة عقبة من العقبات القائمة حاليا ليعجل من عملية التكامل. ومن الطبيعي أن هذا الترشيد لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الانشطة والاجهزة التخطيطية في الاقطار العربية.

ب) - دفع جهود التنمية القطرية بأي جهد عربي اضافي ممكن او متاح. ذلك أن نمو وتقدم اي قطر عربي سيعود بالنفع، بشكل مباشر او غير مباشر، على عملية التنمية في الاقطار الاخرى، وهذا يعني أن نموا وتقدما سيحصل للوطن العربي ككل. هذا بالاضافة إلى أنه سوف يساعد كثيرا في التغلب على الكثير من الصعوبات النفسية داخل المجتمعات العربية التي تعترض طريق التكامل. كما أن ذلك قد يساعد كثيرا في القضاء على التفاوت في مستويات النمو، او على الاقل التخفيف من حدتها، باعتبارها من اهم الصعوبات الاقتصادية امام التكامل. وهذا كله سوف يعمل على ترسيخ الثقة بين أنظمة وحكومات الاقطار العربية ويسودها جميعا الشعور بأنها في مسار واحد.

ج) ـ اختيار وانتقاء مجموعة الانشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد الى دعم التنمية القومية في عموم الاقطار الاخرى، وهذه الانشطة تتركز في الموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الاساسية. . . .الخ. كما أنه قد يكون من الافضل في مثل هذه الاستثمارت أن تتم بجهد قومي، حيث أنها تتميز في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة او بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.

د) ـ الالتفاف الجماعي حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة او غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية مثال : قضية الأمن الغذائي العربي، بناء وتطوير القدرة التكنولوجية العربية، امتلاك قاعدة متطورة للمعلومات، وغيرها. إن هذه المشاكل والامور المهمة قد يكون من الصعب على اي قطر أن يواجهها بمفرده سواء بسبب ارتفاع نفقاتها المالية او لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة. واذا لم يكن هذا او ذاك وافترضنا قيام كل قطر بالانفاق على مثل تلك القضايا، اليس من الممكن الترشيد وتجنب ازدواجية الانفاق؟

هـ) ـ وأخيرا ، فإن إنجاز التكامل الاقتصادي العربي ليس في الحقيقة من مسؤولية الحكومات والانظمة فقط، بل إن هناك دورا هاما يجب أن تلعبه الشعوب العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات في جميع الميادين والقطاعات التي سيشملها التكامل.

واستنادا لما تقدم، يمكن وضع استراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي العربي، تتركز على المحاور الرئيسية التالية : ـ

اولا ـ التنمية القومية بجميع أشكالها وفروعها.

ثانيا ـ اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعية واقامة التصنيع الاساسي.

ثالثا ـ اعادة تشكيل هياكل الانتاج الزراعية والأمن الغذائي.

رابعا ـ اعادة بناء هيكل السوق العربية، وايجاد نظام لتسوية المعاملات المالية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

خامسا ـ تعبئة الموارد البشرية والمالية.

سادسا ـ تأسيس نظام نقدي عربي.

سابعا ـ اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة.

ثامنا ـ توفير العناصر الجوهرية في البنى التحتية.

تاسعا ـ الارادة السياسية لكل الاقطار العربية في تحقيق تكامل اقتصادي عربي بشكل جدي.

نحو مفهوم جديد للتعاون الاقتصادي العربي :

نظرا لما يسود العالم العربي من مشاكل اقتصادية في الوقت الراهن والاخفاقات التي يشهدها في تحقيق قدر ملموس من التعاون الاقتصادي الى جانب الآثار السلبية الناجمة عن تكريس المصالح القطرية الضيقة، فقد اصبحت مهمة تمهيد الطريق لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي اصعب مما كانت عليه الحال في بداية الخمسينات. كما تزداد الامور تعقيدا كلما مضى الزمن دون اتخاذ اجراءات عملية باتجاه تعزيز العمل الجماعي، وذلك بالاستفادة من التجربة الطويلة التي بدأت منذ عقد الخمسينات، والعمل على التخفيف من حدتها. إن الاجراءات السلمية التي تتخذ باتجاه تعزيز التعاون الاقتصادي العربي مهما كانت متواضعة في البداية، إلا أنها إذا حظيت بالرعاية الجدية من قبل الحكومات العربية فانها ستؤدي الى تعزيز التعاون وتطويره بمرور الزمن.

فحينما نتحدث عن التنمية باعتبارها مجال التحدي الانساني الراهن والقادم، فإننا نقصد مفهوما واضحا ومحددا لهذه التنمية يتبلور في أنها : **مجموعة العمليات المخططة التي تسعى الى إحداث نهوض ارتقائي شامل ومتكامل في مختلف قطاعات ونواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتقوم على محوري التقدم المادي والتقني، الى جانب المشاركة الشعبية الفعالة بما يحقق اطلاق قوة النمو الذاتي للمجتمع بصورة اجمالية.**

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

إن الادراك الحقيقي لحتمية طريق العمل العربي المشترك كأفضل سبيل للتنمية لا يترجم الى الواقع إلا بتبّني الاقطار العربية شعوبا وحكومات لمشروع استراتيجي شامل في مختلف قطاعات ونواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهذا المشروع القومي ينبع أساسا من منطلقات جذرية محدودة تتمثل في عدد من الحقائق من اهمها:

اولا ـ إن التاريخ العربي على امتداده يثبت أنه كلما كانت وحدة العرب قائمة، ازدهر المجتمع العربي من ناحية، وكان عطاؤه للانسانية اكبر، وكان أمنه القومي اكثر تحقيقا، من ناحية اخرى.

ثانيا ـ إن العالم المعاصر يعامل المنطقة العربية ككيان واحد حتى وان تزايدت الصلات بين بعض القوى العالمية وبعض القوة العربية.

ثالثا ـ إن التهديد الأمني في الوقت الراهن لا يمس دول عربية بعينها دون غيرها من الدول، او جزءا من المنطقة العربية دون الاجزاء الاخرى، بل ينفذ الى المنطقة العربية ككل.

رابعا ـ إن كل معوقات التنمية لا تتوفر لأي قطر على حدة، إلا فيما ندر، سواء كان ذلك في مجال قوى الانتاج، او تكنولوجيا الانتاج، او تسويق المنتجات.

خامسا ـ إن الثروات المتوفرة في بعض الاقطار العربية لا يمكن ان تستغل بصورة مثلى إلا في ضوء تكامل تنموي عربي واسع، وبغير ذلك ستتبدد هذه الثروات وستتعرض للضياع وتخسرها الاجيال القادمة.

سادسا ـ إن معدلات التنمية او النمو لا يمكن إلا أن تكون متواضعة في حالة التجزئة، فالاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية امر لا غنى عنه إذا اريد لهذه المعدلات أن ترتفع الى المستويات المرغوبة التي تخرج بهذه الاقطار من دائرة التخلف النسبي الى الآفاق الرحبة للتقدم والازدهار ورفاهة الانسان العربي.

وهكذا فإن النظرة الجديدة إلى إحداث تعاون عربي مشترك، ينبغي أن تنطلق من المضامين التالية.

أ) ـ إن الثروات النفطية تعتبر موارد مؤقتة وزائلة، الامر الذي يؤكد ضرورة تأمين مستقبل الاقطار النفطية بدعم هياكلها الاقتصادية، وإرساء قواعد الانماء داخلها على أسس غير ـ لية.

ب) ـ إن التنمية الاذ صادية في الاقطار النفطية لا يمكن أن تتم بفعالية إلا بالاستعانة بالكفاءات البشر في الاقطار العربية ذات العجز والسوق الواسعة التي توفرها لمنتجات الاقطار النف ـة في صيغة تكامل اقتصادي عربي.

ج) ـ إن الاقطار العربية ذات العجز لن تحقق تنمية فعالة إلا بموارد مالية ضخمة يمكن الحصول عليها ب تعاون الوثيق مع الاقطار العربية النفطية.

د) ـ إن التكامل التجاري الذي يعني بوضوح حرية انتقال القوى العاملة ورؤوس الاموال، والذي سيساهم في تقوية الروابط والتفاعل بين مواطني الاقطار العربية ، سوف لن يكون كافيا او ذا فاعلية كبيرة في تكامل موارد هذه الدول، وذلك لأن جميع الاقطار العربية تعاني من قصور نوعي او كمي في قواها العاملة الذي أدى في السنوات الاخيرة الى اعتماد متزايد على استيراد عمالة غير عربية. إن هذا يستدعي في الواقع ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الانمائية الحالية بما فيها استراتيجيات النمو الاقتصادي والتكنولوجي والتعليم والتدريب حتى تتمكن الاقطار العربية من الوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات في القوى العاملة من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى في تنمية مواردها البشرية.

هـ) ـ يتيح المنهج التنموي للتكامل أن يسعى كل قطر من الاقطار العربية الى تحقيق تنمية داخلية مخططة ـ فالجهد القومي لا يلغي الجهد القطري في اطار التنسيق والتعاون العربي الواسع. وبما أن التعاون العربي يتيح امكانات واسعة في تنمية المجتمع بحيث لا تستطيع أية دولة انجازه بفعالية اعتمادا على مواردها الذاتية (البشرية والمادية)، فلا شك أن التعاون الانمائي الفعال والتنسيق المتزايد سيؤدي في النهاية الى التحرير الكامل لانتقال القوى العاملة بين الاقطار العربية.

و) ـ قيام الحكومات العربية في الدول المدينة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة الاختلالات وادخال التعديلات الهيكلية المطلوبة في اقتصاداتها، لأن ذلك سيؤدي الى تحسين اوضاعها الداخلية والخارجية وتقود الى تحسين

احتمالاتها المستقبلية سواء بالنسبة لموقفها من الديون الخارجية او بالنسبة لإمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. إن هذا يعني أن المطلوب أساسا من بلدان العجز العربية هو أن تتخذ ما يلزم لضمان استقرار ايراداتها الاجنبية وذلك من خلال التأكيد على استقرار صادراتها حجما وأسعارا وقيمة لضمان استمرار استيراداتها الضرورية، مع التأكيد المسبق على استراتيجية تنويع هياكلها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على الصادارت نسبيا، وخلق الدفع الذاتي في اقتصاداتها.

ز) ـ زيادة القيمة المضافة للنفط والغاز عن طريق اقامة المصافي والمجمعات البتروكيمياوية من اجل سد احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير الى الاسواق العربية والعالمية، بالاضافة الى التوسع في انتاج المواد الاستهلاكية النهائية بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية بشكل يسمح بتحقيق أعلى درجة من التكامل بين صناعات المنتجات النفطية وبين مختلف الصناعات التحويلية الاخرى لبناء قاعدة صناعية متكاملة.

ح) ـ إن الطريق الموصل الى العمل العربي المشترك يمكن ان يتحقق عبر ثلاث عمليات متتابعة :

اولا ـ ارساء الاستراتيجية التي يقوم عليها العمل القومي المشترك، بشرط أن تكون طريقة هذا العمل واضحة ومعرفة بدقة لا لبس فيها ولا اجتهاد لأية جهة حسب هواها في هذه الاستراتيجية. كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافا رئيسية واقعية واضحة، تنسجم وامكانات الاقطار العربية، تتركز في ما يلي :

1 ـ تحقيق الامن القومي العربي بمفهومه الشامل المتضمن للامن الغذائي، الامن التكنولوجي، والامن الفكري وغيره.

2 ـ رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قاعدة علمية وتكنولوجية حديثة وبالاعتماد على الموارد الذاتية العربية بصفة اساسية، مع مراعاة ضرورة تقليص الفجوات التنموية القطاعية والفئوية داخل الاقطار العربية، وكذلك فيما بين هذه الاقطار وبعضها البعض.

3 ـ اطلاق القوى الابداعية المنتجة للانسان العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها .

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي وضع الاطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه واعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

ثانياً ـ ضرورة تخطيط العمل العربي المشترك من خلال وضع خطة قومية طويلة الاجل، تكون اطارا لخطط متوسطة وقصيرة الاجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء. مع أهمية أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع اجهزة التخطيط القطرية.

ثالثا ـ تنفيذ خطة التنمية القومية من خلال منظمات عربية متخصصة تتولى مسؤولية تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة في خطة التنمية القومية، بشرط أن لا تنعكس الخلافات السياسية على تنفيذ هذه المشروعات، مع الالتزام الكامل للحكومات العربية في تنفيذ خطط التنمية القطرية المنبثقة من الخطة القومية.

ط) ـ ولتعميق العمل العربي المشترك هناك مداخل متعددة يمكن أن تؤدي الى تحقيق الهدف المنشود بشكل تدريجي منها :

اولا ـ تكوين اتحاد او اتحادات جمركية.

ثانيا ـ تعميق تجربة المشاريع العربية المشتركة .

ثالثا ـ تعميق تجربة مؤسسات التمويل العربية المشتركة والقطرية.

رابعا ـ تشكيل مجالس تجارية مشتركة، حيث أن تشكيل مثل هذه المجالس يساعد الاقطار العربية على تنظيم التبادل التجاري بينها وبين بقية انحاء العالم.

ي) ـ تعزيز دور المنظمات والاتحادات العربية النوعية من خلال ما يلي :

اولا ـ اختيار المسؤول الذي يقود كل منظمة واتحاد على أسس ومعايير تستند على الكفاءة والقدرة والايمان بالعمل العربي المشترك والابتعاد عن المؤثرات والمداخلات السياسية في هذا الاختيار.

ثانيا ـ التنسيق بين عمل هذه المنظمات والاتحادات من خلال خطة واضحة الاهداف والآلية مع تقييم دوري لإنجازها من قبل حكومات الاقطار العربية، اضافة الى متابعة اعمالها بشكل مستمر.

ثالثا ـ اعطاء هذه المنظمات والاتحادات العناية والدعم من قبل حكومات الاقطار العربية مع تسهيل مهامها حتى يتسنى لها تأدية دورها المطلوب.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

المواجهة العربية لتحديات النظام الشرق اوسطي

في ضوء معطيات الحقائق التي تم عرضها على الساحات الدولية والاقليمية والعربية ، يبرز السؤال الجوهر ، ماالعمل ...؟ وكيف ينبغي للطرف العربي ان يتصرف ، وماذا يستطيع ان يفعل ليدرأ عن نفسه المخاطر المحققة والمحتملة ... ؟ وقبل التعرض لاشكال المواجهة العربية لما تواجهه من تحديات في محاولة الاجابة عن الاسئلة اعلاه ترى ازاما علينا ان نبحث في الاطار المؤسسي للنظام العربي اي الجامعة العربية - وما يمن ان تقوم به من دور في هذه المواجهة باعتبارها - ومن وجهة النظر العربية - المعادل الموضوعي للترتيبات الاقليمية الجديدة ، الشرق اوسطية .

اولا : الجامعة العربية والشرق اوسطية والعمل الاقتصادي العربي المشترك :

كان اول ما يواجه الباحث عند دراسة الجامعة العربية عدد من المتناقضات المرتبط بموضوع الجامعة ذاته ودورها في النظام العربي وهل هي اداة لتحقيق (الفكرة القومية) ام عامل (معوق) لها يكرس التجزئة العربية ، لقد كانت الجامعة العربية هدفا تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية خلال فترة كان فيها التيار القومي العربي تيارا نشطا ، ولم يكن مفهوم الدولة قد ترسخ بعد وكان التركيز القومي على مفهوم الامة العربية الواحدة الممتدة من المحيط الى الخليج ، وامام تزايد هذه الضغوط خلال الحرب العالمية الثانية على حكومات المنطقة التي كانت جميعا بشكل او باخر مواقع للنفوذ الاوروبي ، اقدمت بريطانيا على تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة الجامعة العربية ، وبالطبع لم يكن الغرض من ذلك هو ارضاء التيار القومي او تحقيق اهدافه وانما كان محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي الى الحكومات العربية وايجاد شكل من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون ان يحققها . لذا فان الجامعة برزت الى الوجود وقد حملت معها تناقضات ثلاث متغيرات ، فكر قومي ، تدخل جلد من البيئة الدولية ، منطق القطرية السيادة الوطنية (30).

- لذا فان الجامعة ومنذ نشأتها تعرضت لتصارع ثلاث انواع من الارادات ، وارادة الفكر القومي الذي يفرض عليها محددات ان لاتصدر

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

عنها قرارات تناقض مع عقيدة النظام العربي ، وارادة البيئة الدولية التي تفرض عليها محددات ان لاتتمادي في التعبير عن الفكر القومي وارادات الدول الاعضاء التي تحد من قدرتها في التاثر على سيادة وصلاحيات كل عضو فيها ، ووفقا لذلك يتضح ان الجامعة العربية هي منظمة اقليمية قومية شكلت طرفا اصيلا من اطراف النظام الاقليمي العربي وليست مجرد تنظيم قانوني او شكلي يقف على اطراف النظام ، اذ انها ترتبط عضويا باهدافه وازماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية فضلا انها تتعرض لما يتعرض له بقية اعضاء النظام من تدخلات البيئة الدولية باعتبارها تمثل (الكل) العربي والفكرة العربية وا احباط مهمتها يعطل الفعل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فعالية النظام واهدافه وطمحاته ، فالوجود التنظيمي للجامعة في حد ذاته يتفاعل مع النظام باشكال متنوعة اهمها تعدد لقاءات المسؤولين العرب في اطار الجامعة ، فضلا عن ان الرمز الذي بيت تحتله الجامعة ، على الرغم من ميثاقها الذي لم يحقق الاماني القومية ، وضع قواعد للسلوك العربي الجامعي والثنائي والمنفرد اذ كان الالتزام الذي يصدر عن البلدان العربية ومن فوق منبر الجامعة قيدا على حركتها المعاكسة لاتجاهات الراي العام العربي او كان دافعا لمزيد من الحركة الموازية لهذا الاتجاه ، الى جانب ذلك انها كانت في احيان كثيرة المكان الذي تستطيع فيه الاقطار العربية مواجهة اختلال توازن النظام نتيجة اهمية احد اعضائه او في تغلغل اطراف من النظام الدولي . ولا جدال ان الجامعة كانت المصدر الاساسي في الوطن العربي الذي جعل من مفهوم التنمية العربية الشاملة مفهوما ذا مضمون ومحتوي لانه ترجم الامكانات العربية المادية والبشرية الى ارقام وبرامج ومشروعات وهو الامر الذي رسخ في الوعي العام قدرات النظام العربي وانشأ شبكة جديدة من التفاعلات بين الاطراف الغنية والاطراف الفقيرة ، وبذلك لم يعد ممكنا للاقطار الغنية - حتي لو شاءت - ان تصف ثروتها بانها ثروة قطرية وحسب اذ بفضل التوجه الاقتصادي للانشطة الاساسية للجامعة خلال حقبة السبعينات تسرب الى الوعي العربي العام الاقتناع ان الثروة العربية اينما كانت

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

انما هي من امكانات الوطن العربي وان المطالبة بالتنمية الشاملة مطالبة قومية ، ولا تعني اعادة توزيع هذه الثروة بقدر ما تعني تحميل هذه الثروة مسوولية المصير العربي في الامن والتنمية دونما تفرقة بين جزء من الوطن وجزء اخر ولايقلل من اهمية هذا التطور واقع ان مندوبي بعض الاقطار العربية داخل الجلسات المغلقة يتصرفون بغير هذا الفهم (31)، فهكذا تتصارع الممارسات القطرية مع المبادىء القومية منذ نشأة الجامعة ، واذا كان ما تقدم يمثل الجوانب الايجابية لهذه المنظمة التي يمكن اعتبارها ولاشك الحد الادني للتضامن العربي ، فان جوانب اخرى تبرز للعيان عند محاولة وضع هذا التنظيم المؤسسي التقليدي ، اما البديل المقترح الان وهو النظام الشرق اوسطي واليته الرئيسية السوق الشرق اوسطية ، فهل هذا التنظيم العربي قادر فعلا الوقوف على ارض الواقع ليواجه مشروع السوق ؟ يكفي للاجابة عن هذا التساؤل ان نذكر اولا بان الجامعة لعربية لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد في تطور لاقتصادات العربية في السنوات الماضية ، فهي لم تؤثر في شيء في اهم تطور اقتصادي (بيني) بين العرب اي انتقال العمالة من بلدان فقيرة الى اخرى غنية ، فهي لم تسهل هذه العملية ولم تؤسس لها ولم تضع ضوابط لحماية العمالة لمتنقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بلدان الاستقبال (32) ، ثم ان الجامعة ثانيا لم تنجح يوما في عملية تأسيس تبادل حر للسلع ولم تنجح حتى في تصديق الاتفاقيات التي رفضها البعض ، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها ، ووقعها البعض الاخر وصدق عليها ولكنه لم ينفذها ، ثم ان هذه الجامعة انتقلت لاسباب سياسية واضحة من تونس الي مقرها القديم في القاهرة ، وقد شكل ذلك اقرارا ضمنيا بان مقر الجامعة يمكن ان يكون في العاصمة العربية الوحيدة التي كانت قد انشاءت صلحا مستقرا مع الكيان الصهيوني وبان لاتناقض بالتالي بين وجود الجامعة وبين التفرد بالصلح ، وكان التغاضي عن هذا التناقض هو الذي فتح الطريق امام عجز الجامعة العملي عن لعب اي دور في تحديد سقف العملية التفاوضية مع الكيان الصهيوني .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

اما حول تقييم عمل اجهزة الجامعة العربية الاقتصادية في الممارسة ، ففي 3 الربيع - مارس 1957أفرنجي اعتمد المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية قرارا بعقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور 12 دولة عربية هي الاردن ، تونس ، السودان ، العراق ، السعودية ، مصر ، سوريا ، الكويت ، الاردن ، المغرب ، العراق ، اليمن وصدقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ماعدا المغرب ، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الطير / ابريل 1964أفرنجي وقد زاد عدد اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد الى 13 عضوا بانضمام السودان ، واليمن الجنوبي ، الامارات العربية ، ليبيا ، موريتانيا ، فلسطين وقد تم انضمام هذه الدول خلال عامي 74 ـ 75 عدا السودان الذي انضم 1969أفرنجي وبالوحدة بين شطري اليمن وانسحاب الكويت عام 1990أفرنجي اصبحت العضوية الحالية 11 دولة (33) ، اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادي اعتبارا من عام 1959أفرنجي) فقد انشأ عام 1961أفرنجي مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم 17 في 1964/8/13أفرنجي بانشاء السوق العربية المشتركة ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والاردن والعراق والكويت واصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من 1965/1/1أفرنجي ووضعت الاتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية برامج التخفيضات الجمركية وانتقال رؤوس الاموال والافراد وكان هدفها الوصول لاعفاء جمركي كامل في اول عام 1970أفرنجي بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية وفي اول 1975أفرنجي بالنسبة للمنتجات الصناعية ثم جرى تعديل بالاتفاقية عام 1968أفرنجي بتقليص مراحل السوق المشتركة ليتحقق الاعفاء الكامل اعتبارا من 1971/1/1أفرنجي بدلا من 1975أفرنجي (34) ، ولكن على مستوى التطبيق الفعلي لم يتم الاعفاء الكامل اذ ادرجت الدول عدة استثناءات من جداول الاعفاء كما وضعت قيود ادارية متعددة كان من شأنها التحلل غير المباشر من الالتزامات بموجب الاتفاقات المعقودة مما

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ادي الى انخفاض مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافه باقامة السوق العربية المشتركة وقد كان لحدوث طفرة في عوائد البترول بعد عام 1973 أفرنجي اثره في حجم الموارد المالية المتاحة للدول العربية وفي احساسها بثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي في حال تكتلها ، ولقد سعي مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للاستفادة من هذه الحالة المتسمة بالتفاؤل والثقة بالنفس والتطلع للمستقبل من اجل تعزيز العمل الاقتصادي المشترك من خلال ابتكار اطارين جديدين(35) :-

الاول : انشاء الاتحادات العربية النوعية مثل الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العربي للسكك الحديد وقد انشا اكثر من 60٪ من تلك الاتحادات في عقد السبعينات وكان هدفها التنسيق في النتاج والتسويق والقيام بدراسات فنية واقتصادية وتقديم لاستشارات الفنية . .

الثاني :- اقامة مشروعات مشتركة وذلك اعتبارا من عام 1978 أفرنجي مثل الشركة العربية للملاحة البحرية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الشركة العربية للصناعات الدوائية ، الشركة العربية للاستشارات الصناعية ، ويلاحظ ان بعض تلك المشروعات تم انشاؤه في اطار عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبعض الاخر في اطار نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية وفي ظل عدم تحقيق الاهداف المتوخاة في المنهج السابق شكلت الجامعة العربية عمان 1976 أفرنجي ما اسمته (لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) من عشرين عضوا لوضع استراتيجية مشتركة ومارست اللجنة عملها طوال عامي 1977 و 1978 أفرنجي ،انبثقت عنها لجنة قامت باعداد ورقة عمل حول الاستراتيجية عرضت على مؤتمر اقتصادي وقومي في بغداد عام 1978 أفرنجي ثم على لجنة خبراء حكومين عقدت في العراق في اى النار / يناير 1980 أفرنجي ثم عرضت على قمة عمان في الحرث/نوفمبر 1980 أفرنجي وقد اعتمدت تلك القمة وثائق في مجال العمل الاقتصادي وهي (36)

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : عام	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

أ ـ وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي اي العربي المشترك والتي تناولت اهداف ذلك وركزت علي التنمية الصناعية الزراعية وتدريب الموارد البشرية .

ب ـ ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي وهي وثيقة ذات صياغة عامة ونبرة سياسية حول اهمية العمل الاقتصادي القومي .

جـ ـ الاتفاقية الموحدة لاستثما رؤوس الاموال العربية في الاقطار العربية .

د ـ عقد التنمية العربية المشتركة وهي وثيقة التزمت بموجبها خمسة اقطار عربية هي السعودية ، الكويت ، العراق ، الاما رات ، قطر بتخصيص مبلغ 5 بليون دولار للعقد بواقع نصف مليار سنويا توزع سب نسبة محددة لتمويل مشروعات التنمية وتكون القروض بفائدة 1٪ سنويا وفترة سماح مدتها 10 سنوات ويسترد القرض باقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عاما .

وتعدّ هذه الوثيقة هي الانجاز العملي الحقيق , والملموس لقمة عمان 1980 أفرنجي وكان دور العراق في اصدارها فعالا وحاسما ولكن يبدو انه كان مقدرا لهذا الانجاز ان لايكتمل ولايتحقق على ارض الواقع ، حتى انه بدا بعد خمس سنوات من انعقاد قمة عمان وكأنه جاء في غمرة الحماس الغضب على إتفاقية الصلح المصرية ـ الصهيونية ثم اهمل مع هدوء الحماس وفتور الغضب (37) .

ان الجامعة العربية هي احد المنظمات الاقليمية في العالم الثالث والتي تشترك جميعها في كونها اخفقت بدرجات متفاوتة في تحقيق اغراض رئيسية وهو ما يعني بحد ذاته ان للتخلف دورا كبيرا في فهم المستويات المتدنية للاداء في ميادين مختلفة ، ويعني ذلك اننا نفترض ان احتمال الارتفاع بمستويات الاداء فيما يتعلق باغراض رئيسية للجامعة العربية هو امر يرتهن جزئيا بامكانيات النهوض في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية ، وغالبا ما كان التفسير الوحيد الفشل في وضع الاتفاقات والقرارات موضع التنفيذ هو الخلافات العربية والازمات التي انبثقت وتكررت دوريا عن هذه الخلافات ، غير انه بات من الضروري ان نتناول تفسيرا اخر وان كان فضفاض نسبيا

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العــــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

ويقوم هذا التفسير على وجود تفضيل واضح للعمل التنموي على مستوى قطري وللتعاون على اساس اختيارية ثنائية او متعددة الاطراف وان هذا التفضيل لاينهض فقط على عوامل ذاتية خاصة برغبات ونزعات الحكام والحكومات وانما قد يكون في صميم الطابع المتخلف للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والطابع التسلطي لنظم الحكم العربية . وكمثال لاحد الموضوعات التي يمكن اخذها كنموذج لتقويم انجاز احد اجهزة الجامعة العربية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والموضوع هو تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، قد اصدر المجلس في دورته المنعقدة في الطير / ابريل 1953أفرنجي قراره الاول حول تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي ونص على اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتظهر اهمية هذا الموضوع من كونه حظي باول قرار يصدره مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العربي ، وقد واصل المجلس مناشدة الدول الاعضاء فيه التصديق على الاتفاقية منذ اتخذ القرار بشانها وتي عام 1985أفرنجي حيث جاءت اخر مناشدة في القرار رقم 966 ، وبذلك يكون موضوع تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية قد استهلك اكثر من 32 عاما وتسعة وثلاثين دورة من دورات المجلس الاقتصادي من 35 قرارا اي انه تمتع ببند ثابت في جميع دورات المجلس من دورة ماقبل دورة الاولى وحتي اخر دورة في عام 1985أفرنجي ومع كل ذلك فلن يكون من المتاح الحكم على مدى التزام الدول المصدقة على الاتفاقية وعددها 11 دولة الا بعد التحقق من تطورين رئيسيين اولهما صدور تشريعات قطرية تنسجم مع بنود الاتفاقية وثانيها تغيير هياكل التجارة في الدول المصدقة الى الشكل الذي يبرهن على نفاذ الاتفاقية وفعاليتها (38)

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

ان ما تود الدراسة ان تخلص منه من خلال الاشارة الى تعثر العمل الاقتصادي العربي المشترك الى ان طرح السوق الشرق اوسطية والسعي لانشائها لايصبح امرا مفاجئا او غريبا بل مجرد لبنه اخرى في صرح التفتت الاقتصادي العربي ، فان كانت السوق تعني اقتصاديا عملية استفراد صهيونة ببعض الاسواق العربية فانها ليست مفاجئة ، بل تاتي تتويجا لعدد من الخطوات التي كرست مؤخرا الاتجاه التنافري بين الاقتصاديات العربية التي لم تتجاوز التجارة البينية فيها لعقد الثمانينات بنسبة 8٪ فيما زادت التجاره بين الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بنسبة 9٪ كل سنة لمصلحة الجميع ، لذا فان السوق في حال قيامها ستكرس هذا الاتجاه التنافري القائم ولكنها لن تخلقه من عدم . بكلام اخر فان فكرة النظام العربي - الموحد فعليا وليس المجمع ضمن اطار مؤسسي - وفكرة النظام الشرق اوسطي متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقق . انهما مشروعان قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل انهما مشروعان متنافسان ، ومن الطبيعي ان يسعى البعض لتفضيل احدهما على الاخر ومن الطبيعي ان يميل القوميون للاول منهما لا للثاني ولكن تعلق القوميين بالمفهوم العربي على حساب المشروع الشرق اوسطي لايعطي المشروع الاول اي حظ اضافي بالنجاح الا بقدر العمل الجاد على تحقيقه وتجسيده على ارض الواقع وبما يشكل نفيا للمشروع الاخر

ثانيا : مشاهد (المواجهة) العربية للتحديات الشرق اوسطية :

عندنا تستعرض الدراسة حجم التحرك الفكري الذي اثاره هذا المشروع - الشرق اوسطي يشعر بالاعتزاز لانه يجد في ذلك دليلا على يقظة الفكر العربي وحيويته ولو شئنا ان نقوم بعملية مسح سريعة للتيارات التي طرحت خلال الندوات وفي الكتب والمحاضرات والمقالات والمقابلات التلفزيونية والاذاعية حول الموضوع لوجدنا بعض المشقة في حصر جميع المواقف والاراء المطروحة ولكننا نحاول هنا ايجاز اهم تلك المواقف :

أ- التيار القومي المتشدد والتيار الاسلامي (الاصولي) واللذان يتفقان على رفض التسوية السلمية والتعامل مع المشروع الشرق اوسطي بشكل قاطع وينادون باعتماد خيار المقومة والكفاح المسلح .

ب ـ تيار القوميون البراغماتيون ، وهؤلاء فريق مكون من تيارات متفاوتة بالنسبة الى المنزلة التي يمنحها كل تيار للفكر الوحدي العربي ، وكذلك بالنسبة الى مقدار التكيف بحكم الضرورة مع اطرحات المشروع الشرق اوسطي ، يجمع هذا الفريق الوفاء للفكر الوحدوي العربي كما يجمعه الاقرار بضرورة الاخذ بالاعتبار اللازم ظروف البيئة والاقليمية والعربية غير المواتية والتي تجعل من المتعذر تنظيم مقاومة مسلحة شاملة للمشروع الشرق اوسطي ، وبناء على ذلك يرى هذا الفريق ان المصلحة العربية تقتضي التحلي بالواقعية السياسية والتعامل مع المشروع بعد تحسين شروطه قدر الامكان ، والعمل بصورة موازية على تحقيق المشروع النهضوي العربي حسبما تسمح به التبدلات في ظروف البيئة الدولية والاقليمية والعربية . ويتوزع فريق البراغماتيين على مدرستين اي بالنسبة الى قوة الارتباط بالمشروع النهضوي العربي او بالنسبة الى حجم التنازلات المقدمة لصالح المشروع البديل .

المدرسة الاولى : وهي ترى ان الظروف لاتسمح بمتابعة الاهداف الطموحة للوحدة الاقتصادية العربية وغيرها من الاشكال المتقدمة للتكامل الاقتصادي وتنادي ب مشروعات اقل طموحا ولكنها تشمل جميع الاقطار العربية ، اي بعبارة اخرى تنصب عندها الواقعية على البعد الاقتصادي للعملية التكاملية لصالح البعد الثقافي الحضاري التوحيدي وبالنسبة الى التعامل مع المشروع الشرق اوسطي ترى هذه المدرسة الاخذ بمبدأ تزامن وتبادل التنازلات (39) بين الطرفين العربي والصهيوني وخصوصا في موضوع المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والتي يجب ان تستمر على المستوى الشعبي .

اما المدرسة الثانية : فترى ان الظروف المضوعية تقتضي بالاعتراف من دون تردد بالمصلحة الاقتصادية القطرية والكف عن التمسك بالصيغة القومية التي تقوم على اساس التكامل الاقتصادي على صعيد الوطن العربي كله والذي اثبتت التجربة فشله . والعمل على تحقيق مشروعات للتكامل الاقتصادي الاقليمي بين مجموعات متقاربة جغرافيا ومتجانسة اقتصاديا ، بتعبير اخر ، تنصب الواقعية بالنسبة لهذه المدرسة على المدى الافقي للجهد الاقتصادي العربي المشترك وعلى عكس

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

المدرسة الاولى ببعض اتباع هذا التيار انه لاضرورة لمبدأ التزامن والتبادل بين التنازلات بل يكفي وكما حل في اتفاق كامب ديفيد ان تصل الاطراف الى اتفاقات على مبادىء التسوية وعلى جدول زمني لمراحلها من اجل الغاء المقاطعة وقيام علاقات اقتصادية عادية وعلاقات دبلوماسية من دون انتظار تنفيذ الاتفاقيات .

هذا مع ملاحظة ان كلتا المدرستين تنادي بضرورة الاحتفاظ بالجامعة العربية وتطوير اجهزتها وتحسين ادائها .

ويقتبس محمود عبدالفضيل تصنيفا اخر عن محمد السيد يوزع القوميين البراغماتيين على فئتين (40) الاولى تعتمد ما يسميه خيار التراجع التكتيكي بهدف تنظيم هجوم استراتيجي مضاد والثانية تعتمد ما يسميه خيار فض الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهادي وكلتاهما حسب قوله تندرج في اطار استراتيجية دفاعية طويلة النفس تقوم على تحصين الذات العربية ضد الهجمة الجديدة في مرحلة اولى ومن ثم تنظيم ولم شتات الموقف العربي على مستوى الحكومات والقوى الشعبية بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض والتقدم العربي يتجاوز اخطاء التجارب التنموية والتوحيدية التي خيرها الوطن العربي في العقود الاربعة الماضية واستكمالا لرصد المواقف في محاولة الاجابة عن التساول ، ما العمل ؟ نورد بعض المقتبسات .

يقول سمير امين انه لامجال لرفض اتفاقية غزة - اريحا ، ولذلك ينبغي النضال لتطويرها لتحقيق جميع الاهداف الفلسطينية بالتعاون مع الديمقراطيين العرب وحتي مع الديمقراطيين في اسرائيل ، ويضيف امين ان تنفيذ النظام الشرق اوسطي محتوم ، ولكن مضمونه غير محدد بصورة اكيدة لان ذلك يتوقف على النضالات ضد هذا النظام الذي يمكن ان تؤدي الى صرفه عن اهدافه (41) ويكتب سعيد النجار ان رفض التسوية السلمية يشكل مخاطر هائلة على العرب ، وينصح بقبولها والتعامل مع النظام الشرق اوسطي باسلوب يمنع الاضرار بالمصالح العربية ، ويتطلب التعامل مع الدائرة الشرق اوسطية الجديدة كما يجري التعامل مع الدائرة الافريقية والاسلامية ، اذ لايجوز تغليب مصلحة اية دائرة اجنبية على الدائرة العربية (42) .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عاد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

ويشير باحث اخر هو قسطنطين زريق ان رفض التسوية السلمية مغامرة وقبولها مغامرة لذا يجب على المفكرين والمعنيين ان يقيسوا بين الخطرين . فالقضية قضية صراع لايحل الا بتغليب طرف على اخر ، واعتقد ان الصراع تدخل فيه امكانات تهدئة في مراحل معينة ولكنه يبقي صراعا ، وقد يرى المصارع انه من الافضل القبول بالواقع لكي يتمكن من الصراع لاحقا (43) . ويقول عمر محجوب في الماضي كانت مسئولية المواجهة على الحكومات وحدها وكانت المواجهة على خطوط الجبهة البعيدة ، والان وفي المستقبل سيطرق العدو الصهيوني باب كل بيت وسيصل الى ساحة كل حركة عربية ، فالمواجهة مستمرة ليس بسبب استمرار احتلال القدس واستمرار وجود ملايين الفلسطيين خارج ارضهم فقط بل والاهم من ذلك ان الكيان الصهيوني بتركيبته البشرية والاقتصادية والعسكرية الحالية هو بلد مثير للصراع ومحفز له ، بل هو في بدئه ومنتهاه غزوة حضارية لابد لها ان تنهزم لكي يتحقق السلام لشعوب المنطقة كلها بما في ذلك سكانها من اليهود ، ويقترح محجوب دراسة نظرية الاحتواء التي حكمت سياسة امريكا في صراعها مع الاتحاد السوفيتي ، ويقول ان المطلوب بسرعة اعادة في تكتيكات المرحلة السابقة وفي لغة خطابها السياسي وابداع تكتيكات جديدة لاحتواء الكيا ن الصهيوني في ظروف عالمية يرى فيها الغرب انها ظروف مواجهة بين الحضارات (44) .

كانت تلك اربعة نماذج تمثل بدرجات متفاوتة مختلف التيارات السائدة في مادعوناه فريق البراغماتيين وتتفق كلها في عدم الاستسلام للهجمة الصهيونية وتتباين قليلا في زخم الصراع الذي لابد سوف يستمر بين العرب والكيان الصهيوني .

واذا كان لهذه الدراسة ان تتبني رؤية محددة فانها تؤيد التصور الاستراتيجي المستند الى خيار (فك الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهاديء) ، وينص هذا التصور الاستراتيجي على مقاومة مفادها ان الصدام العنيف مع الامبريالية في هذه الظروف يمثل نوعا من الانتحار القومي ، الامر الذي يقتضي انجاز قرار جماعي يفضل الاشتباك استراتيجيا مع الامبريالية بهدف انقاذ قدرات الامة المدنية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

والعسكرية من التدمير ولكن يجب ان يرافق عملية فك الاشتباك هذه بدء الانخراط في التحضير الداخلي لمرحلة نهوض مقبلة للمشروع القومي الاستقلالي في الوطن العربي (45) اذ ان حجر الزاوية في هذه الرؤية الاسراتيجية يتمثل في وضع الاسس الضرورية لمشروع نهوض عربي داخلي يقوم في الجوهر على الانجاز الاقتصادي الثقافي في امد زمني وسيط يهدف التجاوز الجذري للتخلف الحضاري العربي ومل فراغات التعرض والانكشاف الدفاعي العربي في المستقبل (46)

ان منطلقات هذه الدراسة في تأييدها لتبني الخيار اعلاه ليس لكونه الحل الاشمل والمثالي الكفيل بحل مشاكل المنطقة العربية وتمكينها من مواجهة جميع انواع التحديات التي تواجهها فهو ذاته يواجه تحديا عليه ان يجد له حلا ، ولكن لانه يمثل تصورا يحاول الجمع بين افضل جوانب الخيارات المتاحة . فاذا اعتبرنا ا الاخذ باسلوب المقاومة المتواصلة والشاملة وتصعيد الاشتباك العنيف مع الغرب الحليف الرئيس للكيان الصهيوني وتقليص الارتباط الاقتصادي والسياسي وفك الصلات الثقافية معه ، خيارا يفتقد بعض مقومات الواقعية في ظل الظرف الدولي والعربي الراهن ، واذا استبعدنا خيار القبول بالتسوية السلمية للصراع الصهيوني رغم شروطها المجحفة والعمل على تحسين شروطها مع مرور الزمن والقبول بالاندماج بالنظام العالمي الجديد واعتبار الاستقلال القومي والوحدة العربية ضربا من الطموح المثالي ، باعتباره خيارا استسلاميا في نهاية المطاف ومفرط في واقعيته ، فيبقى ان خيار فك الاشتباك الاتراتيجي بتدرج ضمن استراتيجية دفاعية طويلة الامد تقوم على تحصين الذات العربية ضد مقومات الهجمة الجديدة بكل شراستها وتحدياتها في مرحلة اولى ومن ثم تنظيم ولمّ الشتات العربي على المستوى الرسمي والشعبي في مرحلة ثانية بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض يتجاوز اخطاء وسلبيات الماضي .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجذاب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) المتغيرات الأقتصادية الدولية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

رغم ما تقدم فان هذا التصور يظل يعاني من مشكلة عالقة وهي حدود وابعاد عملية فك الاشتباك تلك ومدى اتساقها مع تطوير مشروع هادىء وطويل النفس للنهوض القومي وهوامش الحركة التي سوف تكون متاحة للاقطار العربية لانجاز تلك المهام النهوضية على الجبهات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ، اضف الى ذلك ان فض الاشتباك العنيف لايشكل في حد ذاته ضمانا كافيا لكي لايتم استقطاب الاقطار العربية المختلفة واحدة تلو الاخرى في منظومات سياسية واقتصادية وامنية جديدة يصعب الفكاك منها ، وبذا فان عصر الزمن يبقي عنصرا حاسما في الرهانات المستقبلية على هذا الخيار وعلى التقدم في مراحله المختلفة .

اما عناصر التحرك العربي المستقبلي ضمن هذه الاستراتيجية الدفاعية الطويلة النفس فسنؤجل الحديث الحديث عنها لتكون بمثابة التوصيات التي تختتم بها هذه الدراسة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد أنور زهران
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي . عام	رقم العـــــدد :	١٥٧٥
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٣/١٥

"تنص المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التي وقعت عام ١٩٥٠ ،على تعاون الدول العربية للنهوض باقتصاديات بلادها واستثمار ثرواتها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الصناعية والزراعية وتنظيم وتنسيق نشاطها الاقتصادى وابرام الاتفاقيات الخاصة بتحقيق هذه الاهداف وانشاء مجلس اقتصادى من وزراء الاقتصاد العرب،يوكل اليه تحقيق هذه الاغراض ،يجتمع المجلس الوزارى للتعاون الاقتصادى العربي مرتين كل عام للتخطيط للشئون الاقتصادية والاشراف علي تنفيذها، وتحقق بفضل هذا المجلس الانجازات التالية:"

دكتور /أحمد أنور زهران

التعاون الاقتصادى العربى من منظور أمنى

١- وضع ميثاق العمل الاقتصادى القومى لضمان استمرار العمل الاقتصادى العربي بعيداً عن الهزات السياسية

٢- وضع استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك حتى عام ٢٠٠٠ تهدف الي التنمية القومية الشاملة

٣- وضع عقد التنمية العربية المشتركة فى اطار الاستراتيجية القومية للاسراع فى تنمية الدول العربية الاقل نموا.

٤- وضع اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى البلاد العربية لتشجيع القطاع الخاص للاسهام فى تمويل مشاريع التنمية العربية

هذه هى العناصر الاساسية التى تحتويها استراتيجية التعاون الاقتصادى العربى المشترك والتى تؤدى لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها الوطن العربى حيث يؤدى التعاون لاقامة بنية اساسية سليمة فى الدول العربية الاقل نموا الي النهوض بخدمات التعليم والصحة والاسكان ومرافق الامداد بالمياه والكهرباء والصرف الصحى ..الخ بما يحفز المستثمرين للاسهام فى اقامة المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية واستصلاح الاراضى ويؤدى لدوران عجلة الانتاج وسد حاجة المجتمع من فرص العمالة والخدمات والانتاج السلعى المتميز جودة وسعرا .القادر على المنافسة فى الاسواق المحلية والتصدير للاسواق الخارجية

الامن الاقتصادى العربي والسوق الشرق اوسطية

الامن الاقتصادى العربى أحد مكونات الامن القومى العربي ويقع فى موقع القلب منه ولهذا فاسرائيل تسعى حديثا للتعجيل بتوفر الامن الاقتصادى قبل توفر الامن السياسي وذلك من منطلق ان اختراقها للامن الاقتصادى العربى سوف يسهل عليها اختراق الامن القومي للعربي فى كافة المجالات .

ينبثق الامن الاقتصادى العربى من سيادة كل دولة عربية علي مواردها الطبيعية والاقتصادية وعليه ان يستوعب كافة متطلبات العصر ومتغيراته التى تتجه نحو التجمع والتكتل في كيانات اقتصادية قوية كبرى تتجاوز الكيانات السياسية للدول الاممية وقيام نظام تجارى عالمى جديد وقيام تحالفات اقتصادية استراتيجية على مستوى المؤسسات العالمية الكبرى والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات

يشتمل الامن الاقتصادى العربي علي عدد من العناصر الجوهرية الهامة كالامن التنموى والمائى والغذائى والتكنولوجى والاستثمارى والاجتماعى ويأتى دعم الامن الاقتصادى العربى عن طريق اقامة تجمع اقتصادى عربى كبير يجسده قيام السوق العربية المشتركة القادرة على تلبية الاهداف الاقتصادية العربية العليا ومواجهة المخاطر الراهنة والمستقبلية التى تهدد الامن الاقتصادى العربي والتى تظهر فى ازدياد الفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم وتراجع نصيبهم فى الاقتصاد الدولي والصدام بين الحضارة العربية والحضارات العالمية واحتدام المنافسة مع التكتلات الاقتصادية العملاقة وتهميش دول العالم الثالث .

لاتزال جامعة الدول العربية منذ قيامها عام ١٩٤٢ هى المشروع الاقليمى الوحيد المطروح القابل للبقاء والنمو وهى المرتجى الشعبى والمطلب الاستراتيجى للامة العربية علي الرغم مما واجهته من نزاعات وازمات كان ابرزها جولات الصراع العربى الاسرائيلى اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧، ١٩٧٣ وازمة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠

من هذا المنطلق تصبح الجامعة العربية هى المعول عليها تحقيق العمل العربى المشترك في كافة المجالات من خلال انشطة المنظمات المتخصصة التابعة لها التى انبثقت عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التى وقعت عام ١٩٥٠ لتحقيق التضامن العربى فى مواجهة كافة التحديات الاقليمية والدولية

ادى الصراع العربي الاسرائيلى لخلق ظروف واوضاع جديدة فى المنطقة وهذه بدورها ادت الي زيادة التلاحم بين مفهوم الامن الاقتصادى العربى والمشروع الاقتصادى الاقليمى العربى المتمثل فى قيام السوق العربية المشتركة الذى اصبح يواجه تحدي ما أصطلح علي تسميته بالمشروع الشرق اوسطي أو السوق الشرق اوسطية ويتمثل هذا التحدي فى

١- الترويج لفكرة السوق الشرق اوسطية فى المحافل السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية .

٢- رغم ان مصطلح الشرق اوسطية مصطلح هلامى لايرتبط بنطاق جغرافى أو جيوبولتيكى محدد الا ان ارتباطه بعملية السلام القائمة حاليا بين العرب واسرائيل جعل لهذا المصطلح زخما خاصا وانعكاسا يربط بين السلام السياسى والاجتماعي والاقتصادى .

٣- تتطلع اسرائيل بمساندة من الولايات المتحدة الى خلق نظام او مشروع اقليمى شرق اوسطي يحقق مصالح متبادلة بين اطراف الصراع تكفل تحقيق سلام دائم في المنطقة .

إن نجاح العرب في مواجهة كافة التحديات التى تواجههم كالسوق الشرق اوسطية والتكتلات الاقتصادية الدولية والنظام التجارى العالمى الجديد يتوقف على قدرتهم علي اخراج المشروع الاقتصادى العربى الي حيز التنفيذ وبناء التكتل الاقتصادى العربي المتمثل في قيام السوق العربية المشتركة . من يتسنى لهم ذلك؟

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد أنور زهران
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العـــــدد :	١٥٧٥
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٣/١٥

السوق العربية المشتركة

اقرت جامعة الدول العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وسبيق عام ١٩٦٤ بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقرار اقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

حققت السوق العربية المشتركة نجاحا ملحوظا في السنوات العشر الاولي انعكس علي ارقام التبادل التجاري وبرغم ماتعرضت له التجربة من سلبيات شملت العمل العربي المشترك في جملته فلاتزال هذه السوق قائمة بين سبع دول عربية ولكنها تحتاج الي التفعيل والتنشيط والدعم بقنع باقي الدول العربية بجدواها والانخراط فيها حتي او لم تنضم الي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مما يؤدى الي توسيع دائرة المشاركة في السوق . ماذا تمثل السوق العربية المشتركة الآن من منظور التكتل الاقتصادي العربي؟

تمثل السوق العربية المشتركة حاليا منطقة تجارة عربية صغرى لاعفاء السلع المتبادلة من الجمارك يكملها ويدعمها العمل الجارى فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليتحقق التكامل الاقتصادى العربي علي كافة الاصعدة وبهذا يجيز لدى الدول العربية اطارا قانونيا وهيكلا تنظيميا ممثلا فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلس الوحدة الاقتصادية مايمكن من الاسراع فى قيام مشروع السوق العربية المشتركة.

تعتبر مرحلة قيام منطقة التجارة الحرة العربية فى الاول من يناير عام ١٩٩٨ وهى اولى مراحل قيام التكامل الاقتصادى العربي والتى يمكن ان ينتقل بعد فترة قدرها عشر سنوات الي مرحلة الاتحاد الجمركي يتلوها بعد مرور بضع سنوات ، الانتقال الي مرحلة سوق العربية المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادى ثم الاتحاد النقدى علي غرار المراحل التي مر ويمر بها الاتحاد الاوروبي منذ انشائه حتى اليوم

السوق العربية المشتركة خيار حتمى

تتجه معظم دول العالم اليوم نحو اقامة تكتلات اقتصادية دولية لتعزيز التكامل الاقتصادى الاقليمي والدولي وفى هذا السياق قامت السوق الاوروبية المشتركة كتجمع اقتصادي يضم دول الاتحاد الاوروبي كما قامت منظمة دول شمال امريكا للتجارة الحرة نافتا تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، كما قام التجمع الاقتصادى لدول الباسفيك يضم رابطة دول جنوب شرق اسيا اسيان وامريكا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا وجميعها تجمعات تضم دولا تشكل النظام الرأسمالي الصناعى المتقدم.

يجب أن تتناسب الاستجابة العربية مع حجم طبيعة وخطورة التحديات التي تواجهها وهي تتطلب تحركا سريعا متمثلا فى تفعيل وتنشيط ودفع مسيرة السوق العربية المشتركة الحالية الى الامام حتي ولو اقتصرت في هذه المرحلة علي الدول السبع الاطراف فيها حاليا وتوسيع نطاقها ليشمل باقى الدول العربية فى المستقبل.

ان التحرير الفورى والكامل التجارة وتنشيط التبادل التجارى بين الدول العربية واقامة منطقة التجارة العربية الحرة من اول يناير ١٩٩٨ لاعفاء السلع المتبادلة من الجمارك وتوحيد المواصفات والمقاييس وتكييف النظم والقوانين والتشريعات وكفالة الضمانات المستثمرين سوف يشجع الاستثمارات العربية والاجنبية للاسهام في تنمية الوطن العربي ويعزز قدرة الاقتصادى العربى على الانطلاق في مجال الانتاج والخدمات ويشكل استراتيجية اقتصادية عربية واضحة المعالم من اجل قيام سوق عربية مشتركة هى ضرورة قومية وخيار استراتيجى حتمي لشعوب الوطن العربي تفرضه متغيرات وتحديات اقتصادية دولية ضخمة تتمثل فى قيام التكتلات الاقتصادية العالمية وتطبيق احكام اتفاقية التجارة الدولية الجات والاسواق المفتوحة امام حركة التجارة العالمية وارتفاع حرارة المنافسة الاقتصادية بين الدول التي لن تترك مكانا بينها للدول الهامشية ذات الاقتصاديات المتعثرة

منطقة التجارة الحرة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

البدائل : منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة العربية الحرة	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجي	٤٠	ابريل ١٩٩٨	٨٠
٢	منطقة التجارة الحرة العربية	نبيل كحالة	كراسات استراتيجية	٨٠	١٩٩٩	٨٣
٣	منطقة التجارة الحرة العربية	وحيد عبد المجيد	التقرير الاستراتيجي العربي/١٩٩٨		يناير ١٩٩٩	٨٧
٤	تحديات منطقة التجارة الحرة العربية	المجلة	(مجلة) الوسط	٣٧٣	١٩٩٩/٣/٢٨	٩٣
٥	تقييم شامل لمنافع واشكاليات منطقة التجارة الحرة العربية	محمد عبد الرحمن	العالم اليوم	٢٥٣٦	١٩٩٩/٦/١	٩٥

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة — رقم العدد : ٤٠
المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي — تاريخ الصدور : ابريل ١٩٩٨

منطقة التجارة العربية الحرة

في الاول من يناير ١٩٩٨ بدأ العمل في اقامة منطقة تجارة عربية حرة عبر تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع التي سيحددها المجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع لجامعة الدول العربية ووفقا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى اقرت مبدأ التحرير التدريجي حتى ٢٠٠٨/١/١ مع إمكان وضع أى سلع تحت التحرير الفورى. كما يمكن إستثناء بعض السلع الزراعية خلال مواسم إنتاجها ولمدة أقصاها ٢٠٠٨/١/١.

اشكال متعددة

يأتى قرار اقامة منطقة تجارة حرة عربية بعد مرور اكثر من نصف قرن شهدت ـ تحت مظلة جامعة الدول العربية ـ محاولات واتفاقيات عديدة من اجل زيادة درجة التعاون العربى / العربى اقتصاديا وتجاريا. وقد تعددت مستويات تلك المحاولات من تحرير التجارة السلعية في إطار منطقة للتجارة الحرة إلى تحرير تجارة السلع والخدمات وانتقالات رؤوس الأموال والعمالة في إطار سوق عربية مشتركة. وكان آخر تلك المحاولات هو صدور قرار القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بإتخاذ اللازم نحو الاسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذى قام بدوره بإقرار البرنامج التنفيذى لاقامة المنطقة والاعلان عن قيامها يوم ١٩ مارس ١٩٩٧ وذلك بعد الاستناد إلى تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ في إطار تنظيمى للمنطقة.

أهمية المنطقة

هناك اسباب عديدة تجعل من اقامة هذه المنطقة عملا هاما منها :

١- مجابهة التحديات العديدة التي تواجهه الأمة العربية ، سواء الداخلية كضعف الهياكل الإنتاجية العربية وانخفاض قيمة الناتج المحلى الإجمالى العربى وارتفاع نسب البطالة ، أو الخارجية التى تتمثل فى ظهور العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية وأهمها فتح الأسواق المحلية مع دخول اتفاقات تحرير التجارة فى اطار منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ منذ ثلاثة أعوام والصعوبات التى تجابه تسويق السلع فى الخارج مع تنامى ظاهرة التكتل والإندماج والمواصفات السياسية.

٢- الاستفادة من المزايا العديدة التي ستترتب على إنشاء المنطقة وأهمها: زيادة معدلات النمو الإقتصادى ورفع كفاءة إستخدام وإعادة تخصيص الموارد على أساس المزايا النسبية والتنافسية فى الاقتصادات العربية. والإفادة من مزايا التكامل واقتصادات الحجم الكبير مما يؤدى إلى توسيع الطاقات وزيادة القيمة المضافة للموارد وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التخصص والتشابك الإنتاجي الى أسس إقتصادية سليمة وبالتالى خفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية فى الأسواق المحلية والخارجية. وتوفير بيئة مناسبة لجلب وتوطيد التكنولوجيا المتقدمة وتحقيق التراكم التكنولوجى الناتج عن تحمل تكاليفها إعتمادا على التوسع الإنتاجي للسوق العربية. وتوفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبية للإستفادة من إتساع السوق ذات ٢٤٠ مليون مستهلك خاصة وأن التقديرات تشير إلى أن هناك مايقرب من ١٠٠٠ مليار دولار إستثمارات عربية فى الخارج. فضلا عن تحسين شروط التبادل التجارى العربى مع العالم وتعزيز القدرة التفاوضية العربية مع القوة الإقتصادية العالمية فى إطار من العلاقات المتكافئة والمصالح المتبادلة مما سيزيد من الثقل العربى من الناحية الاقتصادية والسياسية.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية | اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة | رقم العـــدد : ٤٠
المصـــدر : ملف الأهرام الاستراتيجي | تاريخ الصـدور : ابريل ١٩٩٨

بدائل التحرك

■ وقد كانت هناك عدة بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة أولهما ربط مناطق التجارة الحرة شبه الإقليمية وهي مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي والسوق العربية المشتركة والتي تضم ١٦ دولة بجانب باقي الدول غير الأعضاء في أي منها عن طريق التنسيق بينهما ثم ربطهم معا بعد فترة إنتقال وهو الأسلوب التي إعتمد عليه إتفاقية الجماعة الإقتصادية الأفريقية التي وقعت في اطار منظمة الوحدة الافريقية. وثانيهما ربط وتطوير الإتفاقيات التجارية الثنائية بين أزواج من الدول العربية بحيث يجرى تطويرها في صورة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بين جميع أو معظم الدول العربية وفقا لإطار واحد يشتمل على مبادئ وقواعد موحدة وفي نهاية الفترة الانتقالية يتم ربط وتنسيق هذه الإتفاقيات التي تكون قد أنشأت واقعا فعليا جديدا لتحرير التجارة ولتحويل الأوضاع الثنائية القائمة إلى نمط متعدد الأطراف في إطار جماعي موحد لمنطقة تجارة حرة كبرى . وثالثهما مشروع جماعي متكامل وموحد لإقامة منطقة التجارة الحرة وفق أسلوبين: الأول التحرير الفوري مع الإبقاء على قوائم إستثنائية، والثاني التحرير المتدرج خلال فترة زمنية معينة وهو الأسلوب الذى إتبعته جامعة الدول العربية وأسندت مهمة تنفيذه للمجلس الإقتصادى والإجتماعي.

مشاريع أخرى

■ لايعد مشروع إقامة منطقة التجارة العربية الحرة المشروع الوحيد المطروح على ساحة التعاون العربي المشترك، فهناك عدد من الأطر والتحركات التي بدأت تدخل حيز التنفيذ، منها مشروع تنفيذ إتفاقية السوق العربية المشتركة الذى قامت الأمانة الفنية لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية بإعداد مشروع بروتوكول تنفيذى لها سيتم عرضه على لجنة من خبراء الدول السبع في مجموعة السوق. والثاني إعداد مشروع الخطوات التنفيذية لاقامة منطقة تجارة حرة بين دول اعلان دمشق، وثالثهما إقتراب إقامة مناطق للتجارة الحرة الثنائية بين مصر وعدد كبير من الدول العربية وأهمها السعودية والأردن والمغرب وسوريا وتونس وليبيا خاصة مع الإعلان عن الرغبة في التنسيق بين هذه الدول لتكون نواة لبرنامج تعاون جماعي في المستقبل.

ووفقا لتجربة تطبيق لإنشاء منطقة التجارة الحرة في الثلاثة أشهر الاولى من عام ٩٨ ، اتضح وجود ثلاث مجموعات من الدول: الأولى تضم الدول التي عبرت بشكل واضح عن بدء إجراءاتها التنفيذية بتطبيق المرحلة الأولى وأخذت على عاتقها تحرير الشريحة الأولى ـ بنسبة ١٠٪ـ دون إنتظار وهي الأردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب . المجموعة الثانية عبرت عن إستعدادها للتطبيق ولكن لم تتمكن بعد من إستكمال إجراءات التنفيذ وهي: الإمارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر. والمجموعة الثالثة لم تبلغ بإلتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الأولى بالتخفيض الجمركي وتشمل سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن. أما موريتانيا والجزائر وجزر القمر وجيبوتي فلم تنضم للاتفاقية حتى الآن ولكنها أعربت عن رغبتها في ذلك.

كذلك تسلمت جامعة الدول العربية هياكل التعريفة الجمركية لعدد ١١ دولة وباقي ٧ دول هي الامارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن وذلك حتى تتمكن من تعميم هياكل التعريفة الجمركية على الدول العربية.

وقد اسفرت إجتماعات الخبراء خلال شهر فبراير الماضي عن حل بعض الأمور العالقة وأهمها الإتفاق على قاعدة للقوائم السلبية للسلع المؤجل تحريرها بحد اقصى ١٠ سلع بالنسبة لكل دولة ، وأن لاتزيد المدة عن ٤٥ شهرا للإجمالي و٧ أشهر بالنسبة للسلعة الواحدة أما بالنسبة لطلب بعض الدول إحتساب قواعد خاصة للمنشأ لمنتجات المناطق الحرة فلازالت تحت الدراسة.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة — رقم العـــــدد : ٤٠

المصـــــدر : ملف الأهرام الاستراتيجي — تاريخ الصـــدور : ابريل ١٩٩٨

مستقبل المنطقة

■ على الرغم من أن بعض المتحمسين يرون أن إقامة المنطقة الحرة ليست بالخطوة الهامة على صعيد التعاون العربي إلا أنها لن تكون سهلة المنال كما يتصور البعض الاخر. سيتوقف نجاح مشروع المنطقة أو أى مشروع أكثر طموحا للتعاون الإقتصادى على عدد من الإعتبارات أهمها.

١- إمكانية تجاوز العقبات السياسية والتى كانت السبب فى فشل مسيرة التعاون العربى فى السابق أو على الأقل تحييد تلك العوامل فى العلاقات الإقتصادية والتجارية خاصة مع الدور الكبير الذى تلعبه تلك العوامل فى تأخير التعاون الاقتصادى والحد منه. ولانقصر هنا على المشاكل التى تخرج عن ارادة الدول العربية وأهمها تعثر مسيرة التسوية السلمية والعقوبات الإقتصادية ومشاكل الإرهاب وغيرها بل تركز على المشاكل السياسية فيما بين الدول العربية وأهمها مشاكل الحدود والخلاف فى المواقف تجاه بعض القضايا.

٢- القدرة على الاستفادة من دروس الماضى ،مراعاة الواقعية والتدرج فى القرارات الإقتصادية وتغليب الحسابات الإقتصادية والقرارات المدروسة على القرارات السياسية لاسيما مع ظهور بعض الظروف المواتية وأهمها حدوث زيادة ملحوظة فى الطاقات الانتاجية والتصديرية للدول العربية فضلا عن الدور الكبير الذى لعبته برامج الإصلاح الإقتصادى وكذلك برامج تحرير التجارة فى ظل الجات فى تقريب النظم الإقتصادية والتجارية العربية.

٣- إمكانية تفعيل وتنشيط مؤسسات العمل الإقتصادى العربى المشترك ومجابهة أوجه القصور التى تعانى منها وأهمها المشاكل المالية والفنية وإفتقارها للاختصاصات الواضحة والسلطات الالزامية وآليات التنفيذ الفعالة. ويعد إتجاه تلك المؤسسات لإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بصفة مراقب فى بعض المؤسسات فضلا عن قيام الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والإجتماعى بدعم القطاع الخاص مباشرة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار خطوات هامة على الطريق.

٤- القدرة على تجاوز بعض المشاكل والعراقيل الهامة التى يمكن أن تعوق إقامة المنطقة على المستوى العملى وأهمها الإجراءات والممارسات الجمركية مثل الفحص والتخليص والرقابة. وتعقد إجراءات النقل والصور وإرتفاع تكلفتها بالإضافة لإرتفاع تكلفة تمويل التجارة البينية والتأمين عليها .

فضلا عن نقص المعلومات التجارية خاصة فيما يتعلق بفرص التصدير وطبيعة الأسواق وغيرها. والأهم من كل ذلك القيود غير الجمركية التى تعد من أكثر العقبات تعقيدا أمام تحرير السلع العربية وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح من حيث أهدافها وإجراءات تطبيقها. حيث تصدر فى شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتصاريح وأحيانا تكون مكتوبة وأحيانا أخرى فى شكل تعليمات لايعرفها إلا المكلف بالتنفيذ. وقد شملت قوائم السلع الخاضعة لمثل تلك القيود العشر دول عربية فقط ما يزيد عن ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلعية تخضع لواحد أو أكثر من مختلف القيود وغير الجمركية.

ويمكن القول أن مشروع المنطقة الحرة رغم أسلوبه المتدرج هو أول خطوة عملية حقيقية وواقعية للتعاون العربى لكن الامر يحتاج الى الاهتمام بالعديد من التفاصيل والمكاشفة فى المباحثات الخاصة بعملية التنفيذ. وبما يؤدى الى التوصل لحلول مرضية حول النقاط العالقة. ومن ثم تتوافر عوامل اعلى لنجاح المشروع . ويجعل التفكير في الانتقال بالمنطقة الحرة إلى درجة أعلى من درجات التعاون الإقتصادى سواء إتحاد جمركى أو سوق مشتركة حلما قابل للتحقيق.

*** أحمد خليل الضبع**

إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية

• تم وضع هذه الإتفاقية إستنادا إلى قرار المجلس الإقتصادى لجامعة الدول العربية رقم ٧١٢ في ٢٢ فبراير ١٩٧٨ وتتكون الاتفاقية من ٧ مواد رئيسية.

• تهدف الاتفاقية الى تحرير التبادل التجارى وفقا لأسس معينة اهمها: تحرير كامل لبعض السلع، وتحرير تدريجي للبعض الآخر. وحماية متدرجة للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية. والربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتمويل التجارة وتسوية المدفوعات والخدمات المرتبطة بها. والاخذ بمبدأ التبادل المباشر ومراعاة الظروف الإنمائية للدول مع مراعاة التوزيع العدل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الإتفاقية، وأن المبادئ المتفق عليها فى الإتفاقية تعتبر حدا أدنى للتعاون التجارى بين الدول الاطراف ولكل دولة طرف حق منح ميزات وأفضليات أكثر لأية دولة أو دول عربية أخرى وذلك من خلال إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

• حددت المواد من ٥ إلى ١٥ ضوابط اللجوء للعقوبات والسلع المعفاه من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وأسلوب التدرج في إلغاء القيود على باقى السلع وقاعدة المنشأ لاعتبار السلع عربية وقواعد اعادة التصدير وحماية المنتجات المحلية ذات الطبيعة الخاصة وتنسيق السياسات وموائمة التشريعات وغيره.

• البرنامج التنفيذى :

• تنفيذا لقرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الإقتصادى والإجتماعى بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى واقامة منطقة تجارة حرة عربية أقر المجلس فى ١٩٩٧/٢/١٩ البرنامج التنفيذى الاتى

أولا القواعد والأسس العامة :

• يبدأ التنفيذ إعتبارا من ١٩٩٨/١/١ وطبقا للتعريفة الجمركية المطبقة وقتها ويقوم المجلس بعمل مراجعة نصف سنوية للتطبيق

• يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع التى يحددها المجلس وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بداية من ١٩٩٨/١/١ وحتى ٢٠٠٨/١/١ مع إمكان وضع أى سلع تحت التحرير الفورى. كما يمكن إستثناء بعض السلع الزراعية خلال مواسم إنتاجها ولمدة أقصاها ٢٠٠٨/١/١.

• تتولى لجنة المفاوضات التجارية المنشأة من قبل المجلس متابعة إلغاء القيود غير الجمركية كافة الجمركية الكمية والنقدية والادارية وغيرها.

• يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات.

• يتم منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا بناء على طلب يتضمن طبيعة المعاملة المطلوبة ومدتها.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية		اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة		رقم العـــــــدد :	٨٠
المصـــــــدر : كراسات استراتيجية		تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة والنمو السريع لدور التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات على نحو ما رأينا ، جاءت قرارات مؤتمر القمة العربى المنعقد فى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع وضع البرنامج التنفيذى لهذا الغرض .

وهكذا اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسين قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، بهدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك دون الحاجة الى وضع اتفاقية جديدة فى هذا الشأن ، حيث رأى المجلس أن الاتفاقية المذكورة توفر الإطار القانونى المناسب لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذى :

- يعتبر البرنامج إطارا لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، ويتولى المجلس الاقتصادى والإجتماعى مسئولية الاشراف على تطبيق البرنامج (٧)
- تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ . ويمكن للدول الأطراف الاتفاق على التحرير الفورى لأية سلع خلال فترة التنفيذ ودون الانتظار حتى نهايتها ، كما يجوز لأية دولتين الاتفاق على الإسراع بتطبيق الاعفاءات وتجاوز الجدول الزمنى المحدد لهذا الغرض فى البرنامج .
- يتم احتساب التخفيضات الجمركية طبقا لهذا البرنامج على أساس الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة فى كل دولة عضو بتاريخ ١٩٩٨/١/١ ، ولا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى اطار البرنامج الى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى .
- تعامل السلع العربية موضع التبادل بمقتضى البرنامج التنفيذى معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية .

هذا وقد اعتمد البرنامج إنشاء لجنة خاصة بقواعد المنشأ لتحديد هذه القواعد بصورة دقيقة وحدد لها مدة ثلاث سنوات لانهاء أعمالها ، وقد أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قواعد منشأ انتقالية تستند اساسا الى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد : ٨٠
المصـــــــدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

(القرار رقم ١٢٦٩ - الدورة السابعة والخمسون للمجلس) . وبمقتضى هذه القواعد يتعين ألا تقل القيمة المضافة لأية سلعة منتجة في دولة عضو عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية ، تنخفض الى ٢٠٪ في السلع التجميعية وذلك لكى تعتبر السلعة ذات منشأة عربى في مفهوم الإتفاقية .

ولا تطبق قواعد المنشأ المتقدمة على منتجات المناطق الحرة لما تتمتع به الوحدات الانتاجية العاملة في هذه المناطق من معاملات تفضيلية واعفاءات خاصة تختلف من دولة الى أخرى، وتضعها في موقع متميز بالمقارنة بالوحدات الوطنية الأخرى العاملة في ذات المجالات الانتاجية خارج هذه المناطق .

- اقر البرنامج مبدأ الرجوع الى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتعلقة باجراءات الوقاية والدعم والإغراق ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والمترتبة على تطبيق البرنامج .
- منح البرنامج الدول العربية الأقل نموا (طبقا لتصنيف الأمم المتحدة ويضاف اليها دولة فلسطين) معاملة تفضيلية ، على ان تتقدم هذه الدول للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية لها ، لموافقة المجلس عليها .
- يقوم المجلس الاقتصادى والإجتماعى باجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج مع اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أية عقبات تعترض التطبيق ، مع تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق البرنامج .

وفي هذا الاطار تتعهد الدول العربية الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والبرنامج التنفيذى لها . ويساعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لأغراض تطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذى، الأجهزة واللجان التنفيذية التالية : (٨)

١- لجنة التنفيذ والمتابعة ؛
٢- لجنة المفاوضات التجارية ؛
٣- لجنة قواعد المنشأة العربية ؛
٤- الأمانة الفنية .

- أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف في عدد من النشاطات الاقتصادية ذات الارتباط بالمعاملات التجارية ، والتى من الممكن ان تؤثر في/ أو تتأثر بتطبيق الاتفاقية :

١- الخدمات ، خاصة المرتبطة بالتجارة ؛
٢- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي ؛
٣- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية ؛
٤- حماية حقوق الملكية الفكرية .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

ـ تجدر الإشارة الى انه تتوفر للبرنامج من المقومات ما يسمح له ان يحقق نصيبا أكبر من النجاح بالمقارنة بمحاولات التعاون الاقتصادى العربى السابقة والتى تمت فى اطار جامعة الدول العربية ، اذا ما تم الالتزام الكامل ببنوده من جانب الدول الأعضاء ، وذلك نظرا الى الظروف والاعتبارات التالية :

١. سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف ، سواء ما اقتصر منها على الدول العربية فقط أو ما امتد ليشمل كذلك دولا غير عربية كالاتحاد الأوروبي أو الكوميسا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى راعت الاتفاقية عدم المساس أو عرقلة جهود اقليمية قائمة تسير في الاتجاه ذاته مثل جهود مجلس التعاون الخليجي لدعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيه وتحقيق الاتحاد الجمركي لدول الخليج .

٢. يحقق البرنامج للدول العربية الاستفادة من الاستثناء الذى تقرره اتفاقية "الجات" للتكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة والمتعلق "بشرط الدولة الأولى بالرعاية" ، وذلك اذا تم اقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة الزمنية التي جددتها اتفاقية "الجات" ومدتها عشر سنوات .

٣. راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطني وقواعد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية طبيعة الهياكل الانتاجية للدول العربية ومدى اعتمادها على الاستيراد من الخارج في توفير بعض مكونات الصناعات القائمة وخاصة ما تعلق منها بالصناعات ذات التكنولوجيات المعقدة بهدف إقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية في المنتج النهائي لتطبيق قواعد الاعفاء عليها ، مع إقرار آليات واضحة للمراجعة الدورية لقوائم السلع هذه بما يتناسب مع التطور التكنولوجي المتوقع للدول الأعضاء ، وبما يسمح لهذه الدول من تكييف اقتصادياتها والانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل الاعفاء الجمركي في اطار منطقة التجارة الحرة ، وذلك دون إهدار مبادئ الاستقرار في قواعد المنطقة .

٤. التطورات الاقتصادية التي تمت في غالبية الدول العربية في العقد الأخير ، وخاصة ماتعلق منها بالاصلاحات النقدية وإقرار قابلية عملاتها للتحويل بشروط ودرجات متفاوتة ، الى جانب تطبيق برامج الاصلاحات الهيكلية وتوسيع دور القطاع الخاص، وإقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما يهيء المناخ الاقتصادى العام في هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وانسياب المعاملات المالية والتجارية . وكان غياب ذلك كله أو عدم توفره بقدر كاف من عوامل عرقلة تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة التي أقرت عام ١٩٦٤ على نحو ما رأينا .

٥. ساهم انشاء عدة مؤسسات مالية عربية في الفترة الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي، وغيره ، في توفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها واتاحتها للمصدرين العرب ، وهو مالم يكن متوفرا بذات القدر من قبل، مما ساهم بدوره في عقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب ، وزيادة مساهمة الشركات العربية في المعارض التي تعقد في دول المنطقة .

٦. أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف حول بعض النشاطات الاقتصادية ، الأكثر ارتباطا بمفهوم وأبعاد منطقة التجارة الحرة ، مما يساعد على تدارك أوجه الخلاف في بدايتها مع تحقيق قدر من المرونة في تطبيق أحكام البرنامج ، ويمهد لمزيد من التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء في المدى المتوسط والطويل .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	وحيد عبد المجيد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجي العربي /١٩٩٨	تاريخ الصـــدور :	يناير ١٩٩٩

منطقة التجارة الحرة العربية: الصياغة تنعكس على التنفيذ وقمة اقتصادية سنوية لازمة للتقدم :

إصطدمت بداية التطبيق الفعلي لاعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام ١٩٩٨ بعقبة رئيسية هي قوائم السلع المستثناة من تحرير التجارة والتي وصلت في عشر دول فقط الى ٦٠٠ سلعة. وهي عقبة تعود إلى صيغة اعلان المنطقة والتي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧. وتعود أيضا إلى ثغرات نصوص

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والملحقة بالاعلان. فقد نص " الاعلان" و " الاتفاقية " على أن التحرير هو لبعض وليس كل السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية .

واذا كانت السلع المستثناة قد وضعت قيودا كبيرة وسقفا منخفضا لتطور تحرير التجارة بين الدول العربية ، فان السلع الممكن تبادلها تجاريا محدودة أصلا بسبب عدم وجود تنسيق وتكامل انتاجي في ظل غياب التخطيط التأشيري العام بين الدول العربية. كذلك فان البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارية حرة كبرى نص على تحديد مواسم الانتاج لعدد من السلع الزراعية الرئيسية ، حيث لاتتمتع هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في تلك المواسم أو "الرزنامة الزراعية" . وهو ما يعني عمليا عدم تحرير تجارة السلع الزراعية خاصة أن كل دولة عربية تقوم بتحديد السلع التي ترغب في ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية بما يفتح الباب لاستثناءات كبيرة. والغريب ان " البرنامج " ينص على أن هذا الوضع سينتهي عام ٢٠٠٧، أي أن تحرير تجارة السلع عمليا سيبدأ في ذلك العام بشكل مفاجئ وكامل وهو ما سيثير على الأرجح الكثير من المشاكل في ذلك الحين .

وهناك عقبة مهمة أخرى واجهت التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفتحت الباب أمام التباطؤ في التنفيذ ، وهي غياب النصوص التي تؤكد على آليات الالزام في التطبيق للدول الموقعة على اتفاقية اقامة هذه المنطقة ، وغياب النصوص التي تجعل الدول التي تعرقل التنفيذ أو تتأخر فيه مضطرة إلى الالتزام بمستوى التحرير المتحقق عندما تلتحق بالتطبيق العملي للاتفاقية بشكل متأخر عن المواعيد المتفق عليها . وقد أدى ذلك إلى عدم وجود تكلفة لعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقية ، وهو ما فتح الباب أمام خضوع تطبيق الاتفاقية من الدول العربية الموقعة عليها لعوامل مزاجية .

واضافة الى ذلك، فان النخب الحاكمة المعنية بالموضوع في الكثير من الدول العربية لم تقدم الدعم الضروري لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربيه. وبالنظر إلى ان مؤسسة القمة العربية هي الأكثر تعبيرا عن الارادة السياسية للحكومات العربية والأكثر فعالية في اتخاذ قرارات مؤثرة وضمان تنفيذها ، فان عقد قمة لهذا الغرض صار ضروريا ، الامر الذي يؤكد أهمية ما سبق أن طرحناه بشأن فك الارتباط بين القمة وعملية التسوية، الى أن يتيسر عقد مؤتمر سنوي مثل قمة الدول الصناعية السبع الكبرى وقمة دول الاتحاد الاوروبي وهذا أمر ضروري لضمان التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة ومعالجة العراقيل التي تواجهها والانطلاق بها إلى الاتحاد الجمركي ثم إلى السوق المشتركة ثم إلى الوحدة الاقتصادية على غرار ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي، بصورة تضمن حرية تنقل كل عناصر الانتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل نظم موحدة وحواجز جمركية واحدة في التعامل مع العالم غير العربي .

١- مواقف متباينة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية :

شهد العام ١٩٩٨ استمرار تباين المواقف بشأن منطقة التجارة الحرة سواء داخل مؤسسات الجامعة العربية ذاتها أو بين الدول وبعضها البعض أو بينها وبين نخب رجال الأعمال من جهة أخرى .

أ- في داخل الجامعة العربية لم تظهر أي دلائل على انتهاء التباين الواضح بين موقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من جهة وموقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى ، حيث كان الأمين العام لمجلس الوحدة حسن ابراهيم قد عبر

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد
الموضوع الفرعى : الموقف العربى: البدائل : منطقة التجارة الحرة — رقم العـــدد :
المصـــدر : التقرير الاستراتيجى العربى /١٩٩٨ — تاريخ الصـدور : يناير ١٩٩٩

اكثر من مرة عن ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة التى انشئت فى العام ١٩٦٤ واتخاذها نواة لسوق عربية مشتركة موسعة بدلا من البرنامج الطويل للانتقال الى منطقة تجارة حرة ، والذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقد حاول مجلس الوحدة أن ينتقل من مجرد الدعوة لفكرة توسيع "السوق المصغرة إلى احياء هذه السوق بغرض تحويلها إلى نموذج وقطب جاذب للدول العربية الأخرى حيث عقدت الدورة ٦٦ للمجلس فى ديسمبر ١٩٩٧ ، ووافقت خلالها الدول الأعضاء على استئناف التطبيق الكامل لأحكامها. لكن هذه الموافقة لم تدخل حيز التنفيذ لأن الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة واصلت مساعيها الخاصة بالتوصل لاتفاقات ثنائية لتحرير التجارة أو بتكييف أوضاعها مع اتفاق التحرير التدريجي للتجارة مع الدول الأخرى فى اطار منطقة التجارة الحرة العربية .

وجاء اصطدام التطبيق الفعلى لاعلان منطقة التجارة الحرة العربية بالعديد من المعوقات ليؤكد[5] الحاجة إلى مراجعة وضوابط لضمان التطبيق، والى دعم سياسى قوى من أعلى مؤسسة عربية وهى مؤسسة القمة القادرة وحدها على تجاوز العراقيل التى تواجه التحقيق الفعلى لهذه المنطقة.

ب- انضمت ١٩ دولة عربية لاتفاقية انشاء منطقة التجارة العربية وتعهدت ١٨ منها بتنفيذ التزاماتها بخفض الرسوم الجمركية. ولم تلتزم اليمن بتخفيض هذه الرسوم لأنها حسب ما أعلنه مندوبها فى المجلس الوزارى ، لديها برنامج اقتصادى يجب الالتزام به. ولكن التعهدات شئ والتطبيق العملى شئ آخر ، حيث أبدت ٩ دول هى الأردن والامارات والسودان والعراق وعمان والسعودية وفلسطين وقطر وسوريا استعدادها الكامل لتنفيذ الاتفاقية بينما أبلغت كل من البحرين وتونس والكويت ومصر والمغرب منافذها الجمركية بالتنفيذ. غير أن هذا التنفيذ هو للاتفاقية بعد وضع كل دولة لقائمة السلع المستثناة التى تعرقل التحرير الحقيقى وتضع سقفا منخفضا له ، فى حين أبلغت ليبيا الجامعة بأنها اتخذت إجراءات التحرير الكلى لوارداتها من السلع العربية وأنها ألغت كل القيود غير الجمركية على هذه الواردات .

وتجدر الاشارة إلى أن العراق كانت له تحفظات تتعلق بمرجعية إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى منذ عقدها فى فبراير ١٩٩٧. فقد رأى أن مرجعيتها هى قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وليس قمة القاهرة فى يونيو ١٩٩٦. كما تحفظ العراق أيضا على أن تكون اتفاقات "جات" لتحرير التجارة الدولية هى المرجعية فيما يتعلق ببنود مكافحة الاغراق والأسس الفنية لمواجهة حالات الدعم واجراءات معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات. وهى تحفظات شكلية خاصة بالنسبة للاسترشاد ببعض بنود "جات" لأن هذه الاتفاقية تشكل العنصر الحاكم فى البيئة التجارية الدولية ، كما أن إختيار الدول العربية مدة عشر سنوات مدير لتحرير التجارة والوصول إلى منطقة تجارية حرة ، كان مرتبطا منذ البداية بالمدة التى حددتها "جات" لاقامة تكتلات تجارية واقتصادية .

جـ- أعربت المنظمات الممثلة لنخب رجال الأعمال وبعض الأسماء الكبيرة فى قطاع الأعمال الخاص فى الدول العربية عن رغبتها فى التسريع بعملية إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وترددت بعض الآراء حول ضرورة إختصار مدة إقامتها إلى النصف لتنتهى فى علم ٢٠٠٢ أو فى عام ٢٠٠٣ حتى تنفتح الأسواق العربية على اتساعها أمام قطاع الأعمال الخاص بطول الوطن العربى وعرضه .

كما أبدت بعض منظمات رجال الأعمال العرب تخوفها من عدم اتمام اقامة منطقة التجارة الحرة العربية . وعلى سبيل المثال أعرب-الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية عن شكوكه فى مدى التزام الدول العربية بتنفيذ مقررات اتفاقية اقامة هذه المنطقة. ويرهن على هذه الشكوك بأن بعض الدول العربية التى تفاوضت مع مصر لاقامة منطقة تجارة حرة ثنائية طالبت بفترة انتقالية مدتها ١٢ علما أى ما يزيد بعامين عن الفترة الانتقالية التى من المفترض أن تكون التجارة العربية - العربية كلها قد تم تحريرها خلالها. وهذا يعنى أن تلك الدول لاتنوى الالتزام جديا بموعد تحرير التجارة العربية البينية وفقا لاتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد
الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : التقرير الاستراتيجي العربي /١٩٩٨	تاريخ الصـــدور : يناير ١٩٩٩

٢- تقدم محدود فى تنفيذ منطقة التجـارة الحرة العربية :

انعقدت فـي شـهر سبتمبر ١٩٩٨ اعمال الدورة ٦٢ للمجلس الاقتصادى الاجتماعى التابع للجامعة العربية لمتابعة تطور تنفيذ اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة. وكان ممثل السعودية التي ترأست الدورة هو وكيل وزارة الاقتصاد والمالية ، وهو أمر له دلالة في تعبيره عن حدود الاهتمام السعودى بتطبيق الاتفاقية التي تحتاج في بداية تنفيذها إلى تمثيل على أعلى مستوى لإعطائها قوة دفع حقيقية، ولاظهار اهتمام السعودية بهذه العملية .

وعلى أى الأحوال فان الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية في الجامعة العربية عبدالرحمن السحيباني أشار في الاجتماع المذكور الى ان ١٢ دولة قد أبلغت منافذها الجمركية بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠٪، وأن ١٤ دولة قد أودعت هياكل التعريفة الجمركية التي تطبقها في نهاية عام ١٩٩٧ لاحتساب التخفيض على اساسها. ومن هذه الدول مصر والسودان والمغرب وليبيا ولبنان والعراق وتونس والسعودية والبحرين وعمان وقطر والاردن . كما تقدمت ١٣ دولة للأمانة العامة بالاجندة الزراعية أى بمواسم الانتاج لعدد من السلع الزراعية لاتتمتع خلالها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل . كما تقدمت ٦ دول بقوائم السلع المراد استثنائها من تطبيق اتفاقية التخفيض التدريجي للجمارك باتجاه الوصول لمنطقة تجارة حرة . وتقدمت ٤ دول بعد ذلك بقوائم الاستثناءات بحيث ضمت تلك القوائم المقدمة من ١٠ دول ٦٠٠ سلعة، مما دعا السحيباني إلى مطالبة الدول العربية بأن تكون قوائم الاستثناءات فى أضيق الحدود بحيث لاتؤثر على البرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة.

وتجدر الاشارة إلى أن قوائم السلع المستثناة من التحرير التدريجي للتجارة سوف يتم تحرير التجارة فيها عام ٢٠٠٧ ، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه ببساطة. والأرجح أن هذه السلع ستظل مشكلة يمكن أن توقف الانتقال الفعلى لمنطقة التجارة الحرة الكاملة عندما يحل أجل ذلك عام ٢٠٠٧. ولذلك يجب أن يوضع حل لهذه المشكلة بشكل حاسم من الآن ، وأن يكون مقيدا للسلع المستثناة من التحرير إلى اقصى حد سواء عن طريق وضع حد أقصى من السلع التي تطلب كل دولة استثنائها من التحرير ، ووضع حد اقصى لقيمة هذه السلع ونسبتها من وارداتها، وأيضا من الضرورى وضع جدول لبدء تحرير تجارة هذه السلع المستثناة بحيث يتم التحرير الكامل لتجارتها مع انتهاء التحرير التدريجي والانتقال إلى منطقة التجارة الحرة الكاملة عام ٢٠٠٧ بصورة لاتؤدى إلى حدوث مشاكل .

وتجدر الاشارة الى أن تساهل قواعد المنشأ مع صناعات التجميع العربية يعتبر عنصرا مهما في زيادة عدد السلع المستثناة من التحرير المطلوبة لكل دولة عربية. ففى الحالات العادية تكون السلعة عربية ومتمتعة بقواعد التحرير التدريجي للتجارة العربية اذا كانت القيمة المضافة اليها فى الدولة الطرف في الاتفاقية لاتقل عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند انتاجها، باستثناء صناعات التجميع العربية التي تنخفض فيها هذه النسبة الى ٢٠٪ . وفضلا عن أن هذه النسبة منخفضة وتجعل الغالبية الساحقة ان لم يكن كل صناعات التجميع العربية تدخل في اطار تحرير التجارة ، وتجعل الدول الأجنبية الصانعة الأصلية لها تتمتع بميزات تحرير التجارة بين الدول العربية ، فان هذه النسبة لاتقدم حافزا لزيادة المكون المحلى في صناعات التجميع العربية، بل أنها تلغى دور تحرير التجارة في حفز تطوير هذا المكون، وذلك ببساطة لأن تلك الصناعات في مجملها تقريبا مستوفية شروط التمتع بتحرير التجارة بين الدول العربية دون أى زيادة في المكون المحلى .

كما أن عملية تسعير المكون المحلى في صناعات التجميع، وبالتالي نسبة هذاالمكون في السلعة المجمعة، يمكن أن تكون زائفة تماما اذا بالغت الشركات العربية في قيمة أو سعر المكون المحلى بغرض زيادة نسبته في السلع المجمعة للتمتع بميزات تحرير التجارة في اطار منطقة التجارة الحرة .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	وحيد عبد المجيد
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	التقرير الاستراتيجى العربى /١٩٩٨	تاريخ الصـــدور :	يناير ١٩٩٩

ومن الممكن ضبط ـ ـر ونسبة المكون المحلى فى سلع التجميع فى الدول العربية من خـلال مقارنـة المكون المنـاظر المصنـوع فـى الـدول الصناعيـة الجديدة فى شرق وجنـوب شرق آسيا. وهذا فضـلا عن ضرورة الزيادة التدريجية لنسبة المكون فى سلع التجميع العربيـة كـى تنطبـق عليهـا قواعـد المنشأ العربية ومن ثم تتمتع بالميزات التفضيلية التى تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٣- مناطق التجارة الحرة الثنائيـة: هـل هـى بديل عن المنطقة الشاملة ؟

بالرغم من أن العـام-١٩٩٨ قد شـهد بدايـة تنفيذ برنامج اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا أن المساعى الأكثر جدية للحكومـات العربيـة قد توجهت إلى اقامة منـاطق حـرة ثنائيـة. فبالنسـبة لمصر، على سبيل المثـال، وقعت مـع لبنـان اتفاقيـة لاقامة منطقة تجارة حرة بشـكل تدريجى بحيث يتم تحرير تجـارة السلع الزراعيـة والصناعيـة علـى أن تصل الدولتان الى الالغاء الكـامل للرسوم الجمركية فى العام ٢٠٠٤ ، مع بقاء قائمة السلع المسـتثناة من التحرير . كما سعت مصر الى اقامـة منـاطق تجـارة حـرة مـع كـل مـن سـوريا والسـعودية والأردن والمغرب، ولكنهـا ليسـت شـاملة وإنمـا تشـكل السـلع المسـتثناة انتقاصـا كبـيرا لهـا حتـى وهـى مجـرد مشروع. أما سوريا، كمثال آخر فانها توصلت بالفعل الى مشروع لاقامة منطقة تجارة حرة مع لبنان بدأت عـام ١٩٩٨ وتصـل إلـى التحريـر الكـامل للتجـارة السلعية عام ٢٠٠٢ . كما اتفقت سوريا على اقامة منطقة تجارة حرة مع السعودية يتم الوصـول خلالهـا للتحرير الشـامل للتجـارة بين الدولتين خـلال عشر سنوات من بدء تطبيقها عام ١٩٩٨ ، فى نفس الوقت الذى من المفترض أن تصل فيه الدول العربيـة الـى التحرير الكـامل للتجـارة بينهـا. وبالتـالى فـان هـذا الاتفـاق الثنـائى بين سوريا والسـعودية يبـدو مجـرد تكرار للجهود وإعادة للالتزامات المحددة فـى اتفاقيـة منطقة التجارة الحـرة العربيـة الكبرى، إلا إذا كـانت الدولتان لاتثقان بامكانية تحقيق هذه المنطقة .

ومن الواضح ان كل دولة عربيـة تسـعى لتحرير التجارة مع الدول العربية التى يوجد توافق معها فـى التجـارة الخارجيـة ، أو بمعنـى آخـر تسـعى لتحريـر التجارة معها دون وقـوع اضـرار لبعض قطاعاتهـا الاقتصادية .

ولكن قوائم السلع المسـتثناة مـن التحريـر فـى الاتفاقيـات الثنائيـة تشـكل أيضـا عنصـرا معرقـلا للتحرير الحقيقى والشامل للتجارة بين الدول العربية حتى فى ظـل اتفاقيـات تحريـر التجـارة ، المنقوصـة بالاستثناءات ، بين العديد هذه الدول .

وبعد كل ما أوردناه آنفا يمكن القول إن المشـاكل المتعلقة بتقدم تنفيذ برنـامج اقامة منطقـة تجـارة حـرة عربيـة ، هـى مشـاكل ناشـئة فـى الأصـل عـن حدود توافر الارادة السياسية فى هذه الدولة أو تلك لتحقيـق منطقة التجارة الحرة العربية . وهذه الارادة السياسية ضرورية للغاية. وإذا كان توافر الأسس الموضوعية لقيام وتطور التجارة بين الـدول العربيـة هـو الشـرط الكـافى لاقامـة منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة ، فـان توافر الارادة السياسية لاقامة هذه المنطقة هو الشرط الكافى لنجاحها على عكس ما ينادى بـه البعـض مـن ضـرورة إبعـاد السياسـة عـن التعـاون الاقتصـادى العربـى لان هـذا التعـاون يقـف وراءه دائمـا قـرار سياسى وارادة سياسية . وفضلا عن ذلك فان مشاكل منطقة التجارة الحرة العربية ناشئة عن صيغة اعلان هذه المنطقة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	وحيد عبد المجيد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	التقرير الإستراتيجي العربي /١٩٩٨	تاريخ الصـدور :	يناير ١٩٩٩

فالبند الخاص بالسلع الزراعية يجعلها غير محررة فعليا طالما أن الموسم الزراعي الذي تقيد فيه حرية التجارة هو الموسم الفعلي والمناظر بتصدير هذه السلع في الدول العربية. وهذا يعني خروج جزء مهم من صادرات الدول العربية من نطاق تحرير التجارة طول فترة تنفيذ البرنامج المؤدي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم يتم تحرير تجارة هذه السلع الزراعية بشكل مفاجئ في عام ٢٠٠٧ ، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه في دول لم تقبل بالتحرير التدريجي لتجارة السلع الزراعية ، وهو ما يعني أن تجارة هذه السلع تشكل قنبلة قابلة للانفجار عند استكمال برنامج تحرير التجارة البينية العربية .

وفي نفس الاتجاه تشكل قوائم السلع المستثناة من التحرير قنبلة أخرى قابلة للانفجار وعرقلة التقدم من مرحلة البرنامج التنفيذي إلى التحرير الكامل للتجارة البينية العربية . أما قواعد المنشأ في صناعات التجميع العربية فانها تجعل ميزات تحرير التجارة البينية العربية بالنسبة لهذه السلع يعود بالأساس إلى الشركات الأجنبية الأم التي تقوم شركات عربية بتجميع منتجاتها .

واضافة الى كل ما سبق فان وضع تحرير التجارة كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركي ثم إلى السوق المشتركة، يخلق حالة من التباطؤ في التنفيذ باعتبار أنه ليست هناك مراحل أخرى بعد تحرير التجارة ينبغي الاستعداد لها بالاسراع في تحرير التجارة البينية العربية . كما أن وضع تحرير التجارة السلعية كهدف نهائي هو أمر هزيل في النهاية لأن التعاملات الاقتصادية العربية الأكبر والأهم هي في مجالات حركة البشر للعمل أو السياحة وحركة رأس مال للاستثمار المباشر وغير المباشر . وهو ما يستدعي تطوير مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعالجة ثغراته المختلفة التي أشرنا اليها آنفا للانتقال للاتحاد الجمركي ثم السوق العربية المشتركة. وهذا يتطلب توافر إرادة سياسية لايمكن التأكد من وجودها إلا عندما يتيسر ظروف مواتية لعقد قمة اقتصادية سنوية لاتخاذ القرارات الضرورية لمعالجة مشاكل التعاون الاقتصادي البيني ولدفع الاطار الناظم له أي منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة في اتجاه سرعة التحقق بما يؤدي في النهاية إلى تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للدول العربية عندما تتحول لتكتل حقيقي وفعال وقادر على مساومة التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين شروط تفاعله معها .

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد
الموضوع الفرعى : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة — رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : التقرير الإستراتيجى العربى /١٩٩٨ — تاريخ الصـــدور : يناير ١٩٩٩

جدول (١)
قيمة ونمو التجارة العربية البينية والإجمالية

	القيمة (مليار دولار)				معدل التغير السنوى			
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	الفترة ٩٣-٩٥
الصادرات العربية البينية (فوب)	١٠,٤	١١,٠	١٢,٧	١٣,٧	٥,٨	١٥,٤	٧,٩	١٠,٥
الواردات العربية البينية (سيف)	١١,٣	١١,٥	١٣,٥	١٤,٩	١,٨	١٧,٤	١٠,٤	٩,٣
الصادرات الاجمالية (فوب)	١٢٨,٣	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	٢,٤	١٢,٦	١٣,٢	٧,٤
الواردات الإجمالية (سيف)	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	٠,١-	١٠,٩	٤,٤	٤,٩

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٧ ، ص١٢٦ .

جدول (٢)
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

	القمية (مليون دولار) ١٩٩٥	الحصة (٪) ١٩٩٥	نسبة التغير (٪)		
			١٩٩٤	١٩٩٥	الفترة ٩٣-٩٥
الصادرات البينية	١٢٧١١	١٠٠,٠	٦,٩	١٥,٤	١١,٠
- المنتجات الزراعية	٢١٣٥	١٦,٨	٢,٣	١٤,٥	٨,٢
- الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٩٣	٤٤,٠	٤,٦-	١٤,٢	٤,٤
منها : النفط ومشتقاته	(٤٤٧١)	(٣٥,٢)	(٤,٥)	(١٤,٠)	(٤,٣)
- المصنوعات	٤٩٨٣	٣٩,٢	٥,٥	٢٤,٥	١٤,٦

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٧ ، ص١٢٧ .

جدول (٣)
تطور هيكل الواردات العربية البينية

	القمية (مليون دولار) ١٩٩٥	الحصة (٪) ١٩٩٥	نسبة التغير (٪)		
			١٩٩٤	١٩٩٥	الفترة ٩٣-٩٥
الواردات البينية	١٤٨٥٨	١٠٠,٠	١,٨	١٧,٤	٩,٤
- المنتجات الزراعية	٣٤١٧	٢٣,٠	٢,٠ -	٢٩,٨	١٢,٨
- الوقود والمنتجات المعدنية	٦٠٩٢	٤١,٠	١,٢	٦,٠	٣,٦
منها : النفط ومشتقاته	(٤٩٠٣)	(٣٣,٠)	(١,٩)	(٥,٤)	(٣,٢)
- المصنوعات	٥٣٤٩	٣٦,٠	٦,٩	٢٥,٥	١٥,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٧ ، ص١٢٨ .

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة — رقم العـــدد : ٣٧٣
المصـــــدر : (مجلة) الوسط — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٣/٢٨

تحديات منطقة التجارة العربية الحرة: العولمة والخيارات السياسية والاقتصادية

فيما الحرية هي ما ينبغي النظر اليه بصفته الهدف الاخير للتنمية.

طبيعيٌ ان ولفنسوهن، وهو رئيس مؤسسة يمنعه ميثاقها من التعبير عن مواقف سياسية خلافية، لا يستطيع قول ما قاله امارتيا سن. مع ذلك فقد اعلن ما يشبه الدعوات الاصلاحية لقوى ومعكّرين سياسيين، فتحدث عن عدم المساواة في الفرص، وعن الفقر، وعن الاستفادة من التعليم والضمانات الصحية، بطريقة غير معهودة قبلاً في مؤسسة كالبنك الدولي. وهو لم يدّع ان الافكار هذه جديدة، الا ان الجديد هو صدورها عن رئيس البنك المذكور.

على ان التعليقات الصينية التي صدرت في ما خصّ المؤتمر هي التي اشّرت الى العقبات الحائلة دون اقتراحات ولفنسوهن. فلئن امتدحت بكين النظرة الشاملة والاجمالية الى التنمية، والكلام على دور للدولة اكبر، فانها حذّرت بلسان احد رسميي وزارة ماليتها الذي تراس وفد بلاده، من «التدخل عميقاً في ما هو غير اقتصادي، اي سياسي». وفي هذا المعنى فإن التعايش في حالة بلدان كثيرة بين الحاجة الى التنمية، او تنشيط الدينامية التجارية، وبين السلطة السياسية المغلقة، وغالباً الفاسدة، سيكون خبراً غير مُفرح.

لكن ما يُفرح، في المقابل، ان مناقشة «اطار» ولفنسوهن، وكذلك الاقتراحات المقدمة في صدد الازمة المالية، دلّت الى قناعة متعاظمة بانتهاء السوق الحرة على الطريقة الاميركية، او بحسب ما قاله جوزيف ستيغليتس كبير اقتصاديي البنك الدولي، «لقد تعرّض الاجماع لتغير كبير في الآراء»

وهذه الآراء هي في مجموعها موسيقى لآذان اليابانيين، خصوصاً ان الانتباه الى هذه الجوانب يخفّف اللوم قليلاً عن «النموذج الاقتصادي لآسيا الشرقية» الذي نُسبت اليه وحده العيوب والمسؤوليات في البداية. والحال ان النظرية اليابانية في العلاج (الحكومة تقود التنمية وتمنع، عند الضرورة، الصناعات الأساسية من ان تتنافس بالاعتماد على «الحكمة البيروقراطية» اكثر مما على قوى السوق) سريعاً ما تحولت الى استراتيجية آسيوية تتبناها تايلندا وكوريا الجنوبية واندونيسيا.

وهنا ايضاً تبدو الامور أشد تعقيداً قليلاً. فهذا النمط من الراسمالية سبق ان ثار الى ترتيبات مشبوهة بين الحكومة والبيزنس والى الفساد واضعاف المؤسسات المالية، على ما علمتنا الازمات الآسيوية المتلاحقة، وعلى ما دلّت تجربة اليابان نفسها. ومع هذا، ففي الفترة الاخيرة شرع التركيز ينتقل الى الولايات المتحدة، لا سيما وزارة الخزانة الاميركية، في استراتيجيتها لتسريع وتكثيف حركة التدفق المالية والسلعية طريقاً الى الرفاه الكوني. وغدا معظم المحللين يرون في هذا الاتجاه سبباً لا يقل عن السبب الأول - الآسيوي. ذاك ان الازمة حين انتقلت، في العام الماضي، الى روسيا والبرازيل، اعادت توزيع حصص المسؤولية ما بين اداء الاقتصادات الوطنية السيئ وبين الدفوق المالية ونظرية اصولية السوق ■

الوسط

اصبحت ١٤ دولة عربية اعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانما كان بعض هذه الدول لا يزال يتعثر في تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، خصوصاً لجهة الاعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠ في المئة، وذلك على رغم مرور اكثر من سنة على بدء التطبيق، فإن لبنان بدأ فعلا اجراءات التنفيذ وبنسبة تخفيض ٢٠ في المئة ابتداء من اول العام ١٩٩٩،

ولوحظ ان حصة الدول العربية الاربع عشرة الاعضاء، تزيد عن ٩٠ في المئة من التجارة الخارجية العربية ونسبتها تصل الى ٩٦ في المئة من التجارة العربية البينية، الامر الذي يبرز اهمية الانجاز الكبير الذي حققه العرب خلال السنة الاولى، وقد وصف الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الانجاز بانه «دليل على مدى الجدية في التعامل مع هذا المشروع القومي المهم»، واكد في الوقت نفسه انه «لا خوف من موضوع الاستثناءات على بعض السلع، لأن هذه الاستثناءات مؤقتة ومرتبطة بفترة زمنية محددة.

وكان المجلس الاقتصادي العربي قد اعرب في اجتماعه الأخير في القاهرة عن ارتياحه للخطوات المتخذة من قبل الدول العربية باتجاه استكمال اجراءات التنفيذ لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورأى ضرورة شمولية هذه الاجراءات لكافة الجوانب المرتبطة بالتنفيذ مع التوسع في انشطتها لتشمل الجوانب المرتبطة بكفاءة التجارة حتى تزداد مكاسب الدول العربية وتمتد الى الاستثمار والمشروعات المشتركة وزيادة فرص العمل والتخصيص الامثل للموارد الاقتصادية.

وتبين للجامعة العربية ان الدول التي لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ هي ثماني دول عربية منها سبع دول هي الاقل نمواً وتحتاج الى معاملة خاصة لتتمكن من الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية، بينما الدولة الثامنة الجزائر تمر في مرحلة اصلاح اقتصادي. ورأت الامانة العامة لجامعة الدول العربية ضرورة اجراء مسح لما تم انجازه على مستوى الدول العربية، وما لم يتم، وبيان العقبات التي واجهت عملية التطبيق على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اجتماعه المرتقب في ايلول (سبتمبر) المقبل.

وكأي انجاز لا بد من ان يواجه في بدايته عقبات في التنفيذ فإن منطقة التجارة الحرة العربية تواجه عقبات عدة، لخصتها الامانة العامة للجامعة العربية على الشكل الآتي

١ - الإستثناءات التي تتخذ من جانب واحد من قبل دولة عربية معينة وتطبقها على السلع العربية المستوردة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية من دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولقد وردت مثل هذه الاستثناءات في ملاعات التنفيذ الموجهة الى المنافذ الجمركية في الدول العربية الاعضاء. ومارست معظم الدول العربية مثل هذا النوع من الاستثناءات، ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يبحث عن حلول ملائمة لمعالجة هذه الاستثناءات عبر اصدار قرار بوقف العمل بها باعتبارها مخالفة لأحكام البرنامج التنفيذي ولاتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية

قيود وتعقيدات

٢ - فرض قيود غير جمركية تطبقها الدول العربية على السلع العربية المستوردة من الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فلا زالت السلع العربية المستوردة تخضع لرخص الاستيراد وفي بعض الاحيان تحت مسميات اخرى مثل استمارة او شهادة وهناك ايضا القيود النقدية التي تطبق وتعقيدات الاجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية كما لا زال بعض الدول العربية يطبق قوانين تمنع الاستيراد، وتطبق ذلك على الاستيراد من الدول

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة — رقم العـــــدد : ٣٧٣
المصـــــدر : (مجلة) الوسط — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٣/٢٨

العربية وتشمل عمليات منع الاستيراد السلع الصناعية والزراعية، وتتم عمليات المنع تحت مبررات حماية الانتاج المحلي او لأسباب بيئية او صحية أو أمنية وغيرها، بينما هناك قائمة السلع التي لا تسري عليها احكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه (الدينية، البيئية، الأمنية، الصحية) وهذه القائمة اقرها المجلس الاقتصادي، ومن ثم فإن أي منع خارجها يعتبر مخالفاً لأحكام البرنامج التنفيذي.

٣ – التعسف في استخدام الاشتراطات إذ تقوم بعض الدول العربية بالمبالغة في الاشتراطات التي تطلبها عند التخليص على السلع العربية المستوردة بطريقة تؤدي الى عرقلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. وتفرض دول عربية مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف وهناك ايضا تعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع. فالمبالغة في تطبيق مثل هذه الاشتراطات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية، وتحصل سلع معينة في معظم الوقت على اعفاءات من الرسوم والضرائب في مقابل تقديم مثل هذه الخدمات، بينما لا تحصل السلع العربية المستوردة على اعفاءات مماثلة بل تتعرض بفرض رسوم وضرائب، واحياناً بنسب مرتفعة لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية الذي اقره البرنامج التنفيذي.

٤ – الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل التي تفرضها عند بعض الدول العربية وهي غير جمركية، مثل رسم الترخيص للاستيراد او رسوم مكملة للاستيراد، وقد تزيد هذه الرسوم في بعض الدول العربية عن عشرة انواع مختلفة. ولتحقيق مبدأ المعاملة الوطنية في الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل واخضاعها للتخفيض المتدرج، لا بد ان تقوم الدول الاعضاء بإصدار القوانين او القرارات التي تحقق ذلك.

٥ – إعادة التقييم لغايات جمركية، إذ تختلف الدول العربية في نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة. فبعض الدول العربية، من أعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزم اتفاقية التقييم ومن ثم عليه تسوية اوضاعه لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة معتمدة لأغراض الرسم الجمركي. وهناك دول عربية اخرى تتبع نظام بروكسيل، وهي الدول العربية التي لم تدخل بعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن للدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة تطبيق نظام قيمة فاتورة الاستيراد المطبق من قبل منظمة التجارة العالمية، على السلع المستوردة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية، إذ أن ذلك يسهل الأمور على المستوردين والمنتجين العرب ويعطيهم ثقة اكبر في منطقة التجارة الحرة العربية، وامكانية توقع الاسعار في اسواق الدول العربية من دون الخوف من التقلبات السعرية.

اعفاءات وامتيازات

٦ – تطبيق القوائم السلعية حيث اعطى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الدول العربية الاعضاء حق تبادل اعفاءات وامتيازات فيما بينها تفوق ما هو وارد في البرنامج، سواء كان ذلك ثنائياً او متعدد الاطراف، حيث نص على انه يجوز لأي بلدين عربيين او اكثر من اطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

٧ – الاجراءات الحدودية، فعلى رغم أن موضوع تعقيد الاجراءات الحدودية ما بين الدول العربية يندرج في اطار كفاءة التجارة اكثر مما يندرج تحت تحرير التجارة العربية البينية، الا ان تعقيدات الاجراءات الحدودية، خصوصاً أن معظم التجارة العربية البينية يتم عبر الحدود البرية، يؤثر سلباً في تحرير التجارة العربية ويؤدي الى تهميش الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للسلع العربية، ومن ثم يؤدي الى نقص قدرتها التنافسية امام السلع غير العربية.

ومن الضروري العمل على تنشيط دور اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور «الترانزيت» واعتبارها من ضمن اللجان الفنية التابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية نظراً إلى ارتباط مهامها مباشرة بأنشطة المنطقة.

تراجع نمو الصادرات

٨ – غياب آليات متابعة ميدانية للتطبيق لدى الدول الاعضاء، فمنطقة التجارة الحرة العربية تخلق مصالح اقتصادية متجددة داخل الدول العربية، وممارسة النشاط التجاري والعمليات التجارية تتم بشكل يومي مما يحتاج الى آلية متابعة مستمرة داخل الدول الاعضاء والمتابعة الذاتية النابعة من ادراك الاقتصاد العربي بنجاح هذه المرحلة من مرحلة التكامل تعتبر اساسية لتحقيق النجاح. وهنا يمكن اقامة مكاتب في الغرف التجارية مخصصة لمتابعة تنفيذ التجارة الحرة العربية. وان يتم تسمية بعض العاملين بالغرفة للقيام بهذه المهمة على ان يتم ترتيب تدريبهم من قبل الامانة العامة للجامعة، بحيث تتحقق المتابعة داخل البلد ومع البلدان الاخرى الاطراف في منطقة التجارة الحرة العربية.

لا شك في ان منطقة التجارة العربية الحرة، ستساهم في تنمية الصادرات العربية، وهو هدف رئيسي من اهدافها، خصوصاً بعدما اخذت تتراجع حصتها في التجارة العالمية بسبب تدهور اسعار النفط. ولوحظ تخلف نمو الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٥ حيث بلغ متوسط هذا النمو ٦,٢ في المئة، مقابل ١٠,٤ في المئة للصادرات العالمية، وشهد عام ١٩٩٦ نمواً بلغ ٣,٢ في المئة للصادرات العربية، مقابل ٣,٨ في المئة للصادرات العالمية.

وادى اعتماد بعض الدول العربية على الخارج لتغطية العجوزات بواسطة القروض والتحويلات الرأسمالية، الى جعلها عرضة لضغوطات تهدف الى تبني سياسات تخدم انكشاف الدول العربية على الخارج. وقد رافق هذا الامر ازدياد اهمية الميزة التنافسية للمنتجات العالمية وقيام التكتلات، مما وضع التجارة العربية في موقع بات يتطلب منها تحسين اداء تجارتها الخارجية للمحافظة على تنافسية منتجاتها في الاسواق العالمية. وقد اصبحت اي زيادة في صادرات الدول العربية تعتمد على مدى النجاح في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لا سيما ذات المحتوى التكنولوجي.

وهكذا تكون الصادرات العربية قد واجهت ولا تزال تحديات كبيرة. وسيتحكم بها الى حد بعيد عوامل خارجية تمليها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين، هما، أولاً، التوجه التاريخي نحو العولمة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انتظام في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لأزمات دورية قصيرة الاجل ذات آثار كونية شمولية. وثانياً، الخيارات السياسية والاقتصادية التي ستتخذها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات ■

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الرحمن
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـدد :	٢٥٣٦
المصـدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/١

في دراسة لغرفة الشرقية:

تقييم شامل لمنافع واشكاليات منطقة التجارة العربية الحرة

□ الرياض ـ محمد عبد الرحمن:

بعد اكثر من سنة من اتفاق الدول العربية على إقامة منطقة التجارة الحرة كخيار لا مفر منه للعيش وسط الاقوياء.. في عصر اطلق عليه عصر التكتلات ما هي الاثار الاقتصادية لهذا الاتفاق؟ وما هي العقبات التي تحول دون تنفيذ هذا الخيار المهم؟ وإلى اين تسير الامور بعد هذا الاتفاق؟

هذه الاسئلة تجيب عليها دراسة اعدتها الادارة الاقتصادية والبحوث بالغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية والتي حملت عنوان «منطقة التجارة الحرة.. التكيف مع الحاضر». اكدت فيها على أن إنشاء منطقة التجارة الحرة وسيلة لاستمرار التنمية الاقتصادية العربية والتغلب على ضيق الاسواق المحلية، واداة لزيادة التجارة العربية البينية التي تشكل ما نسبته 7 - 8٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية، وهذه النسبة متواضعة إلى حد كبير.

واشارت الدراسة إلى توافر المقومات اللازمة لإقامة منطقة التجارة الحرة مثل «الجوار الجغرافي» الذي يخفف إلى حد كبير من تكاليف النقل والمواصلات، ووجود المشروعات العربية المشتركة. وتوافر رجال الاعمال العرب الكبار، والبنية التحتية اللازمة لتمويل التجارة العربية البينية ونظام ضمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، إلى جانب اللغة الواحدة والعادات والتقاليد المشتركة والبيئة التشابهية.

وقالت الدراسة إن منطقة التجارة الحرة هي المرحلة الاولى للتعاون الاقتصادي، حيث يتم فيها إزالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على السلع محل التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة وتكون كل دولة حرة في تحديد الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة على تجارتها مع الدول غير الاعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، ولذلك تعتبر منطقة التجارة الحرة ابسط اشكال التكامل الاقتصادي، وتعتبر في نفس الوقت احد اشكال التكامل الاقتصادي السالب، لانه يتم فيها فقط ازالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية دون أن يصاحب ذلك ايجاد ترتيبات مؤسسية وسياسات اقتصادية ومالية واجتماعية جديدة بين الدول الاعضاء.

وتلي منطقة التجارة الحرة خطوة «الاتحاد الجمركي» ثم «السوق المشتركة» ف «التكامل الاقتصادي» واخيرا «الوحدة الاقتصادية».. فهي على ذلك اولى مراحل التكامل الاقتصادي العربي، ولكنها مع ذلك مرحلة مهمة ولازمة نظراً لزيادة درجة التعقيد في النظم والسياسات والاوضاع الاقتصادية العربية، وبالتالي فانه بعد أن يكتمل تنفيذ منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات من عام 1998 مازالت هناك خطوات اخرى للتكامل الاقتصادي ينبغي اتخاذها والسير فيها بداية من عام 2007 لكي يتحقق التكامل الاقتصادي العربي الكامل.

وتؤكد الدراسة بأن منطقة التجارة العربية الحرة تعتبر مدخلا مهما للنمو الاقتصادي العربي، ويمكن الدول العربية أن تجني العديد من المنافع نتيجة تحرير التبادل التجاري بينها، من قبيل رفع حجم ومعدلات الاستثمار الوطني لكل دولة عربية، وتحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الاقتصادية العربية القائمة فعلا أو تلك التي ستتم اقامتها، ويترتب على

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الرحمن
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العـــدد :	٢٥٣٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٦/١

تحقيق تلك الوفورات رفع الكفاءة الانتاجية لتلك المشروعات وزيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة العمالة العربية التى تتزايد معدلات تدفقها إلى سوق العمل العربى سنويا.

ومن المنافع الاقتصادية لمنطقة التجارة العربية الحرة ـ حسب دراسة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية ـ أنه سيترتب على تحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الاقتصادية العربية إمكانية قيامها بتخصيص ميزانيات اكبر للبحوث والتطوير التكنولوجى، ويتيح ذلك تنمية الابتكارات والاختراعات، ويمهد الطريق امام توليد وتطوير تكنولوجيا عربية شأنها فى ذلك شأن التكنولوجيا اليابانية والامريكية والاوروبية خاصة أن احد المعوقات الاساسية للتنمية الصناعية العربية هو غياب عمليات البحوث والتطوير والبحث العلمى، وهى عملية مكلفة لا يمكن للدول العربية فرادى أن تتمكن من تغطيتها.

وتورد الدراسة بأن منطقة التجارة العربية الحرة توفر امكانية اقامة صناعات عربية مشتركة للسلع الرأسمالية تغطى احتياجات السوق العربى، ذلك أن الطلب العربى على هذه السلع يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الدول الاجنبية، ويذكر أنه لا يمكن اقامة مثل هذه الصناعات فى الدول العربية اعتمادا على اسواقها المجزأة.. وسوف تزداد ـ ايضا ـ التجارة البينية العربية على اثر حدوث تخفيضات متتالية فى التعريفات الجمركية على السلع العربية المتبادلة فى إطار منطقة التجارة العربية الحرة، ومن شأن تلك التخفيضات أن تؤدى إلى خفض الأسعار السوقية لهذه الواردات داخل الأسواق العربية عما كانت عليه قبل إجراء التخفيضات،وخفض الأسعار يعنى زيادة الطلب العربى على هذه السلع بكميات أكبر.

ويترتب كذلك على قيام منطقة التجارة العربية الحرة ـ حسب الدراسة ـ عملية تحويل جزئى للتجارة العربية مع العالم الخارجى إلى تجارة بينية، ذلك أن تخفيض التعريفات الجمركية سيؤدى إلى تحقيق مزايا نسبية سعرية فى صالح السلع العربية داخل منطقة التجارة العربية الحرة، وهذا الرخص النسبى يترتب عليه الاتجاه إلى الاستيراد من الدول العربية خصما من حجم الاستيراد من العالم الخارجى غير العربى.. ويترتب على التحرير الجزئى للتجارة العربية فى مجال السلع المصنعة ونصف المصنعة، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية والإدارية، زيادة مرونة عوامل الإنتاج فى الدول العربية، وزيادة فى حجم التصنيع.. كما ستؤدى منطقة التجارة العربية الحرة إلى أن تتخصص الدول العربية كل على حدة فى الأجل الطويل فى إنتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية سواء من حيث العمالة أو رأس المال أو المادة الخام، فيمكن للمملكة وباقى دول الخليج التخصص فى إنتاج السلع التى تعتمد على البترول ومنتجاته، مثل البتروكيماويات والأسمدة بينما يمكن لسوريا ومصر ولبنان أن تتخصص فى إنتاج الملابس الجاهزة، والمنسوجات والآلات والمعدات، وتتخصص الأردن والمغرب وتونس فى إنتاج صناعى معين، ويترتب على ذلك التخصص إمكانية إنتاج السلعة على أساس اقتصادى «كفاءة أعلى وتكلفة أقل» ويعنى ذلك وجود فرص أكبر للنمو الاقتصادى وزيادة الدخول الحقيقية للمستهلكين العرب.

وأوردت الدراسة بعضا من العقبات التى تواجه منطقة التجارة العربية الحرة خلال عملية التنفيذ، وأبرزها موضوع «السيادة الوطنية» حيث يعتبر تقديم تنازلات سيادية من أهم عقبات تكوين التجمعات الاقتصادية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة، وذلك أن أحكام منطقة التجارة العربية الحرة تفرض تقديم تنازلات سيادية فى مجال الرسوم والتعريفات الجمركية، وهو ما يقلل من قدرة الحكومات على إدارة سياستها التجارية. فضلا عن أن إزالة القيود الإدارية التى تعتبرها بعض الدول العربية تشريعات لا يمكن تعديلها والمساس بما يعتبر تدخلا فى سياداتها، ولذلك يتوقع تلكؤ بعض الدول العربية فى الالتزام ببند التخفيض التدريجى.

كما أن هناك اختلافا كبيرا بين التشريعات والنظم الاقتصادية فى الدول العربية، فتشريعات مثل الرسوم الجمركية وانتقال رؤوس الأموال، وقوانين العمل، ولوائح عمل البنوك، والسياسات النقدية والمالية، وقوانين الحماية ودعم المنتجات الوطنية، كل هذه الأمور وغيرها تختلف من دولة عربية إلى أخرى، وتحتاج إلى وقت وجهد لتحقيق التنسيق بينها للوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق، وفى حالة عدم تحقيق ذلك فإن النتيجة المتوقعة هى نسف اتفاق إقامة منطقة التجارة العربية الحرة برمته.

ومن العقبات أيضا «ضعف البنية التحتية لمرافق النقل بين البلاد العربية» فعلى الرغم من تحقيق تقدم عربى ـ خاصة على المستوى الخليجى ـ فى تجهيز شبكات الطرق البرية، لتدعيم البنية الاساسية اللازمة للتنمية، إلا أن شبكات الطرق بين البلاد العربية لازالت تعانى من نقص فى الخدمات الضرورية مثل الاستراحات، الفنادق، المطاعم والإنارة، محطات الوقود، ورش الإصلاح، وإشارات وعلامات الطرق، وهذا النقص يترتب عليه زيادة وقت وتكلفة النقل للمنتجات بين الدول العربية، وبالتالى يعوق ذلك حركة النقل البرى بين الدول العربية.. يضاف إلى ذلك أن شبكات النقل البرى بحاجة دائمة إلى صيانة دورية، ومع زيادة النقل البرى بين الدول العربية بعد تكوين منطقة التجارة العربية الحرة، ومع زيادة حجم ووزن الشاحنات والحاويات تبرز الحاجة أكثر لصيانة دائمة لحماية هذه الطرق، ومع ضعف ميزانيات بعض الدول العربية قد لا يتم الوفاء بتكاليف تلك الصيانة.

كما تتعرض منطقة التجارة العربية الحرة إلى عقبة «القيود الإدارية على حركة نقل البضائع والركاب»، وبعض المعوقات المالية خصوصا إذا علمنا أن ميزانيات بعض الدول العربية تعتمد على إيرادات الرسوم الجمركية، فإنه من المتوقع أن تواجه تلك الدول بعض الصعوبات المالية، ويتوقف حجم تلك الصعوبات على الاهمية النسبية للواردات العربية البينية إلى حجم الواردات ككل، وأيضا يتوقف على الأهمية النسبية للإيرادات الجمركية كأحد بنود إيرادات الميزانية الحكومية.. ويستدعى ذلك وجود صندوق مدعوم ماليا، للمساعدة فى تعويض الدول العربية التى قد تتأثر نتيجة إجراء التخفيضات على رسومها الجمركية، ولا يشترط أن يتم التعويض كاملا ولكن يمكن أن يتم بصورة جزئية.

السوق العربية المشتركة



السوق الشرق اوسطية

الموقف العربى

البدائل : السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة (١)	حلمي نمر	الاهرام	٤٠٣٥٧	١٩٩٧/٦/٤	٩٧
٢	السوق العربية المشتركة (٢)	حلمي نمر	الاهرام	٤٠٣٦٤	١٩٩٧/٦/١١	٩٨
٣	السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختيارا	محمود القصاص	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٩٠	١٩٩٧/٧/٢٨	٩٩
٤	السوق العربية المشتركة : هل هى الخيار الوحيد ؟	عبد العزيز الجيرة	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥١١	/١٢/٢٢ ١٩٩٧	١٠٥
٥	السوق العربية المشتركة . الواقع والآمال	أنور الخطيب	(مجلة) آفاق المستقبل	٣	مارس ١٩٩٨	١٠٨
٦	السوق العربية المشتركة وتحديات العولمة	عبد العظيم احمد	السياسة الكويتية	١٠٦٣٦	١٩٩٨/٧/٥	١١٦
٧	١٠ ركائز لاقامة سوق عربية مشتركة	دينا جميل	العالم اليوم	٢٣٦٣	١٩٩٨/١١/٣	١١٨
٨	السوق المشتركة : المفهوم	نبيل كحالة	كراسات استراتيجية	٨٠	١٩٩٩	١١٩
٩	تجربة المشروعات العربية المشتركة	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٢٢
١٠	افكار لخطة قومية لاحياء السوق العربية المشتركة	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٣٢
١١	السوق العربية المشتركة فى التسعينات	ابو الحسن عبد الرحمن	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٦٥	١٩٩٩/١/٤	١٣٦
١٢	هل آن الآوان لكى تقوم السوق العربية المشتركة	يحي المصرى	العالم اليوم	٢٥١٦	١٩٩٩/٥/٩	١٤١
١٣	دور مصر فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣٧	يوليو ١٩٩٩	١٤٣
١٤	حاجز السوق المشتركة	محمود عبد الحافظ	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٤	١٩٩٩/٧/٢٦	١٤٧
١٥	الى أين تتجه السوق العربية المشتركة ؟	يحي المصرى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٧	١٩٩٩/٨/١٦	١٥٠

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حلمي نمر
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٤٠٣٥٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٦/٤

السوق العربية المشتركة (١) التكامل التجاري الضرورة والتحديات

د. حلمي نمر

نقيب التجاريين

هناك اهتمام متزايد في وقتنا الحاضر - سواء على مستوى القيادات السياسية او على مستوى المؤسسات التشريعية - بالتوجه نحو انشاء سوق عربية مشتركة. والسوق العربية المشتركة ليست فكرة جديدة فهي قائمة فعلا منذ سنوات طويلة وتبنتها منظمة الوحدة الاقتصادية التابعة للجامعة العربية، ولكنها للاسف واجهت صعوبات كثيرة ادت الى فشلها في تحقيق الغرض المنشود منها وهو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية المشتركة في السوق ومع ذلك فان تبني فكرة انشاء سوق عربية على نطاق واسع في ظل الظروف المحلية والدولية الحالية لها - في تقديري - اهمية ومغزى خاص - اقتصاديا وسياسيا يتمثل في الامور التالية .

اولا - . التكامل الاقتصادي العربي اصبح ضرورة ملحة لمواجهة المنافسة غير المتكافئة مع التكتلات الدولية العملاقة التي ظهرت في السنوات الاخيرة على الساحة الدولية، ولاشك ان السوق العربية المشتركة هي إحدى صور التكامل الاقتصادي العربي

ثانيا - ولعل الاهمية السياسية لانشاء السوق العربية ترجع إلى الرغبة في الرد على الاصوات التي تعالت في السنوات الاخيرة والتي تنادي بصور مختلفة للتعاون الاقتصادي واهمها السوق الشرق اوسطية وهي تكامل اقتصادي عربي - اسرائيلي يؤثر سلبا على التضامن العربي - العربي ويفقدنا هويتنا العربية

ثالثا - . ان الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والانتقال من نظام القطاع العام الى نظام القطاع الخاص يؤدي الى توحيد الانظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يجعل إنشاء سوق عربية مشتركة وسيلة مهمة لدعم وتنمية مشروعات القطاع الخاص مما ينعكس بدوره على تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي

رابعا - التجارة الدولية اصبحت في غير صالح الدول العربية سواء من حيث حجم الصادرات بالمقارنة بالواردات او من حيث انخفاض اسعار الصادرات وزيادة اسعار الواردات ولقد انخفض نصيب الدول العربية من اجمالي الصادرات العالمية خاصة بعد استكمال السوق الاوروبية وكل ذلك يدعو الى ضرورة تدعيم التجارة البينية بين الدول العربية ولن يتأتى ذلك الا بإنشاء السوق العربية المشتركة

خامسا - ان تحرير التجارة الدولية وتطبيق اتفاقية الجات - بعد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية سيكون له كثيرا من السلبيات التي يجب مواجهتها بالتكامل الاقتصادي العربي

سادسا - واخيرا ان اقتناع القادة العرب بتبني فكرة انشاء سوق عربية مشتركة قد يؤدي - في حالة نجاح تنفيذ التجربة - الى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن العربي وبالتالي الى زيادة التقارب بين الشعوب العربية. ولعل حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة تؤدي في نهاية المطاف الى وحدة الصف العربي وجمع الشمل مرة اخرى بعد سنوات طويلة من الصراع والتفتت

وإنشاء السوق العربية المشتركة يقتضي منا التفكير في اختيار نموذج التكامل الاقتصادي الذي يحقق الغرض المنشود في اقرب وقت ممكن ودون ان يواجه تحديات تعوق التنفيذ. ونماذج التكامل قد تتخذ إحدى صورتين او كلتيهما

- نموذج التكامل التجاري ويعني تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من جميع القيود التي تعوق انتقال السلع والخدمات

- نموذج التكامل الانتاجي او الاستثماري ويعني التعاون والتنسيق من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة في مجال الانشطة الاقتصادية المختلفة

وتجدر الاشارة الى ان نموذج التكامل التجاري لايتعارض مع نموذج التكامل الانتاجي فهما نموذجان متكاملان ولكن القضية ترتبط بالاولويات - من اين نبدأ - وفي هذا المقال سوف نتناول نموذج التكامل التجاري لتحديد متطلبات تحقيقه والمعوقات التي تقف عثرة في سبيله وتمثل تحديات يجب ان نأخذها بعين الاعتبار حتى نجد لها الحل المبكر والمناسب حتى لاتتعرض تجربة إنشاء السوق لنفس ماتعرضت لها التجارب السابقة وسوف نتناول في مقال لاحق التكامل الانتاجي او الاستثماري كنموذج لانشاء السوق العربية المشتركة

متطلبات التكامل التجاري يتطلب التكامل التجاري ضرورة تحرير التجارة البينية من كل القيود والتي تتمثل في تخفيض القيود الجمركية بما فيها القيود الادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات، الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية مع الالتزام بتعريفة جمركية موحدة تجاه السلع المستوردة من الخارج، الغاء الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المتبادلة والغاء الدعم بصوره المباشرة وغير المباشرة، حرية حركة عناصر الانتاج - العمل ورأس المال، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الاعضاء في السوق، توحيد السياسات الاقتصادية بكل فروعها في مجالات النشاط المختلفة

معوقات التكامل التجاري

ان إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب ضرورة تحقيق مصلحة مشتركة تعود بالنفع على مواطني الدول الأعضاء في السوق حتى تشعر كل دولة ان لها مصلحة في الاستمرار في هذا التجمع

قد يكون من المستحيل القيام بتحرير التجارة البينية والتي يتطلبها إنشاء السوق العربية في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية في وقتنا الحالي حيث ان تحرير حركة تنقل السلع والخدمات وعوامل الانتاج يؤدي الى غبن الدول الاقل تطورا والتي لاتملك هيكلا اقتصاديا يتيح لها المنافسة العادلة مع منتجات بقية الدول مما يؤدي الى ان تتجه عوامل الانتاج للتركز في الدول الاكثر تقدما

كما ان عملية تحرير التجارة البينية ستواجه مشكلة انخفاض الانتاجية وعدم وجود طاقات انتاجية فائضة تسمح بالتبادل المطلوب.

وان كان هناك عمليات تصدير المنتجات المحلية للاسواق الاجنبية فلا يعني ذلك وجود طاقات انتاجية فائضة ولكن الهدف هو التضحية بجزء من الانتاج وحرمان السوق المحلية منه من اجل الحصول على النقد الاجنبي اللازم إما لسداد الديون المتراكمة او لشراء مستلزمات الانتاج او لشراء مواد استهلاكية كالقمح والمواد التموينية التي تقصر الانتاج المحلي عن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها كما ان هناك مشكلة تشابه المنتجات الوطنية في بعض الدول العربية مما يؤدي في حالة تحرير التجارة البينية الى منافسة ضارة بالانتاج المحلي المثيل ويؤدي الى غبن واضح بالدول الاقل تطورا كما ذكرنا سابقا

ولاشك ان تخفيض او إلغاء القيود الجمركية بما فيها القيود الادارية التي يتطلبها تحرير حركة السلع والخدمات تحتاج الى وقت طويل لدراسة القوانين والتشريعات التي تحكم هذه القيود الادارية في الدول العربية الاعضاء في السوق

اما عملية تخفيض الرسوم الجمركية ثم الغائها قد تكون شبه مستحيلة في المدى القصير حيث ان هذه الرسوم تمثل جزءا كبيرا من موارد الدول وسيكون لها تأثير سلبي على عجز الموازنات العامة

كما ان عملية الغاء الدعم بصوره المختلفة المباشرة وغير المباشرة قد يكون مبدأ اقتصاديا سليما، ولكن في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة للطبقات محدودة الدخل وفي ظل تزايد معدلات التضخم فإن إلغاء الدعم سوف يؤدي الى زيادة الاسعار وتحمل الطبقات الفقيرة أعباء مالية لاتقدر على تحملها

واخيرا فان تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كمطلب لتحرير التجارة البينية يحتاج الى آجال طويلة وهي في نظري مرحلة متقدمة جدا من مراحل التكامل الاقتصادي التجاري تقترب كثيرا من مرحلة تحقيق الوحدة السياسية، يتضح مما سبق ان إنشاء سوق عربية مشتركة على اساس مبدأ تحرير التجارة البينية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الدول العربية سيواجه تحديات كثيرة تعوق تحقيق الاهداف المنشودة من انشاء السوق - لذلك يجب التفكير في تنفيذ فكرة انشاء هذه السوق المشتركة على مراحل عن طريق تحرير التجارة لبعض السلع مع الغاء القيود الادارية والكمية والرسوم الجمركية في خلال مدة يتفق عليها تتناسب مع الظروف الاقتصادية للدول المشتركة وتلافي السوق حتى تتحقق الفائدة المشتركة في الغبن الذي قد يقع على الدول الاقل تطورا

وفي مقالنا التالي يوم الاثنين القادم سنتناول بالتحليل البديل الثاني لانشاء السوق العربية المشتركة على اساس نموذج التكامل الانتاجي او الاستثماري

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حلمي نمر
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٤٠٣٦٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٦/١١

السوق العربية المشتركة(٢)

التكامل الاستثماري

د. حلمي نمر

نقيب التجاريين

في مقال سابق استعرضنا التحديات التي تواجه انشاء سوق عربية مشتركة على اساس تحرير مطلق للتجارة البينية بين الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها المواطن العربي وقد ذكرنا انه في حالة اضطرارنا الى اتباع نموذج التكامل التجاري لابد ان يتم ذلك على مراحل في خلال مدة تتناسب مع الظروف القائمة حتى نستطيع تحقيق المصلحة المشتركة وتلافي الغبن الذي قد يقع على بعض الدول دون الاخرى.

اما النموذج البديل لتحقيق التكامل الاقتصادي من اجل انشاء سوق عربية مشتركة فهو نموذج التكامل الاستثماري الذي يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول العربية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة، خاصة في مجال الصناعة والزراعة وقد يتزامن مع ذلك تنظيم انتقال الافراد وحسن استخدام رءوس الاموال والتعاون في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي واجراء الاصلاحات الاقتصادية الداخلية التي تهيئ مستقبلا تحقيق تحرير التجارة البينية ومعنى ذلك ان التكامل الاستثماري يعطي الاهمية القصوى لعملية زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية عن طريق المشروعات الجديدة او عن طريق استغلال الطاقات العاطلة

ولا شك في أن نموذج التكامل الاستثماري سيعالج كثيرا من المشاكل الاقتصادية للدول العربية فزيادة الانتاج تعني زيادة موارد الدولة وعلاج عجز الموازنة العامة . كما تعني زيادة القدرة على التصدير وبالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدول من العملات الصعبة كما ان زيادة الانتاج تعني تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع وهذا يترتب عليه تخفيض الاسعار وانخفاض معدل التضخم . ولا شك في ان زيادة الانتاج والموارد والعملات الصعبة تؤدي الى زيادة قدرة الدول على تسديد مديونياتها الخارجية

ولعل كل ما سبق ذكره الناتج عن تطبيق نموذج التكامل الاستثماري يهيئ المناخ لتحرير التجارة الخارجية ويعالج كثيرا من التحديات التي تواجه إنشاء السوق العربية المشتركة والتي أشرنا اليها في مقالنا السابق.

ولا شك في أن الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وما يرتبط به من خصخصة قطاع الاعمال العام وتوحيد قوانين الاستثمار ودعم حوافز الاستثمار سيلقي على القطاع الخاص مسئولية تحقيق أهداف التكامل الانتاجي او الاستثماري خاصة ان هذا القطاع يتميز بالدافع الشخصي والمنافسة في تحقيق كفاءة الاداء، كما انه غير مكبل بلوائح وقوانين تعوق انطلاقه، كما انه قادر على تحقيق جودة الانتاج مما يؤهله الى زيادة الصادرات.وتجدر الاشارة الى أهمية تحقيق القطاع الخاص لمسئوليته الاجتماعية بجانب مسئوليته في التنمية الاقتصادية فالخوف، دائما يراود المسئولين في الدول من قيام القطاع الخاص بنشاط على حساب مصالح الطبقات محدودة الدخل سواء عن طريق التركيز على انتاج سلع للتصدير وحرمان السوق المحلية او عن طريق المبالغة في تحديد الاسعار لتحقيق اكبر ارباح ممكنة دون مراعاة الظروف الاجتماعية للمواطنين

معوقات تحقيق التكامل الاستثماري

قد يواجه التكامل الاقتصادي الاستثماري كنموذج لانشاء سوق عربية مشتركة بعض التحديات او المعوقات ولكن في تقديري انه ممكن التغلب عليها اذا توافرت الارادة والسياسية للقادة العرب. وفيما يلي بعض المعوقات الرئيسية

اولا - مشكلة تمويل المشروعات الاستثمارية ان تطبيق نموذج التكامل الاستثماري يقتضي توفير رءوس الاموال اللازمة من الدول الاعضاء في الاسواق العربية المشتركة والمشكلة ليست مستحيلة الحل فهناك بدائل كثيرة منها ضرورة تعاون الدول الغنية وهي دول الخليج مع الدول الفقيرة في المنطقة فبدلا من استثمار اموالها في الدول الاجنبية وتعرضها لمشكلة تجميد هذه الأموال في حالة الازمات السياسية فإن استثمار الاموال العربية في المنطقة العربية سيعود بالنفع والخير على المواطن العربي ويمكن ايضا تطبيق مبدا التخصص حيث تنشأ المشروعات في الدول التي تتميز بتوافر عوامل الانتاج فيها، او عن طريق تشجيع القطاع الخاص للاسهام في مشروعات التكامل مع منح الحوافز المشجعة او عن طريق انشاء صندوق للتمويل تسهم فيها الدول الاعضاء في السوق بجزء من مواردها . وقد نلجأ الى القروض الخارجية مع الالتزام بحسن استخدامها في المشروعات الانتاجية

ثانيا - مشكلة القصور في مصادر النقد الأجنبي القصور في النقد الاجنبي يمثل مشكلة امام مشروعات التكامل الانتاجية خاصة تلك التي تعتمد على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج، وعلاج هذه المشكلة يرتبط اساسا بنجاح مشروعات التكامل وما يترتب عليها من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات

ثالثا - مشكلة اختلاف قوانين الاستثمار في الدول العربية:ان اختلاف قوانين الاستثمار واختلاف المميزات التي تمنح لجذب رءوس الاموال المستثمرة قد يعوق عملية التكامل الاستثماري مما يتطلب بالضرورة توحيد قوانين الاستثمار واصدار قانون استثمار موحد يحكم مشروعات الاستثمار داخل الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة

رابعا - اختلاف السياسات التي تحكم الخطط التنموية:ان اختلاف السياسات المالية والنقدية والمصرفية قد تمثل عقبة في سبيل نجاح اهداف التكامل الاستثماري لذا فمن الضروري التوحيد بين المبادئ التي تحكم هذه السياسات، وهذا يتطلب تعديل التشريعات واللوائح المتعلقة بهذه السياسات، ولا شك في ان هذا التوحيد لا يمكن ان يتم الا في اجال طويلة نسبيا وعلى مراحل.

يتضح مما سبق ان التوجه نحو انشاء سوق عربية مشتركة لابد ان يبدأ بالتعاون والتنسيق في مجال المشروعات الاستثمارية حيث إن التحديات التي يمكن أن تواجه هذا النموذج من التكامل الاقتصادي يمكن ان نجد لها حلالا مناسبا كما ان هذا التكامل الاقتصادي سيساعد في الاجل الطويل نسبيا على حل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها المواطن العربي في الدول العربية وبالتالي سيهيئ المناخ لتطبيق سياسة التكامل التجاري، التي تعتمد على تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي تحقيق نشأة ناجحة للسوق العربية المشتركة.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية تدد	اسم كاتب المقال :	محمود القصاص
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٤٩٠
المصـــــدر :	(مجلة) الأهرام الأقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختياراً

في الاربعين سنة الماضية كان مشروع السوق العربية المشتركة حلماً يداعب خيال المؤمنين بالوحدة العربية وجدوى التعاون الاقتصادي العربي على أساس انه سيدعم عملية التنمية في العالم العربي.

واليوم، وفي ظل ما استجد على الساحة الاقتصادية الدولية من متغيرات، لم يعد مشروع السوق العربية المشتركة مجرد خيارمطروح ضمن عدة خيارات اخرى لدفع الانماء العربي، وانما صار ضرورة لا مفر منها، ومنهجا لاغنى عنه للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية.

ومن ثم كانت اهمية هذه الندوة «نحو سوق عربية مشتركة» التي نظمتها اذاعة صوت العرب في عيدها الرابع والاربعين، ودعت إليها نخبة من المفكرين والسياسيين والاقتصاديين العرب. ونظرا لما حوته هذه الندوة من معلومات وآراء وأفكار بالغة القيمة لتلك الصفوة من المشاركين العرب، فقد رأينا ان نعرض أهم ما جاء بها.

أعدها للنشر: محمود القصاص

حمدي الكنيسي رئيس الاذاعة قال كانت وستظل إذاعة صوت العرب قادرة على استيعاب نبض الامة العربية، معبرة عن امال الأمة وهمومها. ولهذا كان من الطبيعي ان تبادر بمناسبةاحتفالها بالعيد الرابع والاربعين لانشائها إلى اقامة هذه الندوة الهامة التى تاتى فى موعدها تماما. فكلنا نتابع الجهود التى يبذلها الرئيس مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة.

لقد أصبحت هذه السوق امراً حتمياً لانقاذ مايمكن انقاذه من الواقع العربي، وللانطلاق بالأمة العربية في مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة. ونظرا للاهمية القصوى التى يحتلها الموضوع فقد وقع اختيارنا عليه تاكيداً لدور اذاعة صوت العرب.

ثم تحدث المهندس عبد الرحمن حافظ رئيس مجلس امناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون نيابة عن وزير الاعلام صفوت الشريف لوجوده فى الخارج فقال:أن الندوة جاءت فى موعدها تماما بعد نداء الرئيس مبارك بضرورة اقامة سوق عربية مشتركة. ونحن كعرب فى أشد الحاجة للبدء الفورى فى إنشاء هذه السوق اليوم قبل الغد. ربما لم نكن فيما قبل بالقوة الاقتصاديةالكافية التى تؤهلنا لإقامة سوق مشتركة، ولكن اليوم بعد التقدم الاقتصادى الذى حققته الدول العربية أصبحنا مؤهلين تماما لانشاء هذه السوق ، صحيح أننا ـ كدول عربية ـ لسنا متقدمين جدا، ولكن القدر من التقدم الذى حققناه يجعلنا قادرين على ان نتكامل وان نكون قوة اقتصادية جديدة خاصة بالعرب تتكفل الدول العربية فيما بينها بتبنيها وتنميتها وتعظيمها.

تحدث السفير مهاب مقبل الامين العام المساعد للجامعة العربية لشئون الاعلام نيابة عن الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة قال:أود فى البداية ان انقل اليكم تحيات الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الامين العام، كما اود ان اشكر اذاعة صوت العرب التي نجدها دائما معبرة عن أمال وطموحات الامة العربية، ويسعدنى ان فكرة انشاء السوق العربية المشتركة نشات منذ ٣٢ عاما فى مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٤، وأكدت الأيام والاوضاع الدولية والاقليمية ان هذه الفكرة اصبحت شديدة الاهمية. ومن المهم في هذا السياق توضيح ان المقاصد الكبرى المتوخاه من مشروع السوق العربية المشتركة تتمثل فى تفعيل التعاون الاقتصادى العربى والتجارى فيما بين الدول العربية على النحو الذي يكفل خلق مصالح مشتركة تسهم فى دفع عملية التنمية الاقتصادية، واعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، والاصلاح الاقتصادى. وعندما نقول ان السوق العربية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية - مدخل   اسم كاتب المقال : محمود القصاص
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة   رقم العـــدد : ١٤٩٠
المصـــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى   تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

في ندوة هامة شارك فيها نخبة من السياسيين والاقتصاديين العرب

المشتركة اصبحت ضرورة اليوم اكثر من ذى قبل، فاننا نعنى بذلك ان التجمعات والتكتلات الاقتصادية التى هى اخذة فى الانتشار فى العالم اليوم قد اثبتت فائدتها وجدواها للدول الاعضاء فيها لان العمل الاقتصادى من خلال التجمعات يؤدى لخفض ملموس فى تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويتيح نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة، ويساعد على زيادة فرص العمل امام المواطنين. كما ان فى انشاء مثل هذه السوق تشجيعا كبيرا للاستثمارات المحلية على العمل فى الدول العربية، بالاضافة إلى خلق منطقة جذب كبرى للاستثمارات الاجنبية.ولذلك فاننا فى اشد الحاجة لتنسيق كل الجهود التى تعمل على الوصول لمثل هذه السوق. ومن هذا المنطلق فان بيت العرب وهو الجامعة العربية حريص على ان يسمع كل الآراء التى سيسهم بها أهل العلم ورجالات الفكر واساتذة الاقتصاد ورجال الاعلام حول كيفية وضع فكرة السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ. فى ظل وجود مؤشر هام وهو ان التجارة العربية البينية لاتزيد نسبتها عن ٨٪ من اجمالى حجم التجارة العربية، بينما التجارة البينية فيما بين بين دول الاتحاد الاوربى تصل نسبتها الى ٦٤٪ من حجم التجارة الاوربية واعتقد ان هذا هو المدخل الطبيعي لبداية حديثنا عن السوق العربية المشتركة.

بدات مناقشات موضوع الندوة والتى قسمت إلى جلستين: الاولى نظرة على الماضى لمعرفة المعوقات والمشكلات التى حالت دون قيام سوق عربية مشتركة، وقد ادار مناقشاتها الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. والجلسة الثانية هى نظرة إلى المستقبل لمعرفة لماذا اصبح إنشاء هذه السوق امرا حتميا وضروريا، وقد ادارها الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى.

● لماذا اخفقت محاولات انشاء سوق عربية مشتركة؟

بدا الدكتور على الدين هلال بابداء بعض الملاحظات حول موضوع الجلسة وهى :

أولا: ان فكرة السوق العربيه المشتركة فكرة قديمة جديدة إذ ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي اقر إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧. وفى عام ١٩٦٢ صدقت على هذه الاتفاقية ست دول، وكان هذا هو الحد الادنى اللازم لكى تدخل هذه الاتفاقية دور النفاذ، وفى عام ١٩٦٤ انشئت السوق العربية المشتركة على الورق لكن لم يحدث شيء منها على ارض الواقع. وبالاضافة لذلك كانت هناك محاولات ثنائية عربية فكان مثلا هناك إتفاق للتكامل بين مصر وليبيا وانشىء ما عرف باسم الدينار العربى الحسابى، وتم الاتفاق على إنشاء منطقة حرة على جانبي الدولتين.

وغيرها من عشرات التجارب الاخرى. ومن حق المواطن العربى ان يسال لماذا اخفقت كل هذه التجارب؟ ثم يسال ماهو الضمان ان ما حدث فى الماضى عدة مرات لن يتكرر فى المستقبل؟

ثانيا: نستطيع ان نقسم أسباب فشل محاولات انشاء سوق عربية مشتركة إلى نوعين من الأسباب: اسباب فنية أو حرفية او إقتصادية من جانب، واسباب سياسية من جانب اخر. والاسباب الفنية او الاقتصادية هى:

● اقتباس تجارب تكاملية اخرى لاتتناسب مع الواقع العربى. لقد كان هناك إنبهار بمدخل تحرير التجارة اسوة بالسوق الأوربية المشتركة. بينما كان ينبغى أن نكمل هذا الاتجاه بمداخل أخرى مثل التنمية المشتركة والمشروعات العربية المشتركة.

● إختلاف النظم الاقتصادية العربية بشكل يجعل الحديث عن السوق امرا غير مجد. فقد كانت هناك دول تقوم على التخطيط المركزى الشامل والقطاع العام، ودول اخرى تعتمد اساسا على القطاع الخاص وحرية السوق فى إدارة نشاطها الاقتصادى.

● تشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية فى حالة تنافس وليس فى حالة تكامل.

اما أهم الأسباب السياسية فهى:

● ضرب الممكن بالمستحيل، وعدم الاتساق بين الواقع والطموحات، كان يتم إتخاذ قرارات فوقية دون مراعاة للمشكلات على أرض الواقع. بمعنى اخر كان يتم القفز فوق الواقع باصدار قرارات دون ان يصاحبها إصدار الآليات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.

● غياب الارادة السياسية بمعنى عدم إقتناع الكثير من المسئولين العرب بجدوى هذا الموضوع لهم أو لاقتصادهم. او يشعرون إن كانوا من ابناء دولة غنية ان دخولهم هذا المشروع فيه غرم لهم، وفيه غنم للآخرين.

● عدم إستقرار النظم السياسية العربية خاصة فى فترة الخمسينات والستينات.

ويخرج الدكتور على الدين هلال من تجارب الماضى بدروس أهمها ضرورة التدرج فى تطبيق أى مشروع لسوق مشتركة. والواقعية بحيث تتفق الطموحات مع الواقع. وعدم الاعتماد على مدخل واحد من مداخل التكامل الاقتصادى، والتاكيد على ان قيام السوق لن يكون مكسبا لبعض الدول وخسارة للبعض الآخر، ولكنه مكسب للجميع ولكن بدرجات متفاوتة.

الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الذى استعرض موضوع السوق العربية المشتركة من جوانبه المختلفة فقال: إن مرجعية السوق العربية المشتركة هي الجامعة العربية بمؤسساتها وقراراتها التي رسمت طريق العمل الاقتصادي المشترك باتفاقيات متعددة أهمها إتفاقية الوحدة الاقتصادية التى اقرتها الجامعة العربية عام ١٩٥٧، وبدأ تنفيذها عام ١٩٦٤ وازداد عدد الموقعين على هذه الاتفاقية حتى شمل حوالى نصف الدول العربية حتى الآن. ولقد بادر

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية ندد | اسم كاتب المقال : محمود القصاص
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة | رقم العدد : ١٤٩٠
المصدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى | تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

مجلس الوحدة الاقتصادية منذ البداية باعطاء اهمية كبيرة للتجارة العربية باعتبارها مدخلا طبيعيا للعمل الاقتصادى العربى المشترك. واتخذ قراره بانشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

وفى عام ١٩٧٠ اعلن قيام منطقة التجارة الحرة العربية. وقام مجلس الوحدة الاقتصادية باعداد مشروع قانون التوحيد الجمركى بين الدول العربية حتى تدخل منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ . بعد اعداده لاسباب كثيرة.

كما أعطى المجلس اهمية للمدخل الانتاجى بجوار المدخل التبادلى فتم إنشاء اربع شركات عربية مشتركة وكلها تعمل حاليا فى مختلف الدول العربية، ولها عشرات الفروع بها.

كما أهتم مجلس الوحدة الاقتصادية بانشاء الاتحادات النوعية التى تجمع المنتجين العرب فى تخصصات مختلفة، وبلغ عددها ٢٢ اتحادا .إن هذه بعض الانجازات التى حققها مجلس الوحدة الاقتصادية والذى يراه البعض حبرا على ورق. بينما نراه مجلسا له دوره وانجازاته وآلياته.

واذا كانت هناك دعوة الآن من الرئيس مبارك لانشاء سوق عربية مشتركة فإن تصورنا لكيفية اخراج هذه الدعوة لحيزالتنفيذ كما يلى:-

أولا: اعتبار اتفاقية السوق العربية المشتركة فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هى الاساس لهذه السوق.

ثانيا: استمرار العمل على تطبيق البروتوكول التنفيذى الذى اقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الأخيرة من أجل إقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ من عام ١٩٩٨.

ثالثا: تشجيع تطبيق إتفاقيات ثنائية او اكثر بين الدول العربية لاقامة مناطق تجارة حرة، ومن ثم إنضمامه ٠٠ للإطار الشامل المتمثل فى السوق العربية المشتركة فى الوقت المناسب.

رابعا: تشكيل هيئة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة من المؤسسات المعنية بالسوق سواء فى الجامعة العربية اوفى دول مجلس التعاون الخليجى او فى دول إتحاد المغرب العربى لتذليل العقبات التى تواجهها.

مؤشرات إقتصادية مرعبة!!

وانتقلت الكلمة للدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة الذى قال: لقد فشلت الدولة القطرية العربية فى أن تحقق لمواطنيها الرفاهية الاقتصادية المعقولة كما حدث فى الدول التى إصطلح على تسميتها دول النمور الاقتصادية. وهذا يدفعنا لوقفة مع الذات: طالما أن الدولة القطرية قد فشلت فإنه من الضرورى أن نلجأ لعمل إقتصادى مشترك وانا لست مع انصار نظرية المؤامرة التى ترى أن إخفاق العرب فى تحقيق أهدافهم يرجع لمؤامرات خارجية لان هناك أسبابا داخلية كثيرة لاخفاقنا عددها الدكتور على الدين هلال ولاداعى لتكرارها.

وفى إعتقادى ان الهياكل التنظيمية العربية رغم اعتزازنا بها وحرصنا عليها أصبحت قاصرة عن بلوغ مستوى الطموح العربى الآن . والسبب هو الخلافات السياسية وتغليب الشخصى على العام، والنظرة الانانية التى تنظر الى المصلحة الذاتية وكلها ادت الى ان تصيب الاهداف العربية النبيلة فى مقتل

نحن الآن نواجه مشكلة وهى اننا فى عالم يسوده التكتل الاقتصادى بينما تعانى الامة العربية من اوضاع مرعبة مثلا الامية تنتشر بشكل واسع فى الامة العربيةحتى بلغت نسبتها بين الرجال ٥٠٪، وبين النساء ٧٠٪ وهذا يعنى أن قدرات الملايين من ابناء مجتمعاتنا معطلة لانهم لم يتلقوا أى تعليم ينمى قدراتهم التجارة البينية العربية فى عام ١٩٩٦ هى حوالى ٩٪ فقط من إجمالى التجارة الخارجية العربية، ومعدل النمو فى الدول العربية حوالى ٢٪ فى المتوسط ومعدل الاستثمار لا يتعدى ١٪ فى المتوسط والمديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخدمة الدين العام العربى تبلغ ١٢ مليار دولار. وكلها مؤشرات إقتصادية مرعبة تجعلنا نبحث عن طريق لمواجهتها. وفى تقديرى أن التنمية تقوم على محورين الاول هو الثقافة بمفهومها الشامل، والثانى هو الاقتصاد.

لقد الزمتنا منظمة التجارة العالمية بتحرير التجارة فى خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥، وهذا يعنى اننا سنواجه تحديات هائلة إضافة للمشكلات الكبيرة القائمة الآن.

ولقد تحسست القيادتان فى سوريا ومصر كل هذه المخاطر واعلنتا الدعوة لسوق عربية مشتركة. صحيح انها ليست شيئا جديدا ولكن علينا أن نختصر الزمن اللازم لانشائها.

ويتحقق ذلك فى رأيى بتشجيع الاستثمار. إن الاحتياطيات النقدية العربية فى البنوك العالمية تصل إلى ٨٠٠ مليار دولار كما تشير الاحصاءات. ولو نجحنا فى نقل جزء من هده الاموال الهائلة للاستثمار فى السوق العربى، فاننا نكون قد وضعنا اقدامنا على اول طريق السوق المشتركة. وبالاضافة لذلك لابد من اختيار حزمة مشاريع للبدء بتنفيذها. ولابد من التأكيد على أن اى سوق عربية مشتركة لن تؤدى إلى تحرك جيوش العاطلين إلى الدول العربية الغنية، نحن نريد الاستثمار الذى يثبت القوى العاملة فى أرضها، ويتيح الفرصة للعامل فى ان يعمل ويزيد من دخله وهو فى بلده.

السفير عبد الرحمن السحيبانى:

لابد من توحيد الرسوم الجمركية ورسوم الموانىء لبدء سوق مشتركة.

د. على الدين هلال:

قيام سوق مشتركة يعنى اقتسام المكاسب والخسائر

د. عيسى درويش:

٨٠٠ مليار دولار حجم الاموال العربية فى بنوك الخارج..ولابد من جذبها للسوق.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية ... اسم كاتب المقال : محمود القصاص
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العـــدد : ١٤٩٠
المصـــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

توحيد الرسوم الجمركية اولا

السفير عبدالرحمن السحيباني الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية ركز في كلمته على اهمية ازالة العقبات التنفيذية التي تعوق اي عمل اقتصادي عربي فقال: مدخل التجارة وحده غير كاف لدفع العمل الاقتصادي العربي، بل لابد من مداخل اخرى مثل المشروعات المشتركة. ربما لم يتحقق الكثير على مسار التكامل العربي، لكن تحققت انجازات ملموسة على مسارات اخرى مثل صناديق الانماء العربية ومنها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد اقر الصندوق العربي للانماء في اجتماع محافظيه الاخير تقديم ٥٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص العربي مباشرة وليس من خلال الحكومات وهذا ضمن دعم الصندوق العربي لمنطقة التجارة الحرة. كذلك لدينا الهيئة العربيا للاستثمار والانماء الزراعي، وشركة الملاحة العربية، ولديهما إستثمارات تقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار. وكل هذه انجازات حققها التعاون الاقتصادى العربي.

ونعود لفكرة السوق العربية المشتركة التي اود ان أوضح انها مرحلة متقدمة جدا تسبقها مراحل عديدة اولها الاتحاد الجمركي. وهنا تبرز مشكلة وهي كيفية إقامة اتحاد جمركي عربي في ظل التفاوت الهائل بين الرسوم الجمركية التي تصل في دولة عربية إلى ٤٪ وفي دولة اخرى إلى ٢٠٠٪!!

ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تنجح حتى الآن في توحيد الرسوم الجمركية بها رغم التجانس بينها!! مشكلة اخرى تواجه حركة التجارة العربية وهي ان تكاليف الشحن مرتفعة جدا. وعلى سبيل المثال فان نقل شحنة من الاثاث من دولة عربية لاخرى مجاورة لها يكلف مايزيد عن الفي دولار. ونفس الشحنة تاتي من نورث كارولينا في الولايات المتحدة إلى نفس البلد بنفس التكلفة! وتكاليف النقل المرتفعة تحد من تنافسية السلع العربية ولابد من تخفيضها لزيادة التجارة العربية.

لابد لبدء تنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة من توحيد الرسوم الجمركية، ولابد من مواجهة الصعاب التنفيذية لتحقيق تلك.

وعلى جانب اخر فانه يقال دائما ان التجارة العربية البينية لاتتجاوز ٩٪ او ١٠٪ لكن اذا طرحنا صادرات النفط من اجمالى التجارة العربية، فان نسبة التجارة العربية البينية إلى اجمالى التجارة العربية ترتفع إلى اكثر من ٢٥٪ وهي نسبة معقولة. ايضا فان ٢٠٪ من صادرات الصناعات التحويلية العربية تذهب لدول عربية، ٣٠٪ من الصادرات الزراعية العربية تذهب لدول عربية، وكلها مؤشرات مشجعة.

واعود لاركز على الخطوات العملية للسوق المشتركة. مثلا نحن نعمل الآن على وضع قواعد المنشأ التي تحدد ما اذا كانت السلعة عربية ام لا، وهي مسألة ليست سهلة على الاطلاق. لدينا مشكلة توحيد رسوم الموانيء والتي تختلف مستوياتها وطريقة حسابها كثيرا بين الدول العربية. وكل هذه الخطوات التنفيذية يجب الانتهاء منها قبل الوصول للسوق العربية المشتركة.

اسباب الفشل

واوضح الدكتور معتصم سليمان مدير ادارة الشئون المالية والاستثمارية ان هناك مجموعة هامة من اسباب الفشل في اقامة سوق عربية مشتركة في الماضي وهي:

اولا: نمط التنمية الذي كان سائدا في الدول العربية والذي كان يقوم على الاحلال محل الواردات. ويستلزم هذا النمط الانمائي الكثير من القيود الحمائية، وعلى هذا فانه من غير المعقول ان يقوم إندماج اقتصادى بين الدول التي تتبع سياسة الاحلال محل الواردات، وبعدها تحول نمط التنمية في بعض الدول العربية إلى تشجيع الصادرات إلى أسواق خارجية وليس إلى أسواق عربية.

ثانيا: الاتفاقات مع الدول الاخرى خاصة مع الدول الاوروبية والدول الاشتراكية السابقة عاقت حركة الاندماج الاقتصادى بين الدول العربية لان الدول الاوروبية كانت تعطى مزايا تفضيلية لبعض السلع العربية، اما الدول الاشتراكية فكانت الاتفاقيات معها طويلة الاجل وتقوم على مبادلة الصادرات لدولة بالواردات منها، الامر الذي شجع الدول العربية على التبادل التجارى مع هذه الدول بدلا من دعم التبادل التجارى العربي.

ثالثا: هناك غياب كامل لخدمات التجارة بين الدول العربية وإن وجدت خدمات تجارية في الدول العربية فإنها عادة ما تكون موجهة ومركزة على الاسواق الخارجية وليس الاسواق العربية.

ومن ثم فإن العمل على اقامة سوق مشتركة يستلزم تلافي هذه المشكلات التي اعاقت الفكرة فيما مضى.

محمود عوض:

السوق العربية اخطر من ان نتركها للاقتصاديين

عصام رفعت:

السوق المشتركة تعني قدرا من التنازلات مقابل قدر من المكاسب المشتركة.. ويجب تعزيز مؤسسات العمل العربى المشترك

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود القصاص
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	١٤٩٠
المصـــدر :	(مجلة) الأهرام الأقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

متغيرات على ساحة الاقتصاد الدولى

بدأ الاستاذ عصام رفعت مناقشات الجلسة الثانية والتاكيد على اهمية الصراحة التى تناول بها المتحدثون موضوعاتهم حتى تكون الافكار والمقترحات متسقة مع الواقع. ثم اوضح ان الجلسة الاولى كانت نظرة ضرورية للماضى وتجاربه، اما الجلسة الثانية فهى نظرة الى المستقبل لمعرفة ما استجد على الساحتين السياسية والاقتصادية العربية ولنجيب على هذا السؤال: هل تغير شيء حتى ننظر للمستقبل نظرة جديدة؟

ولنحدد بالضبط ما هو المقصود بالسوق الحرة التى نرغب فى اقامتها. ان المعنى الاقتصادى لاى سوق مشتركة هو انه - ببساطة - يجب ان تكون هناك تنازلات من كل دولة. وكما اشار السفير عبد الرحمن السحيبانى فإن الرسوم الجمركية فى بعض الدول ٤٪ وفى دول اخرى ٢٠٠٪، ولكى يحدث تعاون اقتصادى يتمثل فى سوق مشتركة بين هاتين الدولتين لابد ان تتنازل كل منهما عن بعض الاوضاع القائمة. لابد ان ندرك ان التعاون الاقتصادى يقوم على اقتسام المكاسب والخسائر. لابد ان نضع فى اعتبارنا ايضا أن التعاون الاقتصادى لايستلزم تجاوراً جغرافيا. وقد كان الدكتور محمد زكى شافعى عميد كلية الاقتصاد الأسبق رحمه الله يضرب المثل بمصر والهند ويوغسلافيا فى ان التعاون الاقتصادى لا يشترط لقيامه تجاور جغرافى. وأى سوق مشتركة لابد ان تتضمن - فى مراحل مختلفة - الحريات الاربع: حرية انتقال السلع، وحرية انتقال الخدمات، وحرية انتقال رؤوس الاموال، وحرية انتقال الافراد. وهنا يبرز سؤال هام ينبغى ان نجد اجابة واضحة له: هل يعنى قيام سوق عربية مشتركة حرية انتقال الافراد؟ أم سيقتصر الامر على الحريات الثلاث الاخرى؟ وقد اشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بمصر الى نقطة بالغة الاهمية وهى اثر الاستثمارات العربية فى تثبيت العمالة الزائدة فى اماكنها لا هجرتها من الدول كثيفة السكان الى الدول الاقل كثافة.

فاروق مخلوف :

٧٠٪ من دول العالم تنتمى لتكتلات اقتصادية

وطرح الاستاذ عصام رفعت سؤالاً محدداً وهو كيف نبدأ فى اقامة السوق العربية المشتركة؟ وما هى الدول التى يجب ان نبدأ بها؟

والاجابة فى رأيه ان نبدأ بالممكن وهو اقامة سوق مشتركة بين دولتين عربيتين او اكثر، ثم يترك الباب مفتوحا لاى دولة عربية اخرى ترغب فى المشاركة اذا سمحت ظروفها بذلك.

وانتقل فى حديثه الى قمة قطر التى يرى انه لا ينبغى مقاطعتها لسببين: الاول انها قمة مقررة من خلال منتدى دولى، وعلى هذا لا يجوز الغاؤها الا من خلال هذا المنتدى الدولى. والثانى: اننا يجب ان نستغل فرصة انعقاد قمة قطر فى دعم المشروعات العربية المشتركة.

والملاحظ انه عندما كثر الكلام عن السوق الشرق اوسطية ادى هذا الى تنشيط الحوار حول التعاون الاقتصادى العربى ويجب ان نأخذ فى اعتبارنا ان اى تعاون عربى يستلزم حدا أدنى من التنسيق الصناعى، وهذا الامر قد بدأ فى بداية السبعينات عندما انشئت المنظمة العربية للتنمية الصناعية وبدأ نوع من التنسيق الصناعى بين الدول العربية. ومثل هذا التنسيق ضرورة لا غنى عنها لاقامة منطقة حرة او سوق مشتركة عربية.

السوق العربية المشتركة ضرورة بقاء

وفى كلمته عن اسباب قيام السوق العربية المشتركة واهميتها بدأ الكاتب الصحفى الاستاذ محمود عوض حديثه بإبداء اختلافه فى الرأى حول جدوى المشاركة فى قمة قطر. واكد انها ليست قمة ولم تكن قمة من قبل.

واصل الموضوع ان صيغة مدريد للسلام - والتى وضعتها الولايات المتحدة - تضمنت نوعين من المفاوضات: الاول المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية التى لها حدود معها. والثانى المفاوضات الجماعية بين اسرائيل وكل الدول العربية مع ادخال اطراف دولية اخرى كدول اوروبية او اليابان فى هذه المفاوضات لاكسابها الشكل الدولى المقبول. ووظيفة هذا الشكل الثانى من المفاوضات هو وضع تصورات افتراضية بحيث انه لو نجحت الموجة الاولى من المفاوضات، يتم بحث الصيغ التى تتيح لدماج اسرائيل عضويا فى المنطقة. وعلى هذا الاساس عقد المؤتمر الاول فى المغرب والثانى فى الاردن والثالث فى مصر، واصبح كل مؤتمر يستخدم سابقه لاقرار المؤتمر الذى يليه. ولهذا أرى عدم جدوى المشاركة فى مثل هذه المؤتمرات. ثم انتقل محمود عوض للحديث عن السوق العربية فقال:فى الاربعين سنة الماضية كنا نتحدث عن السوق العربية كضرورة للتنمية،اما الآن فقد اصبحت السوق العربية ليست مجرد ضرورة للتنمية ، ولكن ضرورة للبقاء. اننا على وشك الدخول فى صراع الديناصورات على المستوى الاقتصادى الدولى وهذا الصراع سيكون له ضحايا كثيرون. لقد برزت متغيرات جديدة وهامة على ساحة الاقتصاد الدولى من ابرزها ثلاثة متغيرات هى :

●الاول :منظمة التجارة العالمية. لقد وقعت مصر وكل الدول النامية على اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية حتى لو كانت غير عادلة لان الموضوع - ببساطة - هو ان الاقوى يفرض شروطه على الاضعف ولدى الدول النامية فترة سماح صغيرة لكى تستطيع ان تكيف اوضاعها لمواجهة تحرير التجارة العالمية. ولهذا اقول ان السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة بقاء لكى نستطيع ان نواجه الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة دون ان تغلق المصانع وتزداد البطالة بسبب عدم قدرتنا على المنافسة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود القصاص
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٤٩٠
المصـــــــدر :	(مجلة) الأهرام الأقتصادي	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

●الثاني : هو الخصخصة لقد امضت مارجريت تاتشر في بريطانيا ١٢ سنة لكي تقوم بخصخصة ٨٪ فقط من الاقتصاد البريطاني، وهو مايدل على انها عملية بالغة الصعوبة ولكن مع ذلك نحن مضطرون لها تحت ضغط المنظمات الدولية

الثالث :هو العولمة. ان هذه العملية تتم والدول النامية - ومنها الدول العربية - هي اضعف اطرافها واكبر المستفيدين منها هي الشركات متعددة الجنسيات التي تستطيع تحريك الاموال من بلد لاخرى بمنتهى السرعة. المقصود بالعولمة ان يتحول العالم لسوق واحدة تتنافس فيه المنتجات من كل جنسية وهذا يعني ان كل منتج سيحاول تخفيض تكلفته قدر الامكان ليستطيع المنافسة. وهذا يعني ايضا التخلص من المسئولية الاجتماعية لرؤس الاموال. وقد ظهر في الانتخابات الفرنسية والبريطانية الاخيرة اعتراض الشعوب على الثمن الفادح لهذه العملية.

هذه هي ملامح الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة والتي تحتم انشاء سوق عربية مشتركة. ولدينا مثالان هامان على امكانية نجاح العمل العربي المشترك تدفعنا للمزيد هما: خط انابيب البترول «سوميد» والمصرف العربي الدولي، وكلاهما براس مال عربي مشترك وفي منتهى النجاح. ولو شرحنا لرجل الشارع عدة امثلة على هذا النجاح العربي لادرك ان اى تعاون اقتصادى عربي هو لمصلحة جميع الدول المشاركة فيه، وليس لمصلحة طرف على حساب طرف اخر.

وان السوق العربية المشتركة لم تعد خيارا ضمن خيارات اخرى متاحة، وانما هي ضرورة لامفر منها في ظل الاوضاع القائمة للاقتصاد والسياسة الدولية. إن السوق العربية المشتركة أخطر من ان نتركها للاقتصاديين وحدهم، وانما يجب توعية الرأى العام والجماهير بحتمية انشاء هذه السوق، وادخالهم كطرف اصيل فيها.

وعلق الاستاذ عصام رفعت بقوله: اريد ان أصحح نقطة وهى اسم قمة قطر. هي بالفعل ليست قمة، وانما هى مؤتمر اقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا يعقد في قطر.. اذن هى ليست قمة ولكن مؤتمر.

نقطة اخرى احب ان اوضحها وهى ان اتفاقية الجات لامفر من الانضمام لها، وعدد الاعضاء بها ١٢٧ دولة، وهي جزء من النظام العالمي لانستطيع ان نمتنع عن الانضمام لها شانها شأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

نقطة ثالثة تستحق الاشارة وهى مسالة اغلاق المصانع بعد تحرير التجارة، وهي مسالة قد تحدث بالفعل. بل إنها يمكن ان تحدث بدون تحرير التجارة عن طريق التهريب الذى يهدد - على سبيل المثال - مصانع الغزل والنسيج في مصر، ويهدد كذلك صناعة التليفزيونات ولهذا لابد من دراسة وسائل حماية الصناعة الوطنية في ظل اتفاقية الجات. ان اتفاقية الجات تعطى فترة سماح للدول النامية خاصة الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا، وتعطينا العديد من المزايا لكن هذه المزايا يجب دراستها لمعرفة كيفية الاستفادة منها. ويجب ان يتم هذا بسرعة ولانقول ان امامنا عشر سنوات حتى تطبق الاتفاقية لانه مرت ثلاث سنوات منها حتى الآن.

واحب أن اؤكد ان نجاح تجارب تعاون اقتصادى عربي مثل خط سوميد والمصرف العربي الدولي. وفي رايي ان مشروعات التعاون العربي المشترك هي من أفضل المداخل لانشاء سوق عربية مشتركة. وهذا التعاون المشترك هو ماتريده منا اسرائيل لدعم اقتصادها إنها تريد ان يتم الزواج الاقتصادى قبل الزواج السياسي وهذا مرفوض ،لا يمكن ان يتم تعاون اقتصادى قبل إقرار السلام الشامل في المنطقة.

حصار مزدوج!!

تحدث الدكتور مصطفى احمد مصطفى الخبير بمعهد التخطيط القومي عن تجربته في العمل بالامم المتحدة والتي عرف من خلالها الإتجاه الآن للترويج للاقليمية بإعتبارها مدخلا للعولمة. وقد أبرز في حديثه ثلاث ظواهر دولية هامة وهي: العولمة والتنافسية والمعرفية. واشار إلى ان الأموال العربية في البنوك الاجنبية تتاكل بإستمرار إما بسبب المناورات البنكية والمالية في الاسواق العالمية، وإما بسبب صفقات السلاح.

وبعد ان تمخض النظام الاقتصادى الدولي عن ظهور شرطي ثالث وهو منظمة التجارة العالمية بجوار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد إقرار اتفاقيات تحرير التجارة وكلها اتفاقيات إذعان وإجبار، اصبح العالم العربي في حصار مزدوج ما بين تحرير التجارة على يد منظمة التجارة العالمية من جانب، والتكتلات الاقتصادية من جانب اخر، بمعنى آخر اصبحنا محاصرين ما بين الاقليمية والعولمة. وفي نفس الوقت مازال التعاون العربي المشترك محاصراً ما بين المؤسسات العربية والمؤسسات القطرية.

ولمواجهة كل هذا لابد من تكامل مؤسسي عربي. لابد من تثبيت صيغة مؤتمر اقتصادى عربي سنوى، ولابد من الإسراع بإنشاء منظمة للتجارة العربية ولابد من إنشاء بنك عربي للتعاون والتنمية ولابد من انشاء سوق مالية عربية حديثة وموحدة ولابد من انشاء شركات قابضة عربية مشتركة تزدهر في اطارها المشروعات المشتركة.

د . معتصم سليمان : هناك غياب كامل لخدمات التجارة بين الدول العربية

أما الوزير المفوض فاروق مخلوف المستشار الاقتصادى للامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية فاوضح أن ٧٠٪ من دول العالم تنتمي لتكتلات اقتصادية حسب بيانات صندوق النقد الدولي، ٧٠٪ من تجارة العالم تتم بين دول تنتمي لتكتلات اقتصادية. ودائما ما يتم الحديث عن العقبات التي تحول دون اقامة تكتل اقتصادى عربي، لكن لابد أن نبدأ ونزيل هذه العقبات تدريجيا كما فعلت كل الدول التي قررت أن تتجمع وتتكتل اقتصادياً.

وفي الختام طالب الأستاذ عصام رفعت بتعزيز مؤسسات العمل العربي تعزيزاً بشريا وماديا بإعتبارها مدخلاً طبيعياً لتعميق التعاون العربي. كما طالب بضرورة إلتزام الدول العربية بما يتم الاتفاق عليه ومثل هذا الإلتزام كان وراء نجاح السوق الأوروبية المشتركة. ثم ضرب مثالاً واضحا على امكانية الاحلال محل الواردات الاجنبية بواردات عربية فمثلا واردات الدول العربية من الطماطم بلغت في العام الماضي ٢٥٠ مليون دولار، ولاشك انه بقدر قليل من التنسيق يستطيع الانتاج العربي أن يحل محل واردات عديدة. ■■

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد العزيز جبرة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٥١١
المصـــــدر :	(مجلة) الأهرام الأقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/١٢/٢٢

السوق العربية المشتركة : هل هى الخيار الوحيد أم الأفضل ؟

جاءت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لاقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة فى عالم اليوم الذى يتجه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والسياسية.

وان إحياء فكرة إقامة سوق عربية مشتركة اصبح امرا ضروريا وهاما فى حياة الشعوب العربية واقتصاداتها خاصة واننا مقبلون على القرن الحادى والعشرين الذى يحتاج منا إلى هذا التكتل لمواجهة امور كثيرة منها العولمة والجات والتكنولوجيا المتطورة كل يوم الى غير ذلك من مؤشرات القرن القادم. ومن هنا بات الامر لا مفر منه وعلى العرب أن يعوا ذلك تماما وإلا فلا مكان لهم وسط هذه التكتلات الاقتصادية لان سلاح القرن القادم هو العلم والاقتصاد والتكنولوجيا بدلا من العتاد العسكرى او الكلمات.

ومن هذا المنطلق كان اختيار مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط موضوع «السوق العربية المشتركة وآثارها على الاقتصاد العربي» فى مؤتمره الثانى الذى عقد تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمى ورئاسة الدكتور محمد رافت محمود رئيس الجامعة وامانة الدكتور محمد منصور إبراهيم مدير المركز وحضره السفير سيد ابو زيد نائبا عن السيد عمرو موسى وزير الخارجية والمستشار طلعت حامد نائبا عن الدكتور عصمت عبد المجيد امين عام جامعة الدول العربية والدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية كما حضرته وفود من ٢٠ دولة عربية وخبراء اقتصاديون من مختلف مراكز البحث العلمى والجامعات ناقشوا ٧٠ بحثا من خلال سبع جلسات استمرت ثلاثة أيام.

تابع المؤتمر
عبد العزيز جبرة

وفي البداية اشار السيد عمرو موسى وزير الخارجية - فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه السفير سيد ابو زيد - إلى الجهود التي بذلت فى هذا الخصوص من القيادة المصرية لادراكها اهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واقامة كيان اقتصادى عربى عملاق إلا أن الخلافات السياسية وقلة خبرة بعض الدول لحداثة استقلالها كانت وراء عدم اكتمال مسيرة السوق العربية المشتركة التى بدأت فى ١٩٦٥ وادت إلى قفز التجارة بين مجموع الدول التى تكونت منها انذاك من ٩٧ مليون دولار فى ١٩٦٥ الى ٢ ١ مليار دولار فى ١٩٧٥ اى خلال عشر سنوات تضاعف حجم التجارة العربية بينها إلى اكثر من عشرة اضعاف.

ومع إتجاه مختلف مناطق العالم الي بناء الكيانات الاقتصادية العملاقة واقامة منظمة التجارة الدولية بما تفرضه من نظم على تحرير التجارة فى ظل كل هذه الظروف تنبهت القيادة السياسية المصرية وطالبت بصحوة كبرى على المستويات الوطنية والقومية.

واضاف لقد اثمرت هذه الجهود عن انعقاد مؤتمر القمة العربية فى يونيو من العام الماضى ١٩٩٦ بالقاهرة الذى ركز على ضرورة تعزيز التعاون ودفع العمل العربي المشترك وقد تبلور ذلك فى صدور قرار اقامة منطقة التجارة الحرة العربية التي تبدأ في يناير القادم ١٩٩٨

. واشار الي انه من غير المعقول ان يتدني حجم التجارة البينية العربية الي ٨٪ من حجم التجارة الدولية - كما انه لم يعد مقبولا ان يجد العرب تجارتهم مع العالم قد تحررت في ظل منظمة التجارة العالمية وهي لم تتحرر بينهم ».

وقال ان التحرك الدبلوماسي المصري سعي ضمن تحركه الي اقامة مناطق تجارة حرة عربية علي المستوي الثنائي للوصول في النهاية الي منطقة للتجارة الحرة العربية بين الدول العربية كلها ، وتم الاتفاق في ذلك بين دول (المغرب ـ سوريا ـ الاردن ـ تونس ـ ليبيا) وسيعقد قريبا اجتماع في القاهرة بين هذه الدول لتكون النواة لبرامج التعاون العربي مستقبلا

القاعدة الاقتصادية حتمية للأمن القومي العربي

واكد الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية - والتي القاها نيابة عنه المستشار طلعت حامد - علي ان الأمن القومي العربي والحفاظ عليه وصونه يتطلب اقامة قاعدة اقتصادية قوية وصلبة تحقق تكاملا اقتصاديا وعربيا وتعلي مصالحه وتحقق له تنمية شاملة في ظل عصر التكتلات الاقتصادية والذي لامكان فيه لغير القادرين علي الصمود

وانه لتنفيذ قرار الجامعة الصادر في يونيو ١٩٩٦ خاطبنا رؤساء وزارات الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية من اجل اتخاذ الاجراءات لتنفيذ نسبة الـ ١٠٪ التي اتفق عليها ابتداء من يناير

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : عبد العزيز جبرة
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ١٥١١
المصـــــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢

القادم للدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة لعربية • كما خاطبنا الدول التي لم تنضم الي اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية بالعمل علي سرعة الانضمام للاتفاقية لاتاحة الفرصة كاملة لتحقيق سوق عربية مشتركة ولايغيب علي اذهاننا ان الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ٦٨٠ مليار دولار وينتج العرب ٦٠٪ من بترول العالم وتعدادهم ٢٤٠ مليون نسمة كل هذا يفرض علينا كعرب العمل علي زيادة حجم التجارة البينية والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتنشيط دور القطاع الخاص في الاستثمار واقامة المشروعات

أسباب تعثر قيام السوق العربية

واشار الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية الي ان من اسباب تعثر قيام السوق العربية المشتركة هو غياب الوعي الجماهيري الكافي الذي يتيح لهذه الفكرة ان تتحقق في سنوات معدودة

كما انه لايمكن لهذا السوق ان تتحقق الا اذا اعتقد الجميع افرادا أو جماعات انها تحقق مصالح لهم

وابدي الدكتور الباز عدة ملاحظات منها : اننا كعرب لايصح ان نستند في سعينا لاقامة السوق انها الخيار الوحيد ولانملك غيره ولكن يجب ان نقتنع انه الخيار الافضل الذي يحقق مصالح قطرية وقومية مؤكدة وانه اذا عانت دول من بعض السلبيات نتيجة اقامة السوق فانها تعوضها كثيرا في مناطق اخري. كذلك يجب الا يكون عملنا رد فعل لفكرة معينة هذه الاعتبارات قد تدفعنا بالاسراع في معدلات التحرك في هذا الاتجاه .

غير ان الواقع الذي يكون من منظور رد الفعل فقط لايستند الي جذور عميقة ولكننا في السوق العربية المشتركة نستند الي جذور عميقة وحقائق علمية تلمسها الجماهير وتؤمن بشرعيتها التي هي ليس مجرد احلام عاطفية وانما حقائق موضوعية وملموسة.

وقال ان قيام السوق يحقق مصلحة اكيدة لنا جميعا ولايلحق ضررا لأحد ولامصلحة لأحد دون الآخر وانما المصالح متوازنة ومتشابكة وقاعدة • لاضر ولاضرار، يجب ان تطبق عند قيام هذه السوق العربية المشتركة .

وان التكتلات الاقتصادية الكبري لايمكن التعامل معها بفعالية وقوة وتاثير إلا إذا كنا في تكتل مماثل لها . وتساءل كيف نتفاوض مع هذه التكتلات لكي نرسي معالم النظام العالمي الجديد .. وهل تستطيع دولة

مهما كانت قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية التفاوض مع النظام العالمى بمفردها؟ بالطبع لا .. إننا لا نستطيع التفاوض مع هذه التكتلات ونحقق مصالحنا ونحمي حقوقنا ونتفادى الاضرار التى يمكن ان تقع علينا من قيام منظمة التجارة العالمية وممارستها اذا كنا فرادى . واذا اصبحنا فرادى سنصبح عرضة لظاهرة التهميش فى ظل العولمة ومن هنا لابد وان يكون لنا تلاقى معين فى الطرح والتعامل والتداول والمناقشة

واشار الي ان احتدام المنافسة احد مظاهر هذا النظام العالمى وان معارك الامس لم تعد هى معارك اليوم فالقوة اليوم للاقتصاد والتقدم التكنولوجي فى اية دولة• ومن هنا لابد وان ندرك الاخطار التى ستواجهنا من جراء هذا النظام ونستعد لمواجهتها فمثلا هذا النظام يتطلب تحرير التجارة وترى الدول المتقدمة تفرض مواصفات معينة مثل حماية البيئة وظروف العمالة وغيرهما وهذه مواصفات لاتتوافر للدول النامية لانها بدات مسيرة التنمية منذ سنوات معدودة وهذا في بعض منها وليس كلها • اما الدول المتقدمة فهي تمتلك المقومات والتكنولوجيا ومن هنا فلا مشاكل لديها من النظام العالمي ولكن التحديات لاتواجه إلا الدول النامية ومن هنا فانني اقول ان هذا ليس قدرا محتوما على الدول العربية وان الارادة العربية قادرة على ان تحقق لنفسها موقعا يضمن لها مصلحتها من ناحية التفاوض على التجارة وشروط التعامل عموما وان تتحرك لانشاء السوق العربية المشتركة ولو بالتدريج وان التحرك يكون في كل قطر عربي وليس لدولة معينة القيادة في التحرك واذا سبقت مجموعة من الدول فلابد وان يكون المجال مفتوحا لانضمام اية دولة تريد ذلك بحيث تصبح الدول المنضمة اندماجا قويا قادرا على استيعاب معظم جوانب الاقتصاد في انماء الوطن العربي وان التحرك في هذا المجال يكون من خلال منظومة معينة متعددة الابعاد .

ضرورة التحرك في البعد التكنولوجي

واكد الدكتور الباز على ان قيام منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من العام القادم ولمدة عشر سنوات فرصة لقيام سوق عربية مشتركة وان على الدول العربية ان تبدى ملاحظاتها بصراحة وان تؤخذ الملاحظات بعين الاعتبار في المناقشة ووضع الحلول للمشاكل وذلك كما حدث في السوق الاوروبية المشتركة كما علينا ان نتحرك في تنشيط الاستثمار العربي المشترك وهذا يبرز دور القطاع الخاص واضطلاعه بمسئوليته وان هناك عددا من المشروعات اختارها خبراء في الاقتصاد بالاقطار العربية لتكون نموذجا للمشروعات التى يمكن ان يحقق فيها التعاون تقاربا عربيا كبيرا .

وطالب الدكتور اسامة الباز بضرورة التحرك في البعد التكنولوجي وان نكون منتجين للتكنولوجيا ولسنا فقط مطبقين لها او مقلدين لانه لو استمر الأمر على استيراد اجيال التكنولوجيا المتعاقبة والمتقدمة فلن نكون فى يوم من الايام مبدعين ولن الشباب العرب لاتكون امامها الفرصة لاختراع تكنولوجيات جديدة وتطوير الموجود منها كما هو متاح امام شباب الدول المتقدمة بل أمام شباب دول شرق اسيا التى تقترب وتتشابه معنا فى الظروف ومطلوب ان نستفيد من تجاربها ونتجنب السلبيات وهذا كله من خلال ادخال التكنولوجيا المتقدمة الى مؤسساتنا التعليمية مع المساعدة والتشجيع على الابتكار والتحديث .

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : عبد العزيز جبرة

الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ١٥١١

المصـــــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢

١٠٠٠ مليار دولار خارج الوطن العربى

وتناول الدكتور محمد رجائى الطحلاوى محافظ اسيوط قضية السوق العربية المشتركة قائلا ان حجم التجارة العربية البينية لم يتعد ٩٪ ومعدل النمو لايتجاوز ٢٪ ومعدل الاستثمار ١٪ فى حين بلغ حجم المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخدمة الدين ١٢ مليار دولار سنويا، ايضا الاموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربى وصلت ١٠٠٠ مليار دولار وفق اخر الاحصائيات فهل حان الوقت لعودة هذه الاموال لاستثمارها فى مشروعات للوطن العربى ؟

واضاف ان هناك عقبات واجهت التعاون والتكامل الاقتصادى العربى نتيجة الاعتقاد الخاطىء لدى بعض المستويات العليا بوجود تعارض بين المصالح القطرية والمصالح القومية مع القصور العربى فى الرؤية السياسية والاقتصادية لابعاد المتغيرات الدولية والاقليمية .

وطالب محافظ اسيوط ان يصدر المؤتمر وثيقة تحمل مسمى اعلان اسيوط. حول السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى لتكون كوثيقة مرجعية لاثراء الفكر الحالى فى مصر والساحة العربية بما يطرح من رؤى ومقترحات يمكنها ان تسهم باسهامات ايجابية فى اعمال الملتقيات الاقتصادية العربية حكومية وغير حكومية تدرس هذا الموضوع لاعادة صياغة المستقبل الاقتصادى العربى

احياء النقاش خطوة هامة

اما هانى الحورانى ممثل الوفود العربية بالمؤتمر فقال ان احياء النقاش للسوق العربية المشتركة باعتبارها الجسر العربى لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى العربى هو خطوة هامة وان بدت متاخرة عن زمانها وحان الوقت للاهتمام بها كمشروع قابل للتنفيذ ولابد ان نقرر أن جامعة الدول العربية هى بيت العرب القومية ومن الضرورى بعث الحياة فيها واصلاحها واعادة الثقة اليها.

واشار الى ان عربدة نتنياهو قد وجدت مناخها الملائم فى الضعف العربى. كذلك التجبر ومنطق القوة الامريكى وجد فرصته للتطاول على العراق و ليبيا والسودان بفعل غياب العرب عن العالم كقوة موحدة. وها هى اعمال الارهاب تستهدف مصر فى توقيت يوحى بوجود خيوط خارجية وتشجيع اجنبى وسعى الاعداء لارهاب مصر والحيلولة دون ممارستها لدورها القيادى الفاعل فى الصف العربى.

الاقتصاد والتكنولوجيا سلاح القرن القادم

واشار رئيس جامعة اسيوط الدكتور محمد رافت محمود الى ان السوق العربية المشتركة اصبحت مطلبا جماهيريا متعلقا به امال الناس ويتطلعون الى خطوات واقعية تستجيب لهذه الآمال، كما ان اللجان الثنائية بين مصر والدول العربية لهى خطوة على الطريق الطويل لتحقيق هذا الأمل العربى.

وقال ان اهمية اقامة السوق العربية المشتركة تختلف اليوم عن الامس لان النظام العالمى المعاصر يفرض على العرب ان يتجمعوا ولا يتفرقوا وان يكمل كل منهم الأخر بما لهم من مقومات يمكن بتجميعها معا يقام تعاون اقتصادى قوى يساعد على امكانية المنافسة. اما الدكتور محمد ابراهيم منصور امين المؤتمر فيرى ان العرب لديهم امكانيات اقتصادية وطاقات بشرية بما يمكنهم إقامة هذا التكتل الذى غاب طويلا وهو السوق العربية المشتركة حتى لا يصبحوا فريسة سهلة للتكتلات الاخرى وهذا امر لابد من تداركه الآن قبل فوات الأوان خاصة واننا مقبلون على قرن جديد سلاحه الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا.

واثار الدكتور سليمان المنذرى الخبير الاقتصادى بجامعة الدول العربية نقطة هامة تمثلت فى ضيق القاعدة الانتاجية وتخلفها وان انتاج العرب كان متشابها ودون تنسيق فى الصناعة وليس للخطط الاقتصادية العربية اى توجه قومى على الاطلاق كل هذا اوجد عزلة العالم العربى عن العالم وكذلك التجزئة داخله ومن هنا فشل قيام مشروع السوق العربية المشتركة خلال فترة الثمانينات فى ظل القطيعة التى قامت بين مصر والعرب وخسر فيها العمل العربى المشترك الكثير.

واضاف ان دعوة القيادة المصرية لاقامة السوق اصبحت تفرضها المستجدات فى المناخ الدولى وانها تعتبر مشروع القرن الحادى والعشرين واهميته تنبع من ان مصر بثقلها الاقتصادى ودورها القومى تقود قاطرة السوق هذه المرة وان توافر الارادة السياسية عنصر هام جدا فى احياء هذه السوق.

وقال ان هناك استجابة سواء على المستوى الفكرى او الحكومات العربية لتبنى مشروع السوق على ان تكون منطقة التجارة الحرة العربية هى المرحلة الحتمية الأولى التى تسبق قيام اتحاد جمركى عربى يسبق قيام السوق العربية المشتركة

وحدد الدكتور على عبد الحق عميد كلية التربية سابقا بجامعة تعز باليمن عوائق وعقبات قيام السوق العربية المشتركة فى ثلاثة مستويات المستوى القطرى ويتركز فى التخلف السائد فى كل مجتمع عربى. ثم المستوى القومى ويتمثل فى عدم الالتزام والمصداقية فيما يتخذ من قرارات وهذه عقبة سياسية والعقبة الاقتصادية هى ان انشاء السوق العربية المشتركة ركزت على تحرير عناصر الانتاج تقليدا للسوق الاوروبية المشتركة فى حين ان الصحيح التركيز على الانتاج أولا.

اما مستوى العلاقات الخارجية فيثير قضية تبعية الاقتصاد العربى للاقتصاد الخارجى واثر الشركات الدولية.

استراتيجية اقتصادية لتذليل العوائق

ولتذليل هذه العوائق. كما يقول: د. عبدالحق. ينبغى وضع استراتيجية اقتصادية عربية تقوم على أساس قيام مشروعات عربية مشتركة ترتكز على التخصص النوعى تكون الأسواق العربية سوقا لها تفاديا لازدواجية انتاج سلع مماثلة. هذا إذا أردنا قيام سوق عربية مشتركة لها دورها فى النظام الدولى.

وتحدث الدكتور رافت غنيمى الشيخ عميد معهد الدراسات الاسيوية بجامعة الزقازيق.

فاوضح ان هناك تطورات اقتصادية عربية يمكن الاستفادة منها فى اقامة سوق عربية مشتركة و انه توجد ركائز ودوافع لهذه السوق تتمثل فى وجود البترول كعامل فى النشاط الاقتصادى والآثار السليمة لانخفاض اسعار البترول فى الثمانينات ثم هجرة الاستثمارات العربية إلى الخارج ويتعين تفضيل المنتجات العربية قبل السلع الأجنبية مع ضرورة التنسيق العربى وتطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واعادة ترتيب المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية ومع تطوير وتدعيم دور «صندوق النقد العربى» لتنفيذ المشروعات.

وحول دور الارادة السياسية فى تعزيز العمل الاقتصادى العربى اشار الدكتور يوسف محمد صبح عميد كلية الحقوق بجامعة غزة بفلسطين الى ضرورة اعادة النظر فى ميثاق جامعة الدول العربية وتطويره نحو وحدة اقتصادية عربية تهدف إلى قيام الوحدة السياسية العربية فى نطاق دول عربية اتحادية تصون للعرب كرامتهم لمواجهة القضايا التى لم تجد حلا إلا فى قيام الدولة العربية القوية القائمة على قاعدة اقتصادية قوية.

وطالب الدكتور خالد الوزنى من الاردن بضرورة فتح الاستثمار بين العرب دون قيود مع فتح الباب للاستثمار الاجنبى ولكن لاتعتمد عليه اعتمادا كليا حتى لايحدث مع العرب ما حدث لدول شرق اسيا

وشدد الدكتور صلاح زين الدين على تسجيل الاوراق المالية فى البورصات العربية خاصة الكبيرة منها كالتى فى مصر والأردن كما ان التفاوض مع الاتحاد الاوروبى لايكون كل دولة على حدة بل لابد ان يتم التفاوض جماعيا

الدكتور عبدالمجيد فراج عميد معهد الاحصاء سابقا طرح سؤالا مفاداه ماذا لو لم تتحقق السوق العربية المشتركة؟ وطالب بالبدء فيها دون الانتظار لتحقيق كل المزايا. كما انه أشار إلى عدم وجود دراسات وابحاث فى المؤتمر عن المواصلات والطرق بين الدول العربية بمختلف وسائل النقل لما لها من اهمية فى تنشيط التجارة بين العرب.

اما الدكتور رياض صالح حقوق طنطا فقال انه لاخلاف على تحقيق وحدة وسوق عربية مشتركة ولكن يعيب العرب الاعتماد على العاطفة دون العقل وعدم التخطيط ووضع العديد من القرارات ولكنها حبرا على ورق ولاتنفيذ لأى قرار ومن هنا فإنه يرى ان السوق العربية لابد وان تخرج من إرادة العقلية العربية واحساسها بمصلحتها

وليس من ارادة القادة حتى تجد التاييد الشعبى لها.

واشارت الدكتورة عواطف عبد الرحمن اعلام القاهرة الى غياب الدراسات والابحاث الخاصة بالجانب الاتصالى والاعلامى وقالت ان اى نشاط بشرى لا يخلو من نشاط الاتصال وان السوق اعترضتها عقبات كثيرة منها غياب المشاركة الشعبية والمعرفة والتهميش للشعوب وطالبت ان يكون محور المؤتمر الثالث القادم «الاعلام ومستقبل الثقافة العربية».

ويرى الدكتور عبد المنعم مبارك استاذ التشريح بطب الزقازيق ان هناك قضية تكرار المنتج العربى اما الدول الخارجية فتجدها تخطط دائما لمتطلبات السوق العربية كما انها تدرس ما بعد البيع وفى نهاية اليوم الثالث جرت مناقشات ساخنة وتبادل للاراء من أجل الوصول الى رؤى فكرية تطرح لتكون أمام متخذى القرار وحتى يأتى اليوم الذى نرى فيه سوقا عربية مشتركة واقعا لا حلما نتخيله. ■■

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أنور الخطيب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٣
المصـــــــدر :	(مجلة) آفاق المستقبل	تاريخ الصـــدور :	مارس ١٩٩٨

السوق العربية المشتركة..الواقع والآمال

إنشاء سوق عربية مشتركة خطوة لإجهاض مشروع السوق الشرق أوسطية

إعداد أنور الخطيب - سلوى الموسى

منذ إنشاء الجامعة العربية، كان مشروع السوق العربية المشتركة حلماً يراود القادة العرب على أساس أنه سيدعم التنمية في العالم العربي.

وفي ظل المستجدات الدولية الجديدة والتغيرات العالمية والاقليمية على المستوى الاقتصادي والاتجاه السائد في الخريطة العالمية نحو ما يعرف بالعولمة وازدياد التكتلات الاقتصادية، مما أدى إلى فتح المجال لنشر مهماً حرية تدفق رؤوس الأموال بشكل انسيابي بين أقطار العالم المختلفة، تراجعت مكانة العالم العربي عن الركب العالمي كثيراً، لعدة أسباب أهمها الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو ما أعاق من فرص إقامة سوق عربية مشتركة.

لقد أصبح مشروع السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لا مفر منها لإنقاذ المصالح الاقتصادية العربية والانطلاق بالاقتصاد العربي إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة، إضافة إلى مواجهة ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

وتدل المؤشرات العديدة على أنه لن يكون في استطاعة أي دولة عربية أن تحقق تقدماً اقتصادياً في معزل عن الدول الأخرى، وأن الدولة الضعيفة لا يمكن أن تحقق التنمية بمفردها، فالتنمية الشاملة يمكن تحقيقها من خلال إقامة علاقات اقتصادية بين الدول العربية على أسس سليمة ولمصلحة جميع الأطراف. لذلك فإن إيجاد إرادة سياسية عربية تشجع على نجاح علاقات التبادل التجاري بين الدول العربية، والتغلب على المصلحة القطرية عن طريق تنازل كل طرف جزئياً عن خصوصياته لصالح جميع الأطراف.

«آفاق المستقبل» طرحت هذا الموضوع على عدد من أصحاب الرأي والمختصين في الشؤون الاقتصادية، الذين أجمعو على أن إقامة هذه السوق أصبح مطلباً حيوياً واستراتيجياً لكافة الدول العربية المتعطشة للتضامن والوحدة لدرء خطر إقامة السوق الشرق أوسطية التي قد تهدد مصالح الدول العربية بهيمنة بعض الدول على الدول الأخرى اقتصادياً.

السيد طارق عبدالرحمن المؤيد/وزير الإعلام السابق في دولة البحرين/ طالب الدول العربية بضرورة أن تنطلق من معايير اقتصادية واقعية لإقامة هذه السوق بعيدة عن العواطف والمزايدات السياسية، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي، عندما أراد دعوة دول أوروبا الغربية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، لم يخاطبهم بمنطق التاريخ المشترك والعواطف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما قال إن أي انتعاش في الحركة التجارية سوف يكون له مردود إيجابي للجميع.

وقال في خطابه المشهور بمناسبة افتتاح «دورة كينيدي للمحادثات الاقتصادية» إن ارتفاع منسوب الماء في النهر سوف يرفع كل البواخر الموجودة في ذلك النهر.

وقد تناست دول أوروبا تاريخاً حافلاً بالخصام والحروب والتنافس الاقتصادي من أجل الرخاء المنشود، واليوم يسعى زعماء أوروبا للعملة المشتركة، بعد أن كان هذا الطرح في وقت سابق مستحيلاً؛ لأن إصدار العملة هو جزء من السيادة، لا يمكن التفريط به.

وأضاف السيد المؤيد أن الجامعة العربية والمؤسسات المنبثقة عنها سعت لتوثيق أسس التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية إلا أن الخلافات السياسية وجو عدم الثقة الذي ساد العلاقات بين بعض هذه الدول بين الحين والآخر خلال النصف الأخير من هذا القرن، جعل الاتفاقيات مجرد حبر على ورق، كما أن التخوف من التأثير على المصالح الخاصة في كثير من الأحيان يأتي في مقدمة المعوقات لفتح الحدود، وإزالة العوائق الجمركية للبضائع المصنعة في الدول المتجاورة.

وقد تحولت الحماية الجمركية المؤقتة للصناعات المحلية إلى حق مكتسب يؤدي للاتكالية والتخلف الدائم في مستوى الأداء والإنتاجية في المرافق الصناعية.

وبيّن أن السوق العربية المشتركة مطلب رئيسي للتعاون العربي، لأنها السبيل الواضح للرخاء والاستقرار في القرن القادم ودعا إلى تخطي الخلافات السياسية مثلما فعلت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ليس بالأمر المستحيل اليوم خصوصاً إذا أخذنا بمبدأ التدرج في التطبيق.

طارق المؤيد

بناء البنية الأساسية للسوق المشتر
يكفل إنجاح المشروع النهضوي

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : أنور الخطيب
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ٣
المصـــــــدر : (مجلة) آفاق المستقبل — تاريخ الصـــدور : مارس ١٩٩٨

وشدد على ضرورة بناء البنية الأساسية للسوق المشتركة من خلال شبكات حديثة للمواصلات بين الدول العربية. وهذا يتطلب تطوير خطوط الملاحة البحرية وخطوط النقل الجوي، بالإضافة إلى بناء شبكات الخطوط الحديدية العابرة للحدود، وتسهيل إجراءات العبور للبضائع المنقولة على الشاحنات وبالأخص اللحوم والمحاصيل الزراعية، لأنه لن تكون هناك أي قيمة لاتفاقيات التعاون التجاري بدون وسائل المواصلات بأسعار تنافسية.

وأكد السيد المؤيد أن الاحصائيات المتوفرة تبين ضآلة حجم التبادل التجاري الحالي بين الدول العربية عند مقارنته بحجم التبادل بين بعض الدول العربية مع دول العالم الصناعية.

ولعل واقع الحال بشأن بعض المنظمات العربية المتخصصة مثل منظمة التعاون الزراعي ومنظمة التعاون الصناعي لعل خير دليل على أن القرار السياسي لا يمثل إلا البداية لأي عمل تعاوني جاد. وفي كثير من الأحيان يكون القرار غير المدعم هو نقطة النهاية كذلك.

وأشار إلى أن التعاون المطلوب لإقامة السوق العربية المشتركة لن يتم إلا إذا توفرت الرغبة التضامنية بحيث تقوم الدول الغنية بتقديم الحصة الأكبر لإقامة البنية الأساسية والمساهمة الفاعلة لمساندة الدول ذات الإمكانيات الأقل مستعرضاً ما قامت به إمارة أبوظبي من دعم كبير لميزانية الاتحاد، وما قدمه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة شخصياً، والذي مثل السبق الحقيقي للنجاح الأسطوري لقيام دولة الإمارات العربية أول اتحاد عربي ناجح من النواحي السياسية والاقتصادية.

كما أن إعادة الوحدة للدولة الألمانية في نهاية العقد الماضي(1989) لم يكن ممكناً لولا ما قامت به ألمانيا الغربية طوعاً من دعم مباشر للاقتصاد المنهار لألمانيا الشرقية، ذلك الدعم المالي الضخم الذي أصبح الركيزة الأساسية للاتحاد الألماني الجديد.

عبدالرحمن السحيباني

اتباع نظام جمركي موحد، وتحقيق التوافق السياسي والاقتصادي، عاملان يساهمان في إنجاح المشروع

وقال إن السياسة الحالية للسوق الأوروبية المشتركة تتطلب مساهمة الدول المقتدرة في إنشاء الطرق والبنية الاقتصادية الأساسية في الدول الأقل قدرة من النواحي المالية ، لذلك نرى تحمساً كبيراً للانضمام للسوق من الدول التي كانت خارج المجموعة الأولى للسوق مثل أيرلندا والبرتغال.

واختتم السيد طارق المؤيد حديثه مؤكداً أن السوق العربية المشتركة قادمة لا محالة، ولكننا نتمنى أن يكون ذلك في أقرب فرصة، إلا أن الحماس الشعبي للوحدة الاقتصادية لا يكفي لإتمامها دون الاستثمار في بناء البنية الأساسية، وإقامة شبكات متطورة للنقل والمواصلات.

السيد عبدالرحمن بن محمد السحيباني/الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالقاهرة/استهل حديثه بتعريف السوق المشتركة وفوائدها، مبيناً إن السوق شكل من أشكال التكتل والتجمع تختاره مجموعة دول لتقنين العلاقات الاقتصادية فيما بينها، و أن الغرض الأساسي من إقامة السوق و تحقيق تنمية اقتصادية متجانسة لدول المجموعة من جهة، وكسر الفجوة التكنولوجية بين دول التكتل من ناحية والدول الأخرى من ناحية ثانية، إلى جانب تعظيم الدور التفاوضي لأعضاء السوق مع دول العالم، وفتح الأسواق أمام منتجات دول السوق، وذلك باستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها دول المجموعة.

وأضاف أن اتباع نظام جمركي موحد وتحقيق غرض التوافق في مجال السياسات الاقتصادية، لا يمثل إضافة جوهرية في تاريخ حركات التكامل فحسب، بل يتعدى ذلك بسمة مميزة، تتمثل في إضافة جوهرية وجديدة، وهي التخطيط المشترك للاستثمارات، ليس فقط في مجال الصناعة، وإنما كذلك في مجالات الزراعة وتربية الماشية وتطوير هياكل الإنتاج.

واستعرض السيد السحيباني صيغ التكامل لإقامة سوق مشتركة تجمع أي عدد من البلدان وهي:

منطقة تجارة تفضيلية في التجارة

وفيها يتم الاتفاق على تحرير سلع منتقاة يتفق عليها بين الدول، وقد حققت الدول العربية إنجازات لابأس بها في هذا المجال، بالتصديق على اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته واتفاقية تسهيل النقل بالعبور واتفاقية تيسير التجارة، وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تحرير قدر مهم من التجارة العربية البينية ، فهناك 132 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية أدرجت فيها كل دولة ما يهمها من السلع التي تصدرها إلى الطرف الآخر وبالعكس-مما أدى إلى دعم منطقة تجارة تفضيلية عربية.

منطقة تجارة حرة

وهذه هي الحد الأدنى المقبول عالمياً دون مطالبة الدول الأخرى غير الأطراف بتطبيق حق الدولة الأولى بالرعاية وأي أن تستفيد تلك الدول الأخرى من الإعفاءات الجمركية، والمطلوب هنا أن يكون هدف تحرير كل ، أو معظم ، السلع المنتجة في دول التكتل من الرسوم الجمركية والرسوم والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

اتحاد جمركي

الاتحاد الجمركي يضيف إلى تحرير التجارة في منتجات دول التكتل، ومما يضيفه:

أولاً: توحيد الرسوم الجمركية بين دول التكتل تجاه العالم الخارجي، وهناك نص في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربية على توحيد الرسوم الجمركية، لكن علينا أن نتصور الوقت الملائم لذلك، حيث

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية | اسم كاتب المقال : أنور الخطيب
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة | رقم العـــدد : ٣
المصـــدر : (مجلة) آفاق المستقبل | تاريخ الصـدور : مارس ١٩٩٨

إن مستوى التنمية الذي بلغه كل بلد عربي بما يعكسه الدخل القومي للفرد يبرز التفاوت الكبير بين الدول العربية. فمن الدول العربية، أعضاء الجامعة العربية الـ (22) دول يعادل الدخل القومي للفرد فيها مائتي دولار ومنها دول دخل الفرد فيها يعادل أكثر من عشرين ألف دولار أمريكي. هذا التفاوت يبرز مدى الحاجة إلى الإيرادات الجمركية لبعض الدول، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصاديّة التي ينادي بها التكامل العربي

ثانياً: أن تعمل المنافذ الجمركية كأنها تتبع إدارة جمركية واحدة وتحصل الرسوم الجمركية الموحدة. ويتم تحديد حصيلة كل بلد من الرسوم الجمركية كل سنة محاسبية متفق عليها. ومن لم تتم تسوية في نهاية السنة المحاسبية لتقسم حصيلة الرسوم الجمركية على ضوء حصة كل بلد طرف من الرسوم الجمركية حسب متوسط السنوات السابقة.

ثالثاً: يتم فتح الحدود بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي لجميع السلع ، سواء كانت من الإنتاج المحلي (بغض النظر عن نسبة القيمة المضافة محلياً) أو كانت من الإنتاج الأجنبي. أي إزالة سيطرة إدارات الجمارك عبر الحدود بين الـــدول أعضـــاء الاتحاد الجمركي

السوق المشتركة:

تضيف إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حرية انتقال الأموال وعوامل الإنتاج بما فيها القوى العاملة. ولنا أن نتصور فتح الحدود بين الدول العربية في هذه المجالات. فكما ذكرت من قبل أن الدخل القومي للفرد يتفاوت تفاوتاً شاسعاً بين الدول العربية، من200 دولار للفرد سنوياً إلى 20000 دولار للفرد سنوياً. والدول المستقبلة للعمالة هي الدول قليلة الكثافة سكانياً، بينما الدول العربية المصدرة للعمالة هي الدول ذات الكثافة السكانية العالية

أما ما يخص الاستثمارات، فقد حلت إشكالاتها بفتح الاستثمارات دولياً وأصبحت قوى الجذب هي المؤثر الأول، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود سوق مشتركة، أي أن سوق رأس المال أصبحت سوقاً دولية تتحدد بموجب قوى العرض والطلب دولياً، وحال مناخ الاستثمار.

وتساءل السيد السحيباني: هل تلام حكومات الدول العربية على أنها لم تدعم الدعوة إلى التكامل بالإرادة السياسية؟! مشيراً إلى أن حكومات الدول العربية أرادت القفز على المعوقات بتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بالإرادة السياسية فقط، وهذا غير ممكن أبداً، إذا كانت مختلف المؤسسات الاقتصادية بين اقتصاد حر واقتصاد موجه، ومنذ بداية الثمانينات نهجت غالبية الدول العربية منهج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي والمالي إلى جانب الاستقرار التشريعي، وبالتالي حدث نوع من التفاؤل وظهرت الدعوات لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية في يونيو 1996 في القاهرة ، والتي تبعها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية لتقوم على حرية انتقال السلع بشكل متدرج، وإقرار البرنامج التنفيذي اعتباراً من أول يناير 1998 ولمدة عشر سنوات، وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مراعاة الدول الأقل نمواً في إطار تطبيق الاتفاقية والبرنامج ، مبيناً أنه من المفترض عند انضمام دول في تكتل اقتصادي أن تقوم العضوية على أساس المساواة القانونية بين الأعضاء ، إلا أنه في الواقع قد تنضم بعض الدول التي تعاني من تدني النمو، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الأعضاء. ولهذا تم إقرار معاملة الشركاء الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة حتى يمكن إدراتها في معظم خطوات التكامل، مما يؤدي بدوره إلى قيام تكتل بين شركاء أقوياء.

واستعرض السيد السحيباني المشكلات السياسية والاقتصادية التي قد تواجه إقامة مثل هذه السوق، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن تواجه أي تكتل اقتصادي عدد من المشكلات السياسية والاقتصادية، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن بين هذه المشكلات:

* - تشابه أنماط الإنتاج وارتباط معظم الدول العربية بالمراكز الصناعية الخارجية سواء من حيث تزويدها بالخامات أو من حيث تصريف المنتجات لتلك المراكز في أسواق الدول العربية، وما ينتج عنه من نشوء هياكل اقتصادية وقواعد إنتاجية متماثلة في معظم الأقطار العربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلص قاعدة الإنتاج العربي القابل للتبادل بين الدول العربية وزيادة التنافس بين منتجاتها على حساب التكامل الطبيعي بين الموارد.

* - الاعتبارات السياسية قد تتغلب على العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الدول العربية، مما ينعكس سلباً على استخدام وتطويع التكامل الطبيعي بين موارد الدول العربية لتحقيق النمو والتنمية ويؤدي إلى صعوبة التنسيق والتكامل فيما بينها.

* - قد تسعى أجهزة العمل العربي المشترك إلى انتهاج الأسلوب التوفيقي في اتخاذ القرارات، كما كان يحدث في الماضي، وترجيح اعتبارات المجاملة في اتخاذ المواقف الجماعية العربية.

* - الافتقار إلى المتابعة والمراقبة الفعالة لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتقييم نتائجه على الصعيدين القطري والقومي. وقفز الدول العربية فوق أي محاولة لتقييم الوضع حرصاً على الموقف التوافقي العام.

بدائل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية:

إن تحرير التجارة الدولية وعولمة الإنتاج، عظمت الاعتماد المتبادل وتطور التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات التي تدمج العالم وتترك آثاراً لمستها الدول العربية، وإقامة منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه على المجتمع الدولي من ناحية الأنشطة والسلع وضبطها للتنفيذ والمتابعة، كل هذا يفرض

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أنور الخطيب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	٣
المصـــدر :	(مجلة) آفاق المستقبل	تاريخ الصدور :	مارس ١٩٩٨

على الدول العربية أن تتكتل للاستفادة من منافع الاتفاقيات الثنائية في نطاق التكامل العربي والالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة، وهذا مطلب عربي أكده ملوك ورؤساء الدول العربية في قمة 23يونيو 1996، كما أن المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (وهو أكبر تجمع اقتصادي عربي دوري يعقد كل سنتين في إحدى العواصم العربية) أوصى بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع الملائم لبناء التكامل العربي.

المتغيرات العالمية والعربية والتكامل الاقتصادي العربي:

واستعرض السيد السحيباني أهم ما يمكن أن تعكسه المتغيرات العالمية والعربية على التكامل الاقتصادي العربي والاندماج مع العالم:

على الصعيد العالمي:

*-العولمة: إن تحرير التجارة الدولية وعولمة الإنتاج عززت الاعتماد المتبادل، والدول النامية التي كانت تحاول أن تنتج للإحلال محل الواردات أصبحت نموراً اقتصادية، وتوجهت إلى الإنتاج نحو التصدير، ولم يعد تحقيق الميزة في الإنتاج يعتمد على الوحدة الإنتاجية المغلقة، إنما انتقل إلى حساب التكاليف لمختلف مراحل الإنتاج ومكونات المنتج، مثال على ذلك، الأجزاء التي يعتمد إنتاجها على البحث والتطوير والإبداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة بما يحافظ على كفاءتها وأسرارها، والمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع وافر العمالة المدربة منخفضة الأجور، والمكونات التي تعتمد بشكل أكبرعلى الطاقة تبحث عن المكان الذي تتوفر فيه الطاقة بأسعار مناسبة وهكذا!

وأشار إلى أن انفتاح العالم أطلق حركة انتقال السلع والأنشطة الاقتصادية، لأنه يعطي حرية متزايدة لحركة التدفقات المالية والاستثمارات دون اعتبار للحدود الموضوعة.

*-رغم أن الاتفاقية العامة حول التجارة (GATT)بدأت منذ عام 1947 فإن جولة أورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت باتفاقيات مراكش في إبريل 1994تختلف بشكل جذري من حيث عدد أعضائها، ومن حيث الأنشطة والسلع التي تغطيها إلى جانب ضبطها للتنفيذ والمتابعة بواسطة منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية منها أعضاء في المنظمة الدولية حالياً ومنها من يفاوض على الانضمام، وليس هناك أي خلاف على أنها جميعها ستصبح أعضاء والجميع سينال من آثار نتائج جولة أورغواي.

وبيّن السيد السحيباني أن اعتبار الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتيجة لمنع الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية، فإن الأسعار ترتفع، وعلى الأقل في المدى القصير تزداد قيمة فاتورة الاستيراد العربي من المنتجات الزراعية التي كانت مدعومة، أما على المديين المتوسط والطويل، فإنه بالعمل المدروس الجاد يمكن تحويل تلك السلبية إلى ايجابية إذ كان العالم العربي، وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الأسواق وقفت حجر عثرة أمام استغلال إمكاناته الإنتاجية.

وتساءل: هل هذه الحجة تنتفي؟ مبيناً أن الواردات المدعومة من المصدر تحد من المقدرة على الإنتاج والتسويق بشفافية وأسعار السوق، إذ إن الدعم يشوه هيكل الأسعار والتكاليف ويؤدي إلى المنافسة غير المتكافئة، لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود وتهيئة مناخ الاستثمار الملائم وانفتاح بعضها على بعض تجارياً ستظل مقدرتها على الحركة محدودة.

وقال إن وزراء تجارة العالم ممثلو الدول الأعضاء (WTO)أعلنوا في ديسمبر من عام 1996 أنهم سيعملون على الإسراع بإزالة العوائق أمام صادرات الدول النامية من المنسوجات، وهذا الموضوع كان مجال جدل بين الدول الصناعية والدول النامية، وبإطلاق حرية دخول الأسواق، ربما تتضرر بعض الدول العربية من ناحيتين.

*-الأولى: أن تلتهم حصتها في الأسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند.

*-الثانية: أن تزول الأسباب التي أدت إلى قيام استثمارات في المنسوجات لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الأسواق المقيدة، فتنتهي أنشطتها.

وقال السيد عبدالرحمن السحيباني إن هناك أكثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية منها التجارية الصرفة، ومنها ما يتضمن تحرير التجارة، وخاصة أن «الجات» تستثني من حق الدولة الأولى بالرعاية فقط التكتلات، وبحد أدنى ما يهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة، وباستثناء كل من الكويت ومصر وموريتانيا، فإن الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجات وعددها (6) لم تنضم إلى «جات» إلا أثناء أو بعد استكمال جات1994 ، والاتفاقيات الثنائية العربية عدا البضع منها، لا تهدف إلى تحقيق منطقة تجارة حرة، وبالتالي فهي موضع تساؤل، ومنطقة التجارة الحرة العربية 96، تجيز لأعضائها التكامل فيما بينهم، بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه، وهي تستطيع تبادل منافع الاتفاقيات الثنائية في نطاق التكامل العربي، لكن في هذا الصدد ووفق GATTيجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

أما على الصعيد العربي فإن المتغيرات جعلت الدول العربية أقدر على تحقيق التكامل عربياً ومنها:

الاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية والتقويم وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ، مما ساعدها على تحقيق قدر لا بأس به من الكفاءة في مختلف المجالات، وإزالة العديد من العوائق التي كانت تعرقل الجهود العربية المشتركة، واعتمادها على الرسوم الجمركية في الإيرادات الحكومية وتحرير أسعار صرف العملات وقابلية التحويل النقدي وتسوية المدفوعات وتصحيح الأسعار وشفافية الأسواق وتحسين مناخ الاستثمار.

وأشار إلى أن المجموعة الأوروبية عندما

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية | اسم كاتب المقال : أنور الخطيب
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة | رقم العـــــدد : ٣
المصـــــــدر : (مجلة) آفاق المستقبل | تاريخ الصـــدور : مارس ١٩٩٨

بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي، وكانت تجارتها البينية آنذاك حوالي 40% وهي في عام 1996 تزيد عن 60%. بينما تراوحت التجارة البينية في الدول العربية في الخمسينيات بين 2% و4% من تجارتها مع العالم، وفي السنوات الأخيرة تراوحت بين 8% و10% وتشير الإحصائيات إلى أن الصادرات العربية البينية تجاوزت 12 مليار دولار أمريكي، ورغم أنها نسبة مئوية في حدود 8% فقط من إجمالي صادراتها، إلا أن المقارنة بالأرقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والمواد الأولية الأخرى، وان أكثر من 20% من المنتجات المصنعة المصدرة عربياً و30% من الصادرات الزراعية تتجه إلى البلدان العربية. وبالتالي، فإن مقولة أن هياكل الإنتاج العربية هزيلة ومتوازية، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها إلى الزوال. فالتجارة العربية البينية نمت في المتوسط منذ عام 1985 بقدر أكبر من نمو التجارة الخارجية العربية بصفة عامة 6% مقابل 4%.

وأضاف أن وجود المؤسسات المالية العربية ودورها المتزايد في تمويل الصادرات وضمانها، مثل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يساعد على تحقيق التكامل العربي المنشود.

كما أن توفر المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية، خاصة شبكة الإنترنت (Internet) غيّر الوضع السابق الذي كان يتسم بضعف تدفق المعلومات التجارية التي كانت حاجساً أمام محاولات التكامل العربي

الدكتور عبيد بوست

إنشاء مناطق حرة ثنائية عربية، خطوة في الاتجاه الصحيح.

الدكتور عبيد صقر بوست/مدير عام دائرة الجمارك في دبي/ أكد ان قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عام 1964 الذي دعا إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تناول أربعة مبادىء لقيام السوق، وهي تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وتحقيق حرية تبادل السلع والمنتجات أو تحقيق حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق حرية تجارة الترانزيت. حيث انضمت إلى السوق في ذلك الوقت سبع دول عربية فقط هي مصر، والأردن، وسوريا، والعراق، وليبيا، واليمن وموريتانيا. وقد قامت هذه الدول باتخاذ عدة قرارات لتفعيل السوق، ولكنها لم ترق لمستوى طموحات إنشاء السوق بصورة متكاملة.

وأضاف الدكتور بوست أن قرار إنشاء السوق ظهرت به عدة أوجه وصور منها: عدم توحيد التعرفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي، كما أعطى القرار للدول الأعضاء الحق في استثناء بعض سلعها بإعفائها من الرسوم، ومن ثم طلبت جميع الدول الأعضاء تطبيق هذا الاستثناء على كم كبير من سلعها، إضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والتاريخية التي حالت دون قيام هذه السوق المصغرة بشكل فعال حتى الآن. ومن أبرزها صعوبة انتقال السلع بسبب القيود الجمركية والإدارية، إضافة إلى أن معظم السلع المنتجة يمكن الحصول عليها من خارج هذه الدول، وربما بسعر أقل.

واستعرض مدير عام جمارك دبي بعض المؤشرات الإيجابية التي من شأنها إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود في الوقت الحاضر ومن أبرزها:

الموافقة على إقامة «منطقة التجارة العربية الحرة»، حيث اتخذت القمة العربية التي عقدت في يونيو عام 1996 بالقاهرة قراراً اقتصادياً بإقامة هذه المنطقة، كما، وافق وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في اجتماعهم الذي عقد بالقاهرة، وترأسته دولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 1997 على قيام هذه المنطقة، على أن يكون تطبيقها اعتباراً من يناير 1998 ويتم إنجازها خلال عشر سنوات من هذا التاريخ، بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج بنسبة 10% سنوياً، وبالتالي نجد أن القمة العربية السياسية قد اتخذت القرار الاقتصادي المعبر عن الإرادة السياسية للدول العربية.

كما أن الندوة العربية حول التجارة والاستثمار «التي عقدت بالقاهرة في مايو 1997 وشارك فيها رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد وكذلك المنظمات الاقتصادية، قامت بوضع آليات تنفيذية للإسراع بإقامة «منطقة التجارة العربية الحرة».

وكان د. معتصم سليمان، مدير إدارة الاستثمار والتجارة بجامعة الدول العربية، قد صرح أن الأمانة العامة بالجامعة تقوم حالياً بإعداد «قواعد معلومات» حول

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : أنور الخطيب
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد : ٣
المصـــدر : (مجلة) آفاق المستقبل	تاريخ الصـدور : مارس ١٩٩٨

الجمارك وقواعد منشأ السلع العربية، كما تعقد اجتماعات تنسيقية للمدراء العامين بالجمارك، واجتماعات للجنة المفاوضات التجارية لوضع برنامج عملي لإلغاء القيود الإدارية وغير الجمركية تمهيداً لإقامة «منطقة التجارة العربية الحرة».

وأضاف أنه مما يشجع على إقامة هذه المنطقة الشاملة لجميع الدول العربية أنه في الآونة الأخيرة تم إنشاء مناطق حرة ثنائية بين مصر من جهة وكل من الأردن والمغرب وسوريا وليبيا وتونس، وأخيراً اليمن ، من جهة أخرى، حيث ستكون هذه المناطق الحرة الثنائية بلاشك نواة ودعماً كبيراً للبدء في إنشاء «منطقة التجارة العربية الحرة».

كما أن قيام «منطقة التجارة العربية الحرة» التي ستطبق مع بداية العام الحالي 1998 ستكون النواة الحقيقية والانطلاقة الصحيحة والدافع القوي لقيام السوق العربية المشتركة التي تحتضن جميع الدول العربية.

وقال إن وجود مؤسسات وهيئات عربية سيكون لها الدور الفعال في إنجاح السوق العربية المشتركة ، بعملها في تيسير التبادل التجاري وتوفير المعلومات ، عربية كانت أم دولية مثل: صندوق النقد العربي، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (والذي قرر محافظوه أخيراً دعم القطاع الخاص مباشرة بدءاً بمبلغ 500 مليون دولار) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للاتصالات، وباقي منظمات جامعة الدول العربية، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغيرها.

وبين أنه ومن خلال منظمات الجامعة شهدت مسيرة العمل العربي المشترك توقيع أكثر من 12 اتفاقية اقتصادية منها اتفاقية التعاون الاقتصادي، اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1950، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964، إتفاقية الترانزيت، إتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، وإتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وغيرها تساعد على تنشيط بيع الأسلحة بين الدول العربية وكذلك تبادل المعلومات والخبرات.

ويرى الدكتور عبيد بوست أن ظهور تكتلات اقتصادية عملاقة وما تبع ذلك من انتشار مبدأ العولمة ، الأمر الذي حتم علينا ألا نغفل ما يجري حولنا، لأن ظهور هذه التكتلات في السنوات الأخيرة التي تبلغ الآن ما يزيد عن 75 تكتلاً على مستوى العالم، أكثر من نصفها قام أثناء أو بعد جولة المفاوضات الأخيرة في أورجواي (جات 1994) منها: تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، أوروبا الموحدة، دول أمريكا اللاتينية، دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تجمع ريودي جانيرو، تجمع دول المحيط الهندي وغيرها، وآخر شيء يعد له من الآن هو إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا بحلول عام 2010 ذلك ، مما يحتم على العرب ضرورة التفكير بكل جدية في تكتلهم الاقتصادي متمثلاً في السوق العربية المشتركة، وخاصة أنهم يمتلكون مقومات نجاحها من وحدة اللغة والدين والأرض والعادات والتقاليد والقيم والموقع الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم القديم، إضافة إلى أن مساحة العالم العربي حالياً حوالي 14 مليون كيلو متر مربع أي تعادل 10% تقريباً من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من 255 مليون نسمة، وذلك يمثل سوقاً كبيراً واعداً، والمعروف أن أي تكتل اقتصادي يعطي قوة تفاوضية أكبر مع باقي التكتلات، في عالم أصبح يطلق عليه الآن «عالم التكتلات».

إن معظم الدول العربية تبنت في الآونة الأخيرة مبدأ الإصلاح الاقتصادي وكثير منها استكمل البنية التحتية، لاسيما إنشاء البورصات التي كانت آخرها بورصة الدوحة، وسيعقبها بورصة الإمارات وبورصة صنعاء، والأمر يتطلب أيضاً الإقدام على المزيد من الخطى الجادة للإصلاح الاقتصادي، وفي الوقت ذاته فإن الدول العربية كافة مطالبة بالسعي لتقريب مؤشراتها الاقتصادية ، خصوصاً فيما يتعلق بمعدلات النمو وعجز الموازنات وعجز ميزان المدفوعات ونسبة الدين والقيود المفروضة على التجارة البينية العربية وتجارتها الخارجية، كذلك تطوير وتعديل القوانين الاقتصادية، وبصفة خاصة قوانين الاستثمار كي تتفق مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية، خصوصاً أن السوق العربية حالياً لا تجتذب سوى 1% من اجمالي حركة رأس المال بالأسواق العالمية الناشئة، وبالتالي فإن تعديل القوانين سيعمل على رفع جميع القيود الجمركية والإدارية والكمية ، والتي ستؤدي بدورها إلى تطوير الأسواق المالية العربية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي ، الذي لن يقتصر على التبادل السلعي فقط إنما يتعداه إلى مجالات السياحة والخدمات والتعليم، الأمر الذي سيساهم في جذب الاستثمارات الخارجية، خاصة الاستثمارات العربية المهاجرة للاستثمار في الوطن العربي (النهوض بالتنمية) حيث تنتظرها فرص الاستثمار الواعدة كتطبيق برامج الخصخصة والتركيز على الصناعات الانتاجية ، إضافة إلى الصناعات الاستهلاكية وتشجيع البحث العلمي ورصد ميزانيات خاصة به، والعمل على جذب علمائنا من الخارج، والقيام بوضع خطط التنمية الخمسية.

وأضاف الدكتور بوست أنه لن يتم انجاز هذه السوق ما لم تتوفر النوايا الصادقة،

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية | اسم كاتب المقال : أنور الخطيب
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة | رقم العـــــدد : ٣
المصـــــــدر : (مجلة) آفاق المستقبل | تاريخ الصــدور : مارس ١٩٩٨

وعدم تغليب المصلحة القطرية على المصلحة العامة. والعنصر الأهم في وقتنا الحاضر يتمثل في توفير الإرادة السياسية العربية، مشيراً إلى أن الدعوة الحالية التي يتبناها بعض القادة العرب، وكبار المسؤولين من وزراء ومجالس شعبية تشكل مطلباً عاماً باتجاه توفير الغطاء السياسي والبدء في إنجاز السوق باتخاذ القرار السياسي.

ودعا إلى ضرورة توجيه دعوة لعقد قمة اقتصادية عربية للدول المقتنعة بفكرة السوق العربية المشتركة والمستعدة للبدء فوراً في اتخاذ خطوات جادة لتحقيقها وطالب بأن تكون دول إعلان دمشق النواة الحقيقية التي تدعم السوق العربية للتفاهم الواضح بين دولها الثماني، وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى مصر وسوريا، وخاصة أنه سبق لهذه الدول وضع خطط اقتصادية بالغة الأهمية نظراً لما تتمتع به من إمكانات تساعد على تحقيق التكامل فيما بينها.

وأشار إلى وضوح ومنطقية دعوة وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماع دول إعلان دمشق إلى تكوين لجنة خبراء من مصر وسوريا، لدراسة النظم والإجراءات التي اتبعت في تجربة دول مجلس التعاون للوصول إلى نظم متقاربة، وقد أعطى وزراء خارجية دول اعلان دمشق مهلة لهذه النظم الأساسية اللازمة لقيام سوق عربية مشتركة تشمل كافة الأقطار العربية.

وأكد أن سبل نجاح السوق العربية المشتركة متوافرة بدرجة أكبر من نجاح ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، التي يكتنفها الكثير من المعضلات والتعقيدات السياسية.

د . فاطمة الشامسي

توجه العالم العربي نحو الاقتصاد أولاً بدلاً من الأيديولوجية، سيؤدي إلى إقامة السوق العربية المشتركة

الدكتورة فاطمة سعيد الشامسي/قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة أكدت أن السوق العربية المشتركة هي حاجة قومية بقدر ما هي حاجة اقتصادية ، وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية راعية مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) أعلنت ان ضآلة التجارة البينية وفرص الاستثمارات بين الدول العربية التي لم تزد على نسبة 5% من الناتج المحلي لهذه الدول ، يفرض وجود إطار أوسع يشمل «إسرائيل» ودولاً أخرى غير عربية، لتشكيل كتلة اقتصادية يمكن للعالم ان يتعامل معها اقتصادياً، وبمعنى آخر فإن غياب السوق العربية المشتركة يصبح مبرراً وعذراً مقبولاً لإدخال كيانات أخرى غير عربية في النسيج الاقتصادي للمنطقة ومنح هذه الكيانات مواقع مميزة.

وأضافت أن التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي يعتبران من الأدوات الأساسية في التنمية، وقد تباينت الآراء حول الأطر التي يمكن التنسيق من خلالها ، والسبب أن هذا التنسيق يفرض بدوره تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والعالمي. وقد تم تحديد خمس صيغ للمراحل العديدة من سياسات التنسيق الاقتصادي، وكل هذه الصيغ له خصائصه ومميزاته ومتطلباته. أبسط هذه الصيغ أو المرحلة الأولى من مراحل تنسيق السياسات الاقتصادية تكون من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة (Free Trade Areas) وهي تتضمن إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال السلع بين الدول المعنية والمرحلة الثانية هي إقامة اتحاد جمركي (Customs Union) وهذه تضيف إلى سابقتها تبني سياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي من قبل الدول الداخلة في هذا الاتحاد، والمرحلة الثالثة هي قيام السوق المشتركة(Common Market) وهذه تتضمن بالإضافة إلى ما سبق تحرير انتقال كافة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وتشجيع التخصص وتنسيق السياسات باتجاه التكامل، وهنا يتم الانتقال إلى المرحلة الرابعة، وهي قيام الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) وتتميز هذه المرحلة بمزيد من التناغم والتنسيق والتعاون بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وفي المرحلة الخامسة تعمل الدول الأعضاء على قيام الاتحاد الوطني الأعلى (Super National Union) ويتولى هذا الاتحاد تنسيق جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاءومع أن التكامل والتنسيق والتعاون الإقليمي يحتاج إلى مقومات سياسية وثقافية واجتماعية متقاربة فإن المقومات الاقتصادية تظل هي العامل الرئيسي.

وأشارت إلى أنه في عام 1962 تم توقيع اتفاقية الوحدة العربية، وفي عام 1964 تم الإعلان عن قيام السوق العربية المشتركة، وتضم خمس دول هي: مصر والأردن والعراق وسوريا والكويت. وقد بقيت هذه السوق حبراً على ورق لأسباب عديدة أبرزها.

* الاعتماد على العالم الخارجي تجارياً، إذ إن معظم الدول العربية تستهلك ما ينتجه العالم الخارجي ويذهب ما نسبته 90% من صادراتها إلى الخارج، ورغم تزايد التجارة البينية في السنوات الأخيرة ، فإن الصادرات البينية لم تتجاوز ما نسبته 10,5% والواردات لم تزد على 9% خلال الفترة من 1990 إلى 1995 (راجع الجدول)

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : أنور الخطيب
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد : ٣
المصـــــــــدر : (مجلة) آفاق المستقبل	تاريخ الصـــدور : مارس ١٩٩٨

*–خوف الدول الفقيرة من فقدان سيطرتها على سياساتها المحلية، ونزوع بعض الدول الأقوى لفرض سلطتها السياسية

الخلافات والنزاعات السياسية الحدودية والأيديولوجية.

وأكدت د.فاطمة على أنه بالرغم من أن هذه العوائق مازالت قائمة، إلا أن هناك مستجدات عالمية ومحلية باتت تفرض قيام هذه السوق، في طليعتها أن العالم بدأ يتحول إلى كتل اقتصادية، وأنه بالمقابل، يفرض قيام كتل بإمكانه أن يتعامل معها. ولعل هذا ما دفع الرئيس المصري حسني مبارك إلى الإعلان في سبتمبر – أيلول 1997 عن قيام السوق العربية المشتركة خلال العام الجاري، وهي تضم خمس دول: الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والأردن، والسعودية، ولبنان، تمهيداً لتوسيعها في المستقبل، كما أن قيادات عربية أخرى في طليعتها سوريا وعمان أعلنتا عن رغبتهما في قيام هذه السوق.

وتساءلت الدكتورة فاطمة، هل تمتلك السوق المرتقبة مقومات النجاح؟ مشيرة إلى أن:

*–المقومات التي يمكن أن تؤهل لقيام السوق هي عوامل متكاملة، وليست متنافسة، مما يجعل قيام تجارة بينية مسألة ميسرة، خصوصاً مع وجود قوة شرائية عالية، مما يعزز الطلب على السلع ووجود فوائض نقدية من دخل النفط يمكن تحويلها للمساهمة في مشاريع إنتاجية ذات مردود عال نظراً لاتساع السوق.

*–العوامل الاجتماعية والثقافية والحضارية المشتركة بين أهل السوق الواحدة تجعل من انتقال العمالة بين هذه الدول مسألة طبيعية لا تؤدي إلى الصدمة التي يحدثها تباين وتناقض الثقافة والتقاليد والعادات.

*–الأوضاع الاقتصادية السائدة في عالم اليوم لم تعد تشكل حوافز كبيرة لدفع رؤوس الأموال العربية باتجاه الخارج، للمضاربة أو شراء سندات الخزينة في دول أخرى، حيث إن الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات يصيبها التآكل.

إضافة إلى أن الأمن الغذائي ، الذي لم يعد شعاراً بل هو شعور حقيقي ، ينتج عن الضغوط التي يمكن أن تفرض على هذا العالم لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية عبر استخدام الحاجات الغذائية المتزايدة لهذا العالم ، ونمو وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات سواء بداخل الدول أو فيما بينها، وهو ما يسهل عمليات الاتصال براً وبحراً وجواً.

واختتمت الدكتورة فاطمة الشامسي حديثها قائلة إن العالم العربي، ومنذ نهاية الحرب الباردة، يتجه نحو الاقتصاد وليس للأيديولوجيا ولا السياسة الأولوية المطلقة، وهو توجه صحي لابد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام السوق العربية الواحدة على الأقل في حدها الأدنى.

نسبة الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية

	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات	10.0	10.2	9.9	10.0	10.5	5
الواردات	8.8	8.6	8.9	8.7	9.0	8

المصدر: تم احتساب النسب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم محمد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	١٠٦٣٦
المصـــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٧/٥

السوق العربية المشتركة وتحديات العولمة

بقلم د. عبد العظيم محمد مصطفى ☆

ان التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن تفرض واقعا مختلفا تماما عن تلك التغيرات التي شهدت ميلاد الحديث عن السوق العربية المشتركة والتي ترجع الى قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤ والذي تضافرت عوامل هيكلية عدة في عدم فعالية الاساليب التي اتخذت في سبيل انجازه فضلا عن غياب الاجهزة والمؤسسات القادرة على تحمل تبعات التنفيذ.ومن السمات الرئيسية للتحولات التي يمر بها العالم اليوم صياغة نظام عالمي جديد يتميز بتحرير وتكامل اسواق السلع والخدمات وراس المال ، وقد ادت التطورات التي تحققت في الصناعات الثلاث الكبرى وهي الكمبيوتر والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في احداث ثورة جديدة في ربط العالم كله وتحويله الى مايطلق عليه بالقرية الكونية الصغيرة ، كما ساهمت شبكة الانترنت وقنوات التلفزيون الفضائية ، وغيرها من وسائل الاتصال الاخرى الى اعادة صياغة سلوكيات الجيل الجديد من الشباب على امتداد العالم. ويرى البعض في العولمة بانها شكل من اشكال التحولات التي تخدم مصالح الدول الكبرى والشركات العملاقة في الوقت الذي تحرم فيه الدول النامية من الاستفادة مما تتمتع به من مزايا تنافسية.ومهما اختلفت الاراء حول النظام الجديد وما ينطوي عليه من ايجابيات وسلبيات فان العولمة اصبحت حقيقة واقعة ، حيث نجد ان ٩٠ في المئة من دول العالم قد انضوت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وتقوم بتحرير اقتصادها وفتح اسواقها المالية امام حركة وتدفق راس المال على اساس تبادلي ، وقد تحققت اعلى معدلات النمو في الدول التي نجحت في تحقيق اكبر قدر من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، كما ان الدول التي تختار ان تبقى خارج النظام العالمي الجديد ستجد نفسها خارج دائرة التقدم وسيخضع اقتصادها للتهميش.ولايخفى ان مدخل الدول العربية لاستشراف المستقبل والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مشاركة فاعلة في التغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية المرتبطة به هو تطور القاعدة الاقتصادية العربية وتحقيق الازدهار والنمو وجعل الابعاد الاقتصادية محورا رئيسيا في حركة الحياة للافراد والمؤسسات ان ينظر الى التكامل الاقتصادي الاقليمي باعتباره خطوه مكملة وملازمة للعولمة. ومن هنا تصبح الخطوات الجاده نحو احياء السوق العربية المشتركة ، وقيام صناع القرار السياسي في الوطن العربي في معايشة التحولات المصاحبة للعولمة باعتبارها اختيارا لامناص عنه . وان سياسات التحرر والاصلاح الاقتصادي ستتبع بالضرورة الانضواء تحت مظلة تكتل اقتصادي عربي يحقق المنافع المشتركة والمتبادلة بين الدول العربية ، وان يخطو القطاع الخاص العربي نحو تدعيم فرص الاستثمار في اطار من الثقة والمناخ التشريعي الذي يؤمن حقوق المستثمرين بما يعمل على الانطلاق على نحو ارساء السوق العربية المشتركة بمفهوم وواقع العالم الجديدة نتيجة للتحركات المتسارعة التي لاتتيح للكيانات الصغيرة منفرده ان تلاحق تلك الانطلاقات.

السوق العربية المشتركة : الضرورة - والامكانية.

تنطلق دعوة الرئيس حسني مبارك في شان السوق العربية المشتركة من الواقع العالمي الجديد كضرورة ومقدمة اساسية للتنسيق والتكامل والتوحد الاقتصادي العربي الذي يقوم على خلفية مرجعية وممارسات تطبيقية اسفرت عن وجود كيانات مؤسسية يمكن الاستناد اليها والاعتداد بها واعادة هيكليتها وتوظيفها لاحياء وتنشيط السوق العربية المشتركة ، ومن اهم هذه المؤسسات صندوق النقد العربي الذي انشىء في عام ١٩٨٧ برأس مال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي تم زيادته الى ٣٢٦ مليون دينار عربي حسابي في عام ١٩٨٩ بغرض تقديم التسهيلات متوسطة وقصيرة الاجل للدول الاعضاء ٢٠ دولة للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها ، وتقديم المعونة الفنية للاجهزة النقدية والمصرفية في الدول الاعضاء والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي كما انشئت الشركة العربية للاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفي مجالات الزراعة والامن الغذائي انشئت عدة كيانات عربية من اهمها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (١٩٧١)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٢) والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (١٩٧٦)، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٧٧). كما اثمرت جهود العمل العربي المشترك في انشاء عدة مؤسسات تمويلية لها مكانتها العالمية ومساهمتها العربية الملموسة فضلا عن اتساع نشاطها ليغطي دول افريقيا واسيا وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية ، الصندوق السعودي، البنك الاسلامي للتنمية، صندوق ابو ظبي، الصندوق العراقي، صندوق الاوبك، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وقد قدمت هذه الصناديق قروض للدول العربية تزيد عن ٣ مليار دولار اميركي في عقدي السبعينات والثمانينات كما اثمرت هذه الجهود على انشاء مجموعة من المشروعات العربية المشتركة حالف بعضها نجاحات كبيرة وان كان البعض الاخر قد تعثر لاسباب سياسية او اقتصادية ترجع الى عدم توافر مقومات البنية الاساسية والتشريعية.

مما سبق يتضح ان العمل الاقتصادي العربي المشترك يمتلك رصيد من الممارسات التي يمكن ان تعمل كروافد تصب في السوق العربية المشتركة وتنشط التجارة البينية العربية لتحقق مساهمات جادة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية ولتتجاوز الاوضاع الاقتصادية العربية التي تعكس انخفاض معدلات التبادل التجاري العربي الى نحو يتراوح ما بين ٨/١٠ في المئة من اجمالي التجارة الدولية العربية مقابل ٥٠ في المئة مع اوروبا هذا وقد بلغ اجمالي الصادرات غير النفطية من العالم العربي نحو ٣٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وهو رقم يقل عن اجمالي صادرات دولة واحدة مثل هولندا في ذات العام (٤٢ بليون دولار) والتي يبلغ عدد سكانها ٥،١ مليون نسمة كما بلغ اجمالي الصادرات العربية بما فيها الصادرات النفطية ١٤٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وهي تمثل ٢،٨ في المئة من اجمالي الصادرات العالمية في ذلك العام ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للصادرات العربية عن ١،٥ في المئة سنويا خلال الفترة (٩٠ - ١٩٩٥) وهو يقل كثيرا عن المتوسط الذي حققته الدول النامية كمجموعة والذي بلغ ١٠ في المئة وتقدر حجم الأموال العربية المستثمرة بالخارج بنحو ٨٠٠ بليون دولار (عند ادنى التقديرات لها) وهو رقم يفوق معدلات الاستثمار الخارجي لأي منطقة اخرى من العالم مقاسا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (يمثل الاستثمار من دول مجلس التعاون الخليجي نصف هذه الاستثمارات) وعلى الرغم من ان بعض الدول العربية تعاني عجزا في موازناتها العامة وحساباتها الجارية خلال السنوات الماضية فان البعض الاخر قطع شوطا في تصحيح المسار الاقتصادي بما يواكب التحولات العالمية، وتحققت نتائج ايجابية في تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتهيأت فرص الاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة مما يشجع الاستثمارات العربية على التوطن في المنطقة العربية ولاسيما وان المشروعات التي عرضت في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر ١٩٩٦ اوضحت بجلاء جدوى الاستثمار في معظم الدول العربية في جذب الاستثمارات من خارج المنطقة العربية في كثير من الانشطة الاقتصادية والخدمية في مصر ، وتونس، والمغرب، والاردن وغيرها.

وسوف يتيح توطين الاستثمارات العربية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المتاحة بزيادة الطاقة الانتاجية واستخدام التقنيات العالمية في تحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وفقا للمقاييس والمعايير الدولية بما يتيح للاقتصاديات العربية مزيدا من الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية في غزو الاسواق العالمية من جهة وزيادة حجم التجارة البينية العربية من جهة اخرى وهو الأمر الذي يمكن تدعيمه عن طريق المشروعات العربية المشتركة التي يكون للقطاع الخاص فيها دورا فاعلا عن قناعة المستثمرين بان القوة الاقتصادية العربية تشكل حصنا منيعا لحماية الامن السياسي والاجتماعي للدول العربية قاطبة من منطلق ان عالم اليوم تخاض فيه الحروب من خلال اسواق الصادرات وبالاسلحة الاقتصادية لا بالمدافع والطائرات وقد حققت دول جنوب شرق اسيا واميركا اللاتينية، واوروبا الشرقية في التحول من التوجهات السياسية الى تلك الدوافع الاقتصادية والتي لم يعد بوسع الدول العربية التخلف عن اللحاق بها ضمن الركب العالمي في هذا المضمار.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم محمد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٠٦٣٦
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/٥

* برنامج تمويل التجارة العربية كنواة لدعم السوق العربية المشتركة.

انشىء برنامج تمويل التجارة العربية عام ١٩٨٩ بهدف توفير التسهيلات التجارية بين الدول العربية بما يعزز التجارة البينية العربية والقدرات الانتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي وذلك من خلال تقديم خطوط ائتمان بتكلفة مناسبة.

كما يسعى البرنامج الى توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين، والامكانات الكامنة في الأسواق وفرص تطويرها والاستفادة منها ويبلغ رأس مال برنامج تمويل التجارة العربية البينية المصرح به ٥٠٠ مليون دولار اميركي تساهم فيه ٣٦ مؤسسة عربية تتبع ثلاث جهات هي مؤسسات التمويل العربية المشتركة «الصناديق العربية»، والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية الأجنبية والمشتركة «اتحاد المصارف العربية الفرنسية U. B. A. F» وقد قرر مجلس ادارة البرنامج في مارس ١٩٩٦ تكوين احتياطي طوارئ غير قابل للتوزيع على ان يتم ايقاف التحويل لهذا الاحتياطي عندما وصل رصيده الى ٢٥ في المئة من رأس مال البرنامج. وتقتصر الاستفادة من موارد البرنامج على المصدرين والمستوردين من الدول العربية في السلع المؤهلة لاعادة التمويل من قبل البرنامج وهي السلع ذات المنشأ العربي التي يتم انتاجها او تصنيعها في دول عربية من مواد أولية وعناصر انتاج اخرى ناشئة فيها او في أي دولة عربية اخرى او اذا بلغت القيمة المضافة اليها في الدول العربية الأخرى المعنية ٤٠ في المئة او اكثر، وقد بلغ عدد الوكالات الوطنية المعتمدة لدى البرنامج ٥٦ وكالة موزعة بين ١٨ دولة عربية حتى نهاية عام ١٩٩٥ وقد تم التوصل خلال عام ١٩٩٥ لتمديد مشروع التعاون بين برنامج تمويل التجارة العربية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP لفترة ثلاث سنوات يتم خلالها تنفيذ المرحلة الأخيرة من بناء شبكة معلومات التجارة العربية على المستوى الاقليمي للدول العربية بصورة متكاملة.

علماً بأنه تم خلال عام ١٩٩٥ تنفيذ خطة استرشادية مسرعة Accelerated Plan تهدف الى ربط المركز الرئيسي للشبكة مع عدد محدود من نقاط الارتباط المختارة في الدول العربية تتوفر لديها المتطلبات الفنية، والمستلزمات التقنية المطلوبة للربط، وتضم كل من البنك المصري لتنمية الصادرات، والمراكز التجارية الاردنية، ومركز النهوض بالصادرات التونسية، وغرفة تجارة وصناعة دبي، ومجلس البحرين للترويج والتسويق، ومصرف الاعتماد اللبناني، وذلك في اطار بث المعلومات للمستفيدين في كل من مصر، والاردن، وتونس، ودولة الامارات العربية المتحدة، والبحرين، ولبنان، ويتوقع انضمام بقية الدول العربية الى الشبكة بما يمكنها من اتاحة خدماتها للمتعاملين بالتجارة في جميع الدول العربية، وقد نظمت ادارة البرنامج ندوات تعريفية وزيارات ميدانية لبعض الدول العربية لهذا الغرض.

قوة الدفع العربية نحو السوق المشتركة .

ان القرارات التي اتخذتها مؤتمر القمة العربية في يونيو ١٩٩٦ بشأن السوق العربية المشتركة وتيسير التبادل التجاري العربي، وكذلك ترجمة هذه القرارات الى واقع من خلال التوجهات الجادة لدول اعلان دمشق «مصر، وسورية، ودول مجلس التعاون الخليجي» في هذا الشأن والتي تجلت في قرارات وزراء الخارجية في اجتماعهم الأخير في اللاذقية في يونيو ٩٧ بشأن السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لدول الاعلان واعتبار الباب مفتوحاً أمام جميع الدول العربية، انما يعكس قوة الدفع العربي وديناميكية التحرك التي تتطلبها مجريات الأحداث العالمية ومن هذه الحصيلة للعمل العربي المشترك وكذلك جهود اللجان العليا المشتركة في اطار العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية برئاسة ملوك ورؤساء الدول العربية او رؤساء الوزارات او من ينوب عنهم والتي تستهدف تدعيم وتنشيط الاستثمار المشترك والتبادل التجاري، يمكن اعادة صياغة وهيكلة التوجهات العربية للسوق العربية المشتركة في اطار النظام العالمي الجديد باعتبار ان العولمة والتكامل الاقليمي يكملان بعضهما البعض وان أول خطوة جادة في هذا الاتجاه هي التعاون العربي في بناء هذا السوق على اسس واقعية تستفيد من التجارب السابقة ومن مرئيات مفادها ان التعاون الاقتصادي وحده هو الكفيل في ايجاد تكتل اقتصادي عربي ذو وزن وثقل سياسي على النطاق العالمي، يتيح للدول العربية ان تحتل مكانها اللائق ضمن التحولات العالمية الجديدة.

☆ المستشار الاقتصادي في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والمستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة - فرع الفيوم.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : دينا جميل

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العدد : ٢٣٦٣

المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١١/٣

10 ركائز لإقامة سوق عربية مشتركة

□ كتبت – دينا جميل :

في ظل الاتجاه العالمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، يبرز تساؤل مهم أين يقع الوطن العربي من هذه التكتلات وهل ستستطيع الدول العربية الوقوف والمنافسة مع هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى؟

وحول تجربة السوق الاوروبية المشتركة وكيف يمكن الاستفادة منها لإقامة سوق عربية على نفس النسق ظهرت مؤخرا دراسة للدكتور رأفت غنيمي الشيخ استاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد الدراسات الأسيوية بجامعة الزقازيق بعنوان «السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الاوروبية المشتركة».

في البداية تؤكد الدراسة على أن انشاء السوق الاوروبية المشتركة لها تأثيرها على النظام الاقليمي العربي. فمن الناحية الاستراتيجية يشغل الاقليم العربي منطقة الجناح الجنوبي لأوروبا الغربية وله معها علاقات ثقافية وتاريخية معقدة. ومن الزاوية الاقتصادية فإن أوروبا الغربية هي أكبر شريك تجاري واقتصادي للوطن العربي، وبين الإقليمية روابط متنوعة جاء بعضها من خلال السياسة التوسطية للجماعة ومن خلال الحوار العربي الأوروبي، والحوار الاوروبي والخليجي. ونتيجة لهذه التفاعلات كلها فإن الثقلة الكيفية للجماعة الاوروبية اقتصاديا وسياسيا لابد وأن يكون لها انعكاساتها المهمة والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على النظام العربي.

وتشير الدراسة إلى أنه لاداعي للبدء من حيث بدأت تجربة السوق الاوروبية المشتركة التي مضى على انشائها واحد وأربعون سنة «من 1957 إلى 1998»، وذلك لأن المناخ العالمي يدعو إلى التكتل والاندماج في المصالح الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الاقطار المتقدمة والاقطار العربية قد خطت خطوات متقدمة على الطريق.

وتتعرض الدراسة لمجموعة من الركائز التي يمكن الاستفادة منها لوضع خطوات إقامة سوق عربية مشتركة هذه الركائز هي :

أولاً : وجود البترول كعامل حاسم في النشاط الاقتصادي العربي حاليا ومستقبلا سواء بالنسبة للاقطار العربية المنتجة للبترول .. والتي كونت ما عرف بمنظمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول «أوبك» أو بالنسبة للاقطار الاخرى غير المنتجة إطلاقا أو المنتجة بكميات غير تجارية، حيث تستفيد تلك الاقطار الأخيرة من البترول في صور مكونات وتحويلات العاملين في الاقطار البترولية، والتجارة والسياحة والاستثمارات المباشرة، ومازالت الاقطار العربية حتى في مجال البترول في حاجة إلى مزيد من التنسيق حتى تصل إلى التكامل الذي هو أساس اقامة سوق عربية مشتركة.

ثانيا : انخفاض أسعار البترول في الثمانينات من القرن العشرين أضر بالموقف المالي للاقطار العربية سواء المنتجة للبترول أو غير المنتجة ومن ثم كان عليها جميعا اتباع سياسة مالية تعالج هذا النقص في الموارد، باستحداث مشروعات استثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها في اطار من التكامل العربي.

ثالثاً : الاستثمارات العربية وهجرتها إلى الدول الاجنبية بسبب عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للاقطار البترولية على امتصاص الاموال العربية المتزايدة والمطلوب اتاحة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية في الاقطار العربية.

رابعاً : ازدياد ونمو الطلب المحلي العربي في البترول والغاز وفي الزراعة والصناعة وغيرها يتطلب التكامل مع الاقطار العربية فيما بينها لتصريف هذه المنتجات المتزايدة عن طريق وضع سياسة تكاملية تساعد على سهولة انتقال السلع الاقتصادية بين الاقطار العربية.

خامسا : الاستفادة من التجارة العربية مع الدول الاجنبية اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، الهند، كوريا الجنوبية، وغيرها في محاولة تفضيل للمنتجات العربية أولا قبل السلع الاجنبية، والتنسيق العربي في السلع والمنتجات العربية الاقتصادية بحيث يتم تداولها في السوق العربية بسعر منخفض بعكس تبادلها مع الدول الاجنبية أسوة بما تفعله السوق الاوروبية المشتركة.

سادسا : تطوير وتدعيم دور صندوق النقد العربي لإقراض الاقطار العربية المحتاجة لإقامة مشروعات استثمارية بدون شروط مجحفة كالتي يفرضها صندوق النقد الدولي، ولكن عن طريق خطة متفق عليها في عملية الاقراض وفي المشروعات الاستثمارية بما يمنع تكرار السلع التي تنتجها اقطار عربية بوفرة وبما يساعد على التكامل في المنتجات.

سابعا : تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تستهدف توفير الضمانات للمستثمرين والمصدرين العرب، وتشجيع انتقال رءوس الاموال العربية فيما بين الاقطار العربية في إطار خطة تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة.

ثامنا : تطوير عمل مؤسسات التنمية العربية القطرية والاقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للأقطار العربية عن 58٪ التي تقدمها سنويا للاقطار العربية المحتاجة المعرضة مع تقليل المعونات الاخرى للاقطار الاخرى، لأن التكامل العربي له الأولوية من هذه المؤسسات التنموية العربية.

تاسعا : التجارة العربية البينية في حاجة إلى مزيد من الاهتمام لانها مازالت ضئيلة وتعكس في ضآلتها افتقادها لأية امكانات أو احتمالات حقيقية للزيادة والتطور في اتجاه قدر معقول من التعارف أو التنسيق التجاري بين الاقطار العربية.

أن ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية يعكس حقيقة موضوعية لايمكن انكارها أو التقليل من شأنها، مؤداها أن الاقطار العربية تحقق تكاملها فرادى مع السوق الرأسمالية الدولية، وأنها حريصة على هذا التكامل كاستراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح نظم الحكم ومراكز اتخاذ القرار فيها.

عاشرا : التركيز على الوحدة الثقافية العربية التي تربط بين أبناء الاقطار العربية فالعرب جميعا يتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية ومعظم سكان الاقطار العربية يدينون بالدين الاسلامي، والعرب جميعا عاشوا احداثا تاريخية واحدة، ولهم عادات وتقاليد متشابهة، وكل هذه العوامل توحد ولا تفرق، ويمكن الاستناد إليها في تحقيق السوق العربية المشتركة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	٨٠
المصــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

السوق المشتركة : المفهوم

أولا: مفهوم السوق المشتركة

تقوم السوق المشتركة على ثلاثة أركان رئيسية ، هي : حرية انتقال السلع والمنتجات ، وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وحرية انتقال الأشخاص .

وبالاضافة الى ما تقدم تتضمن الاتفاقية القواعد التنظيمية لمجموعة من السياسات المشتركة يعتبر انتهاجها فى المجال الاقتصادى في المراحل المختلفة أمرا تبرره إعتبارات ازالة الحواجز على انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد تدريجيا بين الدول الأعضاء .

١. حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء

يعتبر الغاء الضرائب الجمركية المفروضة على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء من الدعائم الرئيسية للسوق المشتركة . ويأتي فى مقدمة المزايا التى من المتوقع ان تترتب على الغاء الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء على النحو المتقدم ، توسيع اطار المعاملات فى نطاق السوق، وزيادة حجم الطلب على منتجات هذه الدول .

وتتضمن اتفاقيات السوق المشتركة عادة التزام الدول الأعضاء بتحديد فترة زمنية معقولة (قد تصل الى عشر سنوات) ، يتم خلالها إلغاء الضرائب الجمركية بالتدريج، حتى تتجنب المخاطر التى من الممكن ان تترتب على إلغاء هذه الضرائب دفعة واحدة أو خلال فترة قصيرة .(١)

بيدا أن إلغاء الضرائب الجمركية على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء لا يكفل فى حد ذاته اطلاق حرية تبادل هذه المنتجات ، خاصة اذا ما فرضت بعض هذه الدول قيودا كمية على صادرات بقية أو بعض الدول الأعضاء اليها نظرا لما لهذه القيود الكمية من آثار انكماشية على تبادل المنتجات فيما بين هذه الدول تفوق آثار فرض الضرائب الجمركية عليها.

على ان النجاح فى بلوغ الهدف يتوقف – ضمن اعتبارات أخرى – على قدرة بنيان التجارة الخارجية لهذه الدول على التوسع فى اتجاه السوق ، مع تحقيق قدر من النمو فى تجارتها الخارجية بصفة عامة .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٨٠
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

٢. تحرير انتقال رؤوس الأموال من العقبات

لسنا بحاجة الى تأكيد حقيقة وجود تفاوت شاسع بين نصيب مختلف دول العالم من الموارد المالية وما بلغته من درجات التقدم الفنى ، مما أدى الى خلق وضع تفيض فيه رؤوس الأموال لدى بعض الدول عن احتياجات الاستثمار فيها (وتدخل فى تصنيف مجموعة الدول الغنية) ، فى ذات الوقت الذى تعانى فيه دول أخرى من عجز فى الموارد المالية يمنعها من استغلال فرص الاستثمار المتاحة لديها (وتدخل فى تصنيف مجموعة الدول النامية والأقل نموا) . ومن ثم فقد أنعكست الظاهرة السابقة على طبيعة التحركات الدولية لرؤوس الأموال ، واتجاهها من مجموعة الدول الأولى الى الدول الثانية .

وهكذا يساعد إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال فى نطاق السوق مع توفير الضمانات الضرورية فى هذا الشأن على توفير المناخ الاستثمارى المواتى لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين الدول ، الأمر الذى يؤدى - فى نطاق السوق - الى رفع انتاجية رأس المال واستغلال موارد الثروة المعطلة وفتح آفاق جديدة للعمل أمام الكفاءات والخبرات الوطنية والاسراع بمعدلات النمو وزيادة الدخول ورفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء . إلا ان ازالة القيود على تحركات رؤوس الأموال بين دول السوق المشتركة يستلزم منطقيا بالتبعية إلغاء القيود على المدفوعات الجارية الخاصة بتحويل ارباح المشروعات والاستثمارات التى ساهمت رؤوس الأموال فى إقامتها .

٣. تقرير حرية انتقال الأفراد واليد العاملة بين الدول الأعضاء

إن تقرير حرية انتقال الاشخاص - وهى إحدى دعائم السوق المشتركة - تكتنفه فى التطبيق صعوبات متعددة ، مما يلزم اخضاعه لقيود تنظيمية من قبل الدول المعنيه ، من ذلك :

- ضرورة التوافق بين كفاءة العمال وخبراتهم واحتياجات المشروعات القائمة أو المزمع انشاؤها فى الدول المتجهين اليها بما يسد عجزا قائما أو مؤكدا حدوثه فى الأيدى العاملة ؛
- كفالة حق العمل وممارسة النشاط الاقتصادى وحق التملك للعمال فى الدولة المنتقلين اليها مع إرساء القواعد التنظيمية لذلك .

وهكذا يتطلب تقرير حرية انتقال الأشخاص بين دول السوق المشتركة إدخال تعديلات على التشريعات القائمة فى هذه الدول ، وذلك بهدف تحقيق قدر من التنسيق بين تشريعات العمل والضمان الاجتماعى فى الدول الأعضاء ، بما يكفل حقوق العمال عند انتقالهم من دولة الى أخرى.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٨٠
المصـــــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

٤. تنسيق بعض جوانب السياسة الاقتصادية والمالية

بيد أنه يتعذر على الدول الأعضاء في السوق المشتركة - بعد إقرار حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال واليد العاملة - الاستمرار فى تطبيق سياسات وضعت قبل ارتباطها بهذه الالتزامات . ومن ثم يصبح تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية اجراء مكملا للأركان الرئيسية الثلاثة للسوق المشتركة السابق تناولها بقدر من التفصيل : تنسيق النظم الضريبية ؛ وتنظيم قواعد المدفوعات الجارية والعلاقات التجارية ؛ وتنسيق السياسات الانتاجية للدول الأعضاء .

والى جانب تنسيق السياسات الانتاجية بين الدول الأعضاء فى السوق المشتركة على النحو المتقدم، هناك مشروعات تقوم دول السوق بالاتفاق على تنفيذها بصورة مشتركة ، من ذلك المشروعات التى تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لا تتوافر لدولة بمفردها ، أو تكون ذات طابع دولى أو إقليمى ولا تقتصر فائدتها على دولة واحدة من دول السوق، مثل شركات الملاحة والنقل البحرى، أو شركات الطيران أو الصناعات الحربية أو مد خطوط سكك حديدية وخطوط البترول والغاز الطبيعى بين الدول الأعضاء والى العالم الخارجى .

على ان التنسيق على النحو المتقدم لا يمكن ان يتحقق دون توفر قاعدة عريضة للمعلومات عن الانتاج الفعلى والطاقات الانتاجية المتوفرة للصناعات القائمة فى الدول الأعضاء، أو المشروعات الزراعية والصناعية المزمع إنشاؤها ، وكذلك حجم العمالة وتخصصاتها فى كل دولة ومقدار الفائض أو العجز بالمقارنة بالاحتياجات الفعلية ....الخ .

٥. إقامة هيئات مستقلة تتولى ادارة أعمال السوق

ثمة مبادئ رئيسية تحدد الخطوط العريضة لتكوين هذه الهيئات وطريقة عملها :

١. تمثيل جميع الدول الأعضاء فى هذه الهيئات ؛

٢. قد تتساوى الدول فى نصيبها من الأصوات أو عدد ممثليها فى بعض هذه الهيئات، أو قد تتفاوت القوة التصويتية للدولة فى هيئات أخرى بتفاوت قوتها الاقتصادية أو مقدار الناتج القومى الاجمالى لديها ، أو ما الى ذلك من معايير ومؤشرات ؛

٣. لهذه الهيئات شخصية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء الممثلة فيها .

كما تنص الاتفاقية عادة على إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية المتخصصة وإقرار آليات للعمل ، تحال إليها الموضوعات أو الأمور الفنية التى تحتاج الى دراسة ، من ذلك سياسة الانتاج الزراعى والصناعى أو التجارة الخارجية ، أو ما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية فى نطاق السوق وهى مسائل متعددة ومتشعبة. (٢)

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

تجربة المشروعات العربية المشتركة ودورها فى التكامل الاقتصادى

١. الخلفية التاريخية:

مع بداية إنشاء المجلس الاقتصادى العربى فى مطلع الخمسينيات، وخلال انعقاد دورته الأولى، كانت المشروعات العربية المشتركة مطروحة على جدول أعماله كإحدى صيغ التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، وقد كان منها مقترحات إنشاء شركة عربية للطيران، وشركة عربية للنقل البحرى، وشركة البوتاس لاستغلال أملاح البحر الميت فى الأردن، ومؤسسة عربية للإنماء الاقتصادى، وقد تعثر قيام تلك المشروعات لأسباب تتعلق بالتمويل بالدرجة الأولى.

وفى مرحلة تالية من السبعينيات أريد من إنشاء المشروعات العربية المشتركة أن تكون مدخلا لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، بعد توافر التمويل وتحقيق الفائض المالى النفطى، وذلك فى الفترة التى أعقبت التصحيح الجزئى لأسعار النفط بعد حرب رمضان ١٩٧٣م وتراكم الأرصدة العربية، التى أثارت حفيظة الدول الصناعية الغربية التى أوعزت لخبراء المؤسسات المالية الدولية، بالدعوة إلى إعادة تدوير الفوائض المالية العربية وضخها فى شرايين الاقتصاد الرأسمالى وتحميلها مسئولية الأزمة التى شهدها الاقتصاد العالمى آنذاك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة. وكان لهذه المؤسسات ما أرادت، حيث بدأ توظيف تلك الفوائض فى أسواق المال الدولية (اليوروماركت) فى صور عديدة منها شهادات الإيداع الدولية والأوراق المالية (أسهم وسندات فى البورصات المالية.. الخ) وكانت الحجة التى ساقها الغرب ومؤسساته المالية هى أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية، وخاصة دول النفط الخليجية ضيقة ولا تستطيع امتصاص هذا الفائض المالى وانفاقه واستثماره داخليا. وقد حاولت الدول العربية النفطية أن تبتدع عدداً من الوسائل والقنوات لتوظيف هذا المال فى الدول العربية، وكان من بين تلك الوسائل إنشاء الشركات العربية المشتركة، وإنشاء صناديق التنمية القطرية والقومية، وتقديم القروض والمعونات الميسرة للدول الصديقة وخاصة فى أفريقيا. فما هو تعريف المشروع المشترك الذى أصبح أحد صيغ التعاون الاستثمارى بين البلدان العربية؟

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	
المصـــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

٢. ماهو المشروع المشترك:

يلاحظ أن مفهوم المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التى تقام على أساس المشاركة برأسمال وتؤدى إلى تكوين كيانات ذاتية والتى تقام على أساس المشاركة التعاقدية التى لا ترقى إلى مرتبة المشاركة فى رأس المال، وتسعى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية[1]. أما عناصر المشروع المشترك فهى تعدد الأطراف المشاركة فيه، وان يشترك كل طرف فى المشروع المشترك بأى عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادى الذى أنشئ من أجله. إذن فالمشروعات العربية المشتركة هى تلك المشروعات التى تشترك فى إقامتها أطراف عربية فى بلدين عربيين أو أكثر. سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أم مختلط أو خدمى أو غيره والتى تستهدف القيام بنشاط إنتاجى أو تجارى أو مالى أو خدمى من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصادات هذه الأقطار.

كما قلنا فإن مدخل المشروعات العربية المشتركة أريد به زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية. ذلك أن مبررات المشروعات العربية المشتركة تعود إلى ميزتين تتسم بهما هذه المشروعات وهما[2]:

١ ـ أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئى لاتمس إلا جزءا من الاقتصاد القومى مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل وأيسر من قبولها للسياسات التكاملية الأكثر شمولاً مثل الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة والتى تتطلب تنازل الدول عن قدر من سيادتها.

٢ ـ أنها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فهناك الملكية المشتركة والمساهمة فى الإشراف والإدارة. وكانت صيغة المشروعات المشتركة أكثر قبولاً لدى الحكومات والأفراد وأفضل الصيغ توفيراً لإمكانات تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام، وقد أولت مؤسسات العمل العربى المشترك وخاصة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اهتماماً خاصاً بالترويج لإنشاء المشروعات العربية المشتركة.

٣.واقع المشروعات العربية المشتركة:

من خلال الدراسة التى أعدها الجهاز الاقتصادى لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الأقطار العربية المصدرة البترول (الأوابك) فى منتصف الثمانينيات، اتضح أن عدد هذه المشروعات بلغ ٨٣٠ مشروعاً وأن إجمالى رؤوس أموالها سواء منها العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة القائمة داخل الوطن العربى وخارجه بلغ فى بداية عام ١٩٨٦م حوالى ٣٥,٧ مليار دولار أمريكى، تمثل فى أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المشروعات. كما يظهر أن المشروعات العربية المشتركة (العربية العربية) تتصدر قائمة المشروعات المشتركة من الناحية المالية، إذ تمثل رؤوس أموالها ٥٩,٨٪ من إجمالى رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة معاً، فقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة ٣٩١ مشروعاً بلغ مجموعها ٤٣٣٩ مشروعاً بلغ مجموع رأسمالها ١٤,٣ مليار دولار. ويلاحظ بالنسبة إلى التوزيع الجغرافى لهذه المشروعات أن ثمة اختلالا واضحا فى التوزيع فى إطار البلدان العربية والدول الأجنبية على حد سواء. بدليل تركز المشروعات المعنية فى دول اليسر على الصعيدين العربى والأجنبى وانخفاض نصيب دول العسر منها، الأمر الذى يؤكد اهتمام الأطراف المساهمة فى هذه المشروعات بتوظيفها فى المراكز المالية المهمة عربياً ودوليا حيث تتوافر الهياكل الأساسية والخدمات المتطورة.

أما التوزيع الهيكلى للمشروعات العربية المشتركة فقد أبرزت دراسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قطاع التمويل (المصارف والتأمين والاستثمار) يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية فى المشروعات العربية المشتركة حيث يساهم فى ٣٤,٩٪ من إجمالى عدد هذه المشروعات تليها مشروعات الصناعة التحويلية التى تحتل المرتبة الثانية إذ تبلغ نسبتها ٢٤٪ من الناحية العددية، بينما تمثل رؤوس أموالها ٢١,٣٪ من إجمالى الأموال المستثمرة فى هذه المشروعات. أما قطاع النقل والمواصلات فيمثل المرتبة الثالثة من ناحية المساهمة الرأسمالية إذ تبلغ نسبة رؤوس أمواله ١٩٪ من إجمالى الأموال المستثمرة، وتمثل الزراعة المرتبة الرابعة حيث تبلغ نسبة مساهمتها ٩,٨٪ تليها الصناعة الاستخراجية ٨,١٪ فالبناء والتشييد ٣,١٪ والفنادق والسياحة ٢,٨٪ والخدمات ١,١٪

جدول رقم (١)
بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية. الدولية المشتركة ورؤوس الأموال

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بآلاف الدولارات)
المشروعات العربية المشتركة	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨
المشروعات العربية الدولية المشتركة	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣
الإجمالى	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

المصدر: جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. دليل المشروعات العربية المشتركة ١٩٨٥م.

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافى للمشروعات العربية المشتركة

المنطقة	حصتها من الناحية العددية (نسبة مئوية)	حصتها من الناحية الرأسمالية (نسبة مئوية)
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٨,٦	٥٩,٥
بلاد المشرق	٢٣,٣	٩,٥
دول وادى النيل	٢٨,١	١٥,٤
بلدان المغرب العربى	٨,٨	١٣,٥
باقى البلدان العربية	١,٢	٢,١
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

ـ المصدر السابق

٤. تقييم دور المشروعات العربية المشتركة:

ويلاحظ، فى محاولة لتقييم دور المشروعات العربية المشتركة، أن المشاركة فيها اقتصرت أساساً على التمويل، وهذا جعل الخطوة التكاملية التى تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جداً. ومن ناحية أخرى، فإن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية فى الغالب. إذ لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات، ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية فى جانبها القطرى والقومى. أى لم توضع أية استراتيجية اقتصادية لتنظيم العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحكم بالتالى انتقاء المشروعات الواجب إقامتها فى إطار منطق هذه الخطة، وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافيا ظل عشوائيا تحكمه ظروف وموجبات عابرة ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة[1].

فى ضوء ذلك لابد أن تؤمن فاعلية المشروعات والمؤسسات العربية المشتركة المواصفات التالية:

١ ـ أن تؤدى إلى عملية تنمية حقيقية تزيد من الطاقات الإنتاجية العربية.

٢ ـ أن تؤدى إلى زيادة الترابط والتفاعل العضوى بين الاقتصادات ـ أى إلى ما هو أكثر من المبادلات.

٣ ـ أن تأتى فى إطار تصور عام عن شكل التنمية التكاملية المستهدف إقامتها بين الدول العربية.

٥. معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة:

من المفروض منهجياً أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية، وهذا يتطلب[2].

١ ـ وجود استراتيجية اقتصادية موحدة فى إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعى على الذات.

٢ ـ اعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة لتوفير إمكانية خلق التشابك بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها.

لقد كانت الآمال معقودة على قمة عمان ١٩٨٠م وما انبثق عنها من مواثيق فى غاية الأهمية لاسيما استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك التى اعتمدت مبدأ وضع الخطط القومية فى قطاع العمل الاقتصادى العربي المشترك وتحديد البرامج والمشروعات بما ينسجم وأولوياتِ الاستراتيجية. وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أقر مدخلين للعمل الاقتصادى المشتركة اعتبرا بحق نقلة نوعية وهما:

أولا: المدخل التخطيطى القومى كبديل عن المشروعات المتفرقة والخطوات المشتتة التى تفتقر إلى الترابط العضوى والتصور الشامل بما يترتب عليه من هدر فى الموارد والطاقات.

ثانيا: المدخل الإنمائى للتكامل الإنتاجى عن طريق التركيز على المشروعات والبرامج الإنتاجية التكاملية بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصادات العربية ويعزز نسيج شبكة المصالح بينهما ويجعلها أقل عرضه للاهتزازات والانفصام.

لقد كان إقرار مبدأ التخطيط القومى فى استراتيجية عام ١٩٨٠م يتطلب تقديم مشروع أطار أول خطة قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك (٨١ ـ ١٩٨٥م) حيث شرع الجهاز الاقتصادى لجامعة الدول العربية بحشد جهوده الخيرة لوضع أول خطة خمسية للتنمية العربية وقاد فريق المخططين العرب لوضعها رائد التخطيط الاقتصادى العربى الدكتور محمد محمود الإمام، كما أشرنا في المبحث السابق، وقد شملت المشروعات الخاصة بالخطة تلك التى تربط بين قطرين أو أكثر ولاسيما فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والأنهار المشتركة والمناطق الحدودية ومشروعات الربط الصناعية والأمن الغذائى والمسح الجيولوجي ومراكز التدريب المهنى والتكنولوجيا.

غير أن هذه الخطة لم يكن مصيرها إلا الطى والنسيان.. وبذلك ضاعت أعظم وأندر فرصة من الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية[1]. هذه النهاية المؤسفة لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك تؤكد حقاً أن العرب لم يريدوا للمشروعات المشتركة أن تكون مدخلاً للتكامل الاقتصادى العربى.

العقبات التى تواجه المشروعات العربية المشتركة:

يواجه المشروع المشترك مشاكل مركبة تفوق ما يواجهه المشروع الوطنى، بحكم عوامل منها قانونية ـ كما أوضحنا ـ لعدم وجود تشريع عربى موحد يشكل المرجعية القانونية، وينظم علاقة المشروع بدولة المقر، وظل عقد التأسيس هو المعول عليه. غير أن هناك فى التطبيق مشاكل عديدة كشف عنها أول اجتماع لرؤساء مجالس الشركات العربية المشتركة[2]. وقد وجه المشاركون توصياتهم إلى المجلس الاقتصادى العربى وهى تتلخص

طبيعة المشاكل والعقبات التى تعانى منها هذه الشركات:

١ ـ الشكوى من عدم تقيد الدول المساهمة بما التزمت به فى عقد تأسيس هذه الشركات. سواء كان ذلك باستصدار القوانين والتعليمات والقرارات التى ضمنها النظام الأساسى لكل من هذه الشركات، أو كان ذلك بالنسبة لما تضمنه ذلك النظام من إعفاءات وامتيازات لهذه الشركات.

٢ ـ المطالبة بالإسراع فى استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة.

٣ ـ حث الحكومات لتوفير الظروف المشجعة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لزيادة فعالية الشركات العديدة المشتركة وذلك بـ:

ـ تسهيل إجراءات حركة العاملين فى هذه الشركات ومنحهم تأشيرات الدخول والإقامة حسب متطلبات العمل.

ـ توفير أماكن فى المدارس ذات البرامج المناسبة لأولاد العاملين فى هذه الشركات.

ـ إعطاء الأفضلية لهذه الشركات فى مجالات توفير الخدمات المساعدة للعمل كالهاتف والفاكس والكهرباء وغيرها من المرافق.

٤ ـ أهمية إيجاد صيغة موضوعية للتنسيق بين الدول العربية والشركات العربية المشتركة تجنب الطرفين ازدواجية التخطيط والتنفيذ للمشاريع.

٥ ـ مناشدة الدول العربية لاستصدار القوانين والقرارات اللازمة لدعم وحماية (ولو لأجل محدد) منتجات الشركات العربية المشتركة بهدف ترويجها.

٦ ـ التوجيه بتيسير حصول مشاريع الشركات العربية المشتركة على ما يلزم لها من قروض بشروط ميسرة طبقاً لنوعية وطبيعة المشروع عند الحاجة وفى الحالات الاستراتيجية.

وبعد اطلاع المجلس الاقتصادى على محضر اجتماع رؤساء مجالس إدارات الشركات العربية المشتركة، قرر المجلس دعمه لهذه الشركات باعتبارها أداة فعالة للتنمية والتكامل الاقتصادي، وترحيبه كذلك بفكرة عقد اجتماع سنوى لهذه الشركات مرة واحدة فى العام خلال إحدى دورات المجلس الاقتصادى. أما عن القضايا التى أثارتها التوصيات المقدمة من قبل رؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة، فقد قرر المجلس أن تعالج

طبقاً للإجراءات المعتادة من خلال الاجتماعات العامة ومن خلال المنظمات المتخصصة أو الاتصالات[1].

ويبدو أن للمجلس الاقتصادي رغم ترحيبه بعقد اجتماعات دورية لرؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة، لم يكن على استعداد للنظر فى تذليل العقبات والمشاكل التى تشكو منها هذه المشروعات، حتى أنه عاد فى الدورة ٢٨ (١٣/ ٢/ ١٩٨٠م بتونس) فدعا هذه الشركات إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وذلك تدعيما لدورها فى خدمة التكامل الاقتصادى. ولم ينظر المجلس بعد هذه الدورة فى أى توصيات أو شكاوى لهذه المشروعات. بل ليس هناك ما يشير إلى استمرار هذه المشروعات فى عقد اجتماعاتها أو التنسيق فيما بينها أو التقدم إلى المجلس الاقتصادى العربى بما يعن لها من مشاكل أو التوصية بحلول.

٦.الإشكالية القانونية للمشروعات العربية المشتركة:

رأينا أن رؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة قد طالبوا المجلس الاقتصادى بالإسراع فى استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة، ويبدو من دراسة واقع هذه المشروعات وتوزيعها الجغرافى على امتداد الساحة العربية أن الأمر يتطلب وضع تشريع عربى موحد يعطى الشخصية العربية للمشروع المشترك التى تتم فى إطار الدول العربية، لأن الموقف الحالى يفرض على كل شركة مشتركة جنسية بلد المقر، وبالتالى تخضع لما تخضع له الشركات الوطنية، ذلك أن موقف الشركات المشتركة القائمة بين الدول العربية والتى أنشئت بقرارات من المجلس الاقتصادى أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مازال غير واضح، مما يضعف من مركزها إزاء بعض الدول المضيفة التى يكون لها فروع فيها. وكان هناك مشروع بإعطاء الجنسية العربية للشركات بما يجعلها بمثابة مشروعات دولية تخضع لرقابة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، غير أن هذا المشروع للأسف واجه الكثير من الاعتراضات وتم وأده، الأمر الذى يؤكد عدم جدية صاحب القرار الاقتصادى أو اهتمامه بمستقبل دور المشروعات المشتركة.

لقد كانت هناك بعض العقبات التى تحول دون قيام سوق للمشروعات العربية المشتركة يتمثل فى عدم توافر الأماكن المناسبة للتسجيل نظراً لعدم وجود قانون موحد للشركات المشتركة، ذلك أن القوانين المحلية لا تحتوى تصوراً للشركات القومية النطاق، ومن هنا جاء اقتراح إجازة تسجيل الشركات القومية لدى جامعة الدول العربية، وفتحها على قدم المساواة لجميع المساهمين العرب[1].

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

٧. خصخصة المشروعات العربية المشتركة:

بعد أن استعرضنا واقع المشروعات العربية المشتركة وتوزيعها على خارطة الوطن العربى، قد يكون من المناسب فى ظل هوجة الخصخصة أن نطرح للنقاش إمكانية تخلى الحكومات العربية عن ملكيتها فى هذه المشروعات لصالح مواطنيها العرب. لقد دعوت على صفحات الأهرام الاقتصادى منذ أربع سنوات إلى خصخصة هذه المشروعات لأسباب عديدة لعل أهمها السعى لإقامة سوق مالية عربية مشتركة تكون أسهم المشروعات المشتركة نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب فى البورصات العربية وبعملات قابلة للتحويل. فإذا ما قررت الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها كلياً أو جزئياً فى الشركات المذكورة لصالح مواطنيها، فإن ذلك من شأنه أن يخلق سوقاً نشطة للتداول، كما يلزم إدارة هذه الشركات بإفصاح البيانات المالية ويتيح للمساهمين معرفة الأوضاع الحقيقية لها، ومن خلال آلية السوق يتم تقرير السعر الحقيقى لتلك الأسهم. بيد أن الإجراءات التنفيذية لخصخصة المشروعات العربية المشتركة ليست بهذه الدرجة من التبسيط فهى تتطلب وضع برنامج مدروس يأخذ فى الحسبان صياغة الأطر التشريعية والتنظيمية لعملية الخصخصة وتقييم أصول المشروعات وإدراجها فى البورصات العربية القائمة، ويستطيع اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية أن تلعب دوراً مهماً فى إيجاد الآلية المناسبة لإدراج وتداول أسهم الشركات العربية المشتركة، خاصة بعد أن شهد الاتحاد انطلاقة نوعية فى أداء دوره مؤخراً فى التعاون والتنسيق بين البورصات العربية وبكفاءة يحمد عليها. من ناحية أخرى، قد يؤدى دخول القطاع الخاص العربى شريكاً فى ملكية وإدارة المشروعات العربية المشتركة إلى تحسين الأداء وإزالة المعوقات البيروقراطية، وخلق شبكة من المصالح الوثيقة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب من شأنها أن تعجل فى مساعى إقامة أى صورة من صور التكامل الاقتصادى العربى وتشكل قوة ضغط على الحكومات العربية كى تستجيب لتفعيل العمل العربى المشترك.

٨. إمكانية قيام مشروعات عربية مشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب:

بعد انحسار موجة إنشاء مشروعات جديدة فى نطاق الحكومات العربية، ظل الأمل معقوداً على القطاع الخاص العربى لأخذ زمام المبادرة، وإقامة منظومة من المشروعات المتكاملة فى جميع القطاعات المتاحة للاستثمار ـ لاسيما وقد توافر خلال العقد الأخير مناخ استثمارى مؤات فى معظم الدول العربية، وشرعت هذه الدول فى تبنى برامج التصحيح الهيكلى وتنفيذ برامج الخصخصة.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

جاءت أول مبادرة لتفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب من قبل جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلاد العربية، فتم تنظيم المؤتمر الأول فى الطائف ربيع عام ١٩٨٢م،واتخذ قرار دورية المؤتمر الذى عقد حتى الآن سبع اجتماعات فى مختلف العواصم العربية، وقد انبثق عن هذا المؤتمر عدد محدود من الشركات المشتركة للتنمية الزراعية ولتنمية الثروة السمكية، ولم تكن التجربة مشجعة للتوسع والانتشار لمزيد من الشركات، ربما لغياب آلية المتابعة. وبعد قيام اتحاد المستثمرين العرب قبل عامين تجددت الآمال بتنشيط التعاون الاستثماري على مستوى القطاع الخاص العربي في ظل ضمانات قانونية ومالية وقضائية وحوافز متعددة تضمنتها معظم التشريعات العربية لتشجيع الاستثمار وتوفير الفرص الاستثمارية الواعدة، ومع استكمال هياكل البنى الأساسية فى الدول العربية والإستقرار الذى تنعم به معظم هذه الدول، يصبح من الأهمية بمكان تعاون جميع اطراف العلاقة الاستثمارية لإقامة مشروعات عملاقة عابرة للحدود العربية تلبى حاجات الاقتصاد العربي وترسى قواعد التكامل الاقتصادى على أسس جديدة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

افكار لخطة قومية لإحياء السوق العربية المشتركة

برزت ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا حيث بدأ النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى غضون ذلك يتشكل كحتميّة أفرزتها ظروف انتهاء الحرْب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجارى تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب افقار الجار ومعظمهم من الحلفاء التجاريين أو من بلدان العالم الثالث. وفى ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لايصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمى، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية فى عالم الحيتان وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجى والتقدم التكنولوجى والمنافسة الحادة مما يعطى للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

لم يكن العرب فى غفلة عن إدراك أهمية التكتل الاقتصادى فى إطار منظمتهم القومية جامعة الدول العربية مع بدايات نشوئها فى النصف الثانى من الأربعينيات حيث تبلور - خاصة فى مطلع الخمسينيات - العديد من مشروعات التعاون الاقتصادى فى شكل اتفاقيات جماعية وتنظيمات هيكلية لاسيما لتسهيل التبادل التجارى وتحريره وانتقال رؤوس الأموال واتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية. وقد أفضى ذلك خلال فترة وجيزة بدافع الطموح القومى إلى خطوة متقدمة بإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧م وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م. إلا أن هذه المشروعات الطموحة لم تجد طريقها إلى التطبيق. وواجهت خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المشاكل والمعوقات. وقد شخصنا مع غيرنا من الاقتصاديين العرب أزمة التكامل الاقتصادى العربى والمأزق الذى تردى فيه العمل العربى المشترك عموماً بعد أزمة الخليج الدامية وتداعياتها السياسية والاقتصادية، وانتهينا إلى ضرورة المصالحة الاقتصادية أولا لمواجهة التحديات الجديدة خاصة مشروعات السوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية. وإذ كان الواقع السياسى والاقتصادى العربى على امتداد العقود الثلاثة الماضية قد حال

سوق عربية مشتركة، حيث يظل الباب مفتوحاً أمام انضمام أى دولة عربية تكون مؤهلة لدخول السوق على أسس اقتصادية وليست سياسية. دون أن نهمل الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس عند قيامها فى الانضمام إلى السوق.

والآن ما هى الخطوط العامة لخطة إحياء السوق العربية المشتركة كما يراها الكاتب من واقع خبرته الطويلة؟

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

أولا ـ لعل بداية الأعمال التمهيدية تتمثل فى تشكيل هيئة من كبار المفكرين الاقتصاديين العرب تراجع كافة الاتفاقيات المبرمة فى إطار العمل العربى المشترك وكذلك القرارات التى اتخذتها المجالس والمنظمات واللجان، مراجعة موضوعية تطال تعديلها أو إلغاءها بما يتفق مع متطلبات المرحلة الجديدة، وتقوم هذه الهيئة التى تضم فى عضويتها ممثلين عن منظمات المجتمع المدنى بوضع ميثاق جديد أو معاهدة للسوق العربية المشتركة تعرض على اجتماع للقمة العربية التى تعقد لمناقشة بند واحد فقط، هو استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك لإقامة السوق العربية المشتركة.

ثانيا ـ تنشئ منظمة السوق العربية المشتركة وتكون نواه جهازها الفنى بدمج الإدارة العامة للشئون الاقتصادية وأمانة مجلس الوحدة الاقتصادية. ويتكون الجهاز التنفيذى للمنظمة من الإدارات العامة التالية:

١ ـ إدارة تحرير التبادل التجارى وتوحيد التعريفة الجمركية

٢ ـ إدارة انتقال الأشخاص والقوى العاملة

٣ ـ إدارة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال

٤ ـ إدارة النقل والترانزيت

٥ ـ إدارة الإحصاء

أما السلطة التشريعية للمنظمة فتكون من مجلس وزارى يجتمع كل ثلاثة أشهر على مستوى وزراء المال والاقتصاد والتجارة، يتابع خطة العمل ويصدر القرارات والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ أركان السوق ومراحلها، بأغلبية الثلثين، ويشرف المجلس على عمل المنظمات المتخصصة. كما نقترح إنشاء برلمان عربى تمثل فيه الدول الأطراف لمراقبة العمل والمصادقة على القرارات وإلزام الحكومات بتنفيذها.

ثالثا ـ يتم تحديد اختصاصات المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية فى مجال إنشاء السوق العربية المشتركة كما نصت عليها الأنظمة الأساسية لهذه المجالس وتم استعراضها فى الباب الأول من الكتاب ومن الأهمية بمكان أن نشير فى هذا الصدد إلى مجلس وزراء الداخلية العرب. فبالإضافة إلى مهامه الأمنية وفقاً لنظامه الأساسى يتولى من خلال الأجهزة المختصة بشئون السفر والإقامة وضع القواعد الموحدة لتيسير تنقل المواطنين العرب وإلغاء سمات الدخول، وإعداد قوائم الممنوعين لأسباب أمنية وقضائية أو صحية من دخول الدول العربية، وتوزيع هذه القوائم

للعمل بها فى منافذ الدخول ـ أى نقاط حدود موانئ ومطارات الدول الأعضاء كما يضع المجلس الإجراءات الكفيلة بتنظيم شئون الإقامة للمواطنين العرب.

كذلك يتم تفعيل الاتحادات النوعية لاسيما الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ممثلاً للقطاع الخاص فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة واتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية فى جهوده الرامية للربط بين البورصات العربية وإنشاء السوق المالية المشتركة واتحاد المستثمرين العرب للترويج للاستثمارات العربية والتعريف بالفرص المتاحة فى الدول العربية وهكذا بقية الاتحادات كل فى مجال اختصاصه. أما اتحاد الأقتصاديين العرب فتدعو الضرورة إلى إحياء دوره فى المشورة وتنظيم ورش العمل الفكرية لدعم جهود التكامل الاقتصادى العربى وتعميق الوعى بمزايا السوق العربية المشتركة.

أما المنظمات العربية المتخصصة ولاسيما منظمة التنمية الزراعية، ومنظمة التنمية الصناعية والتعدين، فيتحدد دورهما فى إعداد دراسات الجدوى ـ كبيوت خبره ـ للمشروعات العربية المشتركة والترويج لها وتنفيذها بالتعاون مع صناديق التنمية العربية والدولية.

وللصناديق والمؤسسات المالية دور متميز فى إنجاز السوق العربية المشتركة. خاصة صندوق النقد العربى فى إنشاء آلية تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فى تمويل مشروعات التنمية والهياكل الأساسية وربط الإقطار العربية مع بعضها البعض.

رابعاً ـ للمدخل الإنتاجى ممثلاً فى المشروعات العربية المشتركة دور مهم فى إنجاز التكامل الاقتصادى إلى جانب المدخل التبادلى، ولابد من إخضاع هذه المشروعات إلى سلطة المجلس الوزارى لمنظمة السوق العربية المشتركة، وتقديم الدعم لها وفتح الأسواق العربية لتبادل منتجاتها، ومدها بالخبرة وتطوير أداتها وإدارتها على أسس تجارية.

خامساً ـ إيلاء دور أكثر تحديداً وفاعلية لمجلس محافظى البنوك المركزية فى تنسيق السياسات النقدية والتعاون النقدى والمصرفى بين الدول أطراف منظمة السوق العربية المشتركة، لاسيما فى مجال تطوير العمل بالدينار العربى الحسابى، وتسوية المدفوعات العربية.

سادساً ـ لايمكن أن ننسى دور الإعلام العربى فى نشر الوعى القومى بأهمية السوق العربية المشتركة والعمل على تنفيذها، من خلال خطة إعلامية قومية يتم وضعها واعتمادها من قبل مجلس وزراء الإعلام العرب، ويجرى تنفيذها فى مختلف الأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة ووسائل النشر من صحف ومجلات.. وتكون محصلة ذلك إيجاباً بتعميق الشعور القومى لكونه عاملاً مؤثراً فى إنجاح المشروعات التكاملية.

سابعا ـ أهمية المشاركة الشعبية فى دعم وتنفيذ السوق العربية المشتركة. فلقد كان لغياب هذه المشاركة تأثير فى عدم بلورة رأى عام ضاغط ومتزايد فى اتجاه التكامل. لذلك فإن توسيع قاعدة المصالح المشتركة من خلال مشروعات التكامل العربى تؤدى إلى تعزيز الالتفاف الشعبى حولها والدعوة لإنجاحها.. وللجمعيات الأهلية والنقابات المهنية دور كبير فى هذا الخصوص.

ثامنا ـ تتولى الجامعات العربية والمعاهد العلمية المتخصصة ومراكز الأبحاث من خلال الاتحادات النوعية التى تجمعها كاتحاد الجامعات العربية واتحاد مراكز البحث العلمى إدخال مادة التكامل الاقتصادى العربى فى المناهج الدراسية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وتشجيع البحث العلمى وإعداد الدراسات المعمقة حول المشاكل والعقبات التى تواجه السوق العربية المشتركة على المستوى الوطنى والقومى ووسائل تذليلها، فذلك هو دور المؤسسات العلمية ودود المثقفين العرب.

وأخيراً فإذا لم يسارع العرب إلى تنظيم أحوالهم السياسية والاقتصادية فى مجال الحكم والعلاقات بين بعضهم بعض، فعبثاً يتوقعون أن يتصرف العالم الخارجى تجاههم بأى احترام[1].

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن
الموضوع الفرعى : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد : ١٥٦٥
المصـــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى	تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/١/٤

السوق العربية المشتركة فى التسعينيات وأهمية التحرك مع نهاية عام ١٩٩٨

تلك دراسة عن السوق العربية المشتركة في التسعينيات تطرح تساؤلا أساسيا هو: هل آن الأوان لتحرك من جديد من أجلها مع انتهاء عام ١٩٩٨ لاسيما بعد التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والأسرائيليين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية؟؟

إن الحلم الأكبر للأمة العربية يستلزم التغلب على أى حساسيات تتعلق بالزعامة والريادة والمصالح القطرية والاستغراق في هموم الذات العربية والاستسلام لآفات الفرقة والخلافات.

كما أن التعامل مع الأمة العربية ككيان قوى سوف يحقق أفضل النتائج على كل الأصعدة وفي نفس الوقت يطرح أشكالا جديدة للتعامل مع قوى الشرق الأوسط.

وكما يقولون ان الحديث عن السوق العربية المشتركة هو حديث القلب وهي كذلك تستحق المحاولة تلو المحاولة دون كلل أو هوان.

حيث يعتبر إحياء فكرة السوق العربية المشتركة التي انطلقت في الأمة العربية منذ منتصف الخمسينيات بمثابة العودة إلى التفكير المنطقي المرتب والمتزن لاحياء التضامن العربي.

ويلزم القول ان إحياء التضامن العربي يعد من أهم الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية على الاطلاق وبغيره يصبح الحديث عن أى هدف أو فكرة عربية مشتركة نوعا من الهراء أو السير في دروب الخيال والبعد عن الواقع.

أبو الحسن عبد الرحمن أبو الحسن

مدير عام الاستثمار ببنك الشركة المصرفية العربية الدولية

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــدد : ١٥٦٥
المصـــــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/١/٤

ويكفي للباحث والمتأمل للواقع العربي أن يرصد ثلاثة ردود افعال رئيسية لاعادة إحياء فكرة السوق العربية المشتركة على الوجدان العربي فيما يلي.

أولا: ان إعادة طرح فكرة قديمة متعثرة وكثيرا ما كان الخلاف حول جدواها لايثير الدهشة او الاستغراب بقدر مايدفع إلى التأمل والحذر في مناطق الفكر العربي التي تحتوى فكرة الاحياء وارتداء الأثواب القديمة للأمة العربية في فترات زاهية ومثمرة من حيث حجم العمل العربي المشترك وجدواه وفاعلياته.

ثانيا: ان البحث عن قيادة حقيقية لهذا العمل المشترك المطروح في ثوب التسعينيات هو الشغل الشاغل للمتأملين لفكرة السوق العربية المشتركة فمن تراه القائد او الرائد الذي ينادي ويجمع ويلتف ويحاور ويشحذ الهمم ويلملم الشتات حول هذه الفكرة التي ليست بجديدة ولاتحتاج إلى افكار جديدة بل انها تبدو كمن يبعث للحياة من بعد رقاد طويل وسكون رتيب على مدى سنوات طويلة من الشتات والتبعثر حول اللامعنى واللاهدف واللاحول ولاقوة في ميدان العمل العربي المشترك.

ثالثا: ان صياغة الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية وليدة المصادفة او المزاج الشخصي لفرد او حاكم في أي من الدول العربية بل انه يعكس الميزان الفعلي للكيان العربي والفكر العربي القويم ولايمكننا ان نستسلم بحال من الاحوال لافكار يحملها الدبلوماسيون والساسة عبر الحقائب ويسافرون يحملونها بين البلدان بعضها البعض دونما سند من إرادة شعبية واستقامة القصد وتخلى عن النزعات الشخصية والمهاترات الفردية والمزاج الخاص لاصحاب تلك الأفكار بل انه تلاحظ من الوهلة الأولى ان السوق العربية المشتركة ١٩٩٧ قد جاءت لتعبر عن دهشة الشارع العربي لهذا الثوب الجديد لحلم قديم من أحلام الانسان العربي الذي تاهت قياداته في التعبير عن واقعه ومتطلباته وكيفية الامساك به.

وبهذه الردود من الأفعال حول فكرة السوق العربية المشتركة يبدو ان الأمر يحتاج إلى الكثير من التوضيح ووضع النقاط فوق الحروف واستجلاء طبيعة الفكرة في ثوبها الجديد وملابساتها ومايحيط بها من تغييرات سواء على المستوى القطرى أو على مستوى التيارات العالمية التي أثرت فكرة التكتل الاقتصادى وقيام تكتلات اقتصادية عالمية في شرق العالم وغربه على حد سواء.

ومن الجلي أن النهوض بفكرة السوق العربية المشتركة ينطوى على بحث خمسة محددات أساسية تحيط بالموضوع من كل الجوانب وتبدو على الوجه التالي.

المحدد الأول: المنظور العام لفكرة السوق العربية المشتركة

وفي هذا الصدد يبدو على الفور أن إعادة طرح مفهوم السوق العربية المشتركة ١٩٩٧ لم يناله أى تغيير عما كان سائدا في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن وأن مفهوم السوق يركز على حرية انتقال العمالة ورأس المال والسلع فيما بين الأقطار العربية دون قيود حاكمة وعلى مدى زمنى متفق عليه تقوم خلالها الحكومات العربية بتهيئة أوضاعها القطرية لتتجاوب مع افكار التوحد والاندماج بصورة تلقائية ومتدرجة حسب شدة ودرجة اليقين بأفكار الوحدة والاندماج الاقتصادى العربي.

ومن هنا كانت افكار السوق العربية المشتركة تسير في خطين متوازيين رئيسيين:

أولهما: السير على نغمة الوحدة الاقتصادية العربية تعبيرا عن الهدف الاستراتيجي الاكبر وهو الوحدة الاقتصادية العربية في مفهومها البعيد والقريب على حد سواء.

ثانيهما: التطويع الهيكلي للأبنية الاقتصادية القطرية لتندمج مع الهدف الأعلى وهو التوحد على المستوى العربي ككل.

وهنا نتوقف أمام ملاحظات أساسية تبدو على الوجه التالي:

ان فكرة الوحدة الشاملة لم تكن تمثل طرحاً عملياً لأفكار القيادات العربية بدليل انها كانت تمثل شعارات رنانة كبيرة تسير في اتجاه بينما الفعل العربي يسير في اتجاه معاكس وهو ما يؤكد ان الوقت لم يكن هو الوقت السليم لهذا التحرك.

ان القصد العربي سواء في فترة الخمسينيات والستينيات كان صافياً ولا تشوبه ما يشوب الطرح الجديد لفكرة السوق العربية المشتركة في التسعينيات ويتضح ذلك من ثلاث وجهات رئيسية:

أولها: ان طرح الخمسينيات والستينيات كان يتم من منظور الحرب مع اسرائيل والامبريالية العالمية وتوحد العرب حول مفهوم التحرر والاندماج والقومية العربية بعكس الحال في التسعينيات حيث السلام مع اسرائيل والعولمة وحيادية فكرة القومية العربية وخلود الصفوة العربية إلى الاستكانة والاقتصار على ردود الفعل دون أن تكون فاعلة في الكثير من قضاياها المصيرية وأبرزها قضية التحرر والسلام في الشرق الاوسط وتحديد الهوية العربية والتغلب على معضلات الامن والإستقرار الداخلي وقضية السلام الاجتماعي على مستوياته العربية والقطرية وقضايا التعليم والدفاع والثقافة الوطنية وتوحدها على المستويات القطرية والعربية

اضف إلى ذلك أن قضايا الأمية والبحث عن الذات العربية في مفترق الطرق الجديد للمسارات الحاكمة للتيارات السياسية العالمية لم تعد في ذاتها قضايا ساخنة مثلها كسائر إرهاصات وابداعات الفكر العربي بعبارة صريحة ان الفكر العربي بمعطياته وروافده صار مختلفا عن الفعل والإنجاز العربي ومن هنا كان التعبير واضحا بان ما نفعله لا نفكر فيه وما نفكر فيه لا نفعل منه شيئا يستحق النظر..

ثانيا: ان طرح التسعينيات يشوبه الكثير من التعتيم فلم يعد العدو واضحاً تماماً أمام شعوبه وزعماء وقادة الأمة العربية وأصبحت الأمة العربية تعرف عدوها سراً ولا تعرفه جهراً وأصبح العدو كلمة يستشعرها العرب ولا يتكلمون عنها ومن هنا في تقديرى يصبح الحديث عن العدو في ظل السلام العربي الاسرائيلى قضية غامضة فنحن نتحدث عن سلام لا نعيشه إلا على قصاصات الصحف وموجات الراديو والتليفزيون وسكوت المدافع بينما الواقع يقول لنا من هو عدونا ومن هو الصديق ونكاد نلمس أعداقنا القومية البعيدة والقريبة.

ثالثا: أن الصلة بين النخبة العربية والإرادة الشعبية للأمة العربية صلة قد لا تكون مرئية ولكننا نلمسها في كل فعل ورد فعل عربي في الكثير من القضايا المصيرية ومن هنا فإن صلة النخبة العربية بجذورها تعد من الأمور التي تحكم مسار الفكر العربي في التسعينيات وضرورة أن تستعيد النخب العربية اتزانها واستعادة ذاتها لتكون مؤثرة على المستويات العليا والدنيا وافقيا أو رأسيا وعلى كافة المحاور الحاكمة للبنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي العربي.

إن الحديث عن السوق العربية المشتركة استسلم لنزعات الوطنية والعروبة وحالة من الوجد والبكائيات على ما فات الأمة العربية طوال السنوات الماضية وأن فكرة السوق الجديدة تمثل الانقاذ للأمة العربية من منظومة الأمن القومي العربي في التسعينيات.

ان إعادة النظر في السوق العربية المشتركة يعيد إلى الأذهان اتفاقية السوق العربية المشتركة التي بدأت بست دول عربية فقط وترك الباب مفتوحاً لانضمام أعضاء جدد بعد ذلك بينما طرح التسعينيات يقوم على حشد كل الدول العربية للانضمام والدعوة إلى مؤتمر قمة عربية لمناقشة الفكرة وبعثها إلى الوجود دفعة واحدة ودون حاجة إلى استشراف الطريق أمامها.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العـــدد : ١٥٦٥

المصـــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/١/٤

المحدد الثاني:
آليات عمل السوق العربية المشتركة

وفي هذا النطاق فإنه من المعلوم ان آليات عمل السوق العربية المشتركة في الستينيات كانت تقوم على أساس السعي لتحقيق انجاز ملموس في الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة بينما الحال في السوق العربية المشتركة في التسعينيات نجده يرتكز في مجرد والسعي إلى توقيع بروتوكولات لعمل السوق في الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث تذهب الأفكار إلى ان تنمية التعاون الثنائي هو خطوة لتأكيد التعاون على المستوى العربي وتأكيد قيام السوق العربية المشتركة دون طرح لأى مفاهيم ابعد واشمل. كما تتجه الأفكار ايضا إلى ان قيام السوق العربية المشتركة هو هدف نهائي في ذاته وهو اقصى طموح المنادين بقيام السوق العربية المشتركة في التسعينيات.

ويبدو ان بعض المنادين بفكرة السوق العربية المشتركة في التسعينيات لا يرون ابعد من موضع اقدامهم وأن طموحات التوحد والزعامة والريادة العربية على المستوى العربي والعالمي تعد من الأمور غير الواردة في أفكارهم على المستوى النظرى او العملي.

ومن هنا تبدو الأفكار متباعدة وكأنها لا تصدق أن العلم سيصبح حقيقة وأن هناك أملا كبيرا ان تتحول هذه الأفكار الى واقع ملموس.

وهذا ما تفتقد إليه الأعمال العربية المشتركة منذ سنوات طويلة.

وهنا لابد من مصارحة أنفسنا بنواحي النقص والمعوقات التي تقابل فكرة السوق العربية المشتركة من خلال طرح السؤال التالي: كيف يمكن للأنظمة العربية غير القادرة على التعامل مع شئونها الداخلية ومشكلاتها اليومية بكفاءة ويسر أن تضطلع بعمل قومي عربي بكفاءة واقتدار؟ حيث أن الحال يقول ان فاقد الشيء لا يعطيه إذ نجد أن النظم العربية تفتقد إلى روح التعاون العملي البناء وضرورة إعداد المصالح المشتركة بالإضافة الى أهمية الالتفاف حول قيادة واحدة لها مصداقيتها ورؤاها بعيدة المدى وهو ما تحاول مصر القيام به وتشجيع الأطراف الأخرى على بذل الجهد في هذا الإتجاه دون حساسيات على أساس من الريادة الواعية عالية الدرجة والحس بنبض وأحلام شعوبنا العربية.

المحور الثالث:
الالتزامات الخارجية

وهنا في هذا الصدد نقصد بالالتزامات الخارجية ما تلتزم به الدول العربية فرادى او مجموعات بأى التزامات مادية أو غيرها للعالم الخارجي بصورة ظاهرة او غيرها من الصور ومدى تعارض هذه الالتزامات بفكرة وطموحات السوق العربية المشتركة ونتساءل : *اين قيادة الأمة العربية في هذه الالتزامات؟*

واين تقف الدول العربية بعضها البعض في تلك الالتزامات وهل تتفق التزامات الأمة العربية في مجموعها مع ما تلتزم به للقوى الخارجية داخليا وعالميا؟

إن النظرة الأولى تقول ان الإدارة المستقلة هي التي تصنع مصائر الأمم وأن التوحد او التباعد مع القوى العالمية يبين الى أى حد تسير أفكار الزعامة والريادة والقدرة على التعامل مع المتغيرات سواء على المستوى العالمي او المحلي..!!

كما ان النظرة الثانية تبين ان التعامل الحكيم مع القوى المحلية والخارجية والسير بميزان معتدل بين تلك القوى جميعها يكسب الإرادة السياسية للأمة ابعادا عملية وقدرة غير عادية على القيادة وتصريف الأمور بفاعلية وكفاءة.

وهنا لابد من التركيز على ثلاث نقاط رئيسية:

أولا: الاستقلالية بميزان عملي ودراسة متأنية .

ثانيا: الأفق المتسع للتعامل مع القوى المحلية والخارجية.

ثالثا: الخبرة والحنكة المباشرة بالموضوع تاريخيا وعمليا.

وقد لا تتفق القوى جميعها ولا يعني هذا ان تبقى القيادة مكتوفة الأيدي مشلولة الفاعلية ولابد من الحركة وتحريك تلك القوى وليس العكس.

كذلك لا يختلف اثنان على ان الزعامة تعني القدرة على التآلف بين القوى جميعها من أجل تحقيق هدف الأمة على المدين البعيد والقريب.

وفي حالة السوق العربية المشتركة فإن هناك الكثير مما يقال في هذه النواحي لا سيما إذا ما تعلق الامر بحركة الشعوب نحو المستقبل.

المحدد الرابع:

وينصرف الى تطويع الهياكل الانتاجية والأبنية الاجتماعية والسياسية القطرية لتحقيق الأهداف القومية العليا.

إن أهداف السوق العربية المشتركة في هذا المجال تتحدد في:

(أ) تيسير انتقال رؤوس الاموال والعمالة والسلع والخدمات فيما بين الدول والبلدان العربية بعضها البعض دون حواجز او قيود جمركية او إجرائية او روتينية.

(ب) تنمية وحفز للتجارة البينية العربية.

(جـ) تشجيع الاستثمار العربي المشترك لزيادة النمو والإنتاج الذى سيسمح بزيادة التبادل التجارى لأن الدول العربية تستورد معظمها سلع من الخارج لا تنتج في الدول العربية ولابد من كسر ذلك.

(د) تنمية التعاون والتبادل بين الأمة العربية والعالم الخارجي.

(هـ) عدم العزلة عن العالم الخارجي والتعاون مع التكتلات العالمية بندية وكفاءة وثقل ووزن كبير على قدم المساواة.

(و) اتباع سياسات اقتصادية قطرية تهدف الى التوحد مع الهدف الأسمى وهو قيام السوق العربية المشتركة وتحولها الى قوة فاعلة.

(ن) إزالة الحواجز بين سياسات التنمية العربية لتقوم على أساس التكامل وليس التنافس بين بلدان الأمة العربية.

(ل) توحيد السياسات المالية والنقدية والجمركية والجنسية والعمالة بين بلدان الأمة العربية.

ومن هنا فإن تحقيق هذه الأهداف على المستوى القطرى يستلزم تطويع الهياكل الانتاجية والأبنية السياسية والاجتماعية للهدف الأعلى وهو هدف قيام السوق العربية المشتركة

ولكن واقع الحال يؤكد ان الأنظمة العربية تحمل فكرة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق أهداف قطرية اى أن العكس هو الذى يحدث فبدلا من أن تسير الأمة نحو هدف قومي عربي نراها تشد الأهداف القومية الكبرى الى دائرة المحلية والقطرية وهنا لابد من التأكيد على أهمية الاعداد الجيد لأعمال القمة التي ستوقع على اتفاقية السوق العربية المشتركة ولاتترك لأجهزة بيروقراطية او تقليدية ماتت في ادراج مكاتبها على مدى السنوات الماضية أحلام الأمة العربية في الاندماج والوحدة.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العدد : ١٥٦٥
المصدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

المحدد الخامس: الاتفاقية المنشئة للسوق العربية المشتركة

ينبغي عند إعداد اتفاقية لقيام السوق العربية المشتركة أن تتضمن المباديء التالية:

أولا: النص صراحة على مفهوم وإطار السوق العربية المشتركة وأنها تشمل انتقالات رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد بين البلدان العربية الموقعة على الاتفاقية.

ثانيا: أن يتحدد أفق زمني معقول ليحقق أهداف ومراحل إنشاء السوق العربية المشتركة حيث لابد أن تشمل ثلاث مراحل أساسية على الوجه التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة الصياغة والتوقيع على الاتفاقية وهى السنة الأولى

المرحلة الثانية: اعداد الهياكل الاقتصادية لأهداف تحرير انتقالات السلع ورؤوس الأموال والعمالة وإقامة الاستثمارات المشتركة وتعديل التشريعات القطرية بما يتفق مع الهدف الاستراتيجي لاقامة السوق العربية المشتركة واتخاذ الخطوات المشتركة لاقامة كيانات مشتركة على طريق العمل المشترك

المرحلة الثالثة: وهى مرحلة التوحد والاندماج الكامل وإزالة الحواجز الجمركية والسياسية وقيام عملة عربية موحدة ومجالس للتعاون والوحدة على كل المستويات والبدء في توحيد النظم السياسية ونظم التشغيل والعمل والانتاج

وهذه مرحلة بعيدة فى المستقبل وستتخذ وقتها الكافى حتى تتحقق وتتغلب على صعوباتها العديدة وهاهى أوربا الموحد تتعثر فى هذا الاتجاه وتلك المرحلة على وجه التحديد

وقد راعينا فى تقديرنا للفترة اللازمة لاقرار التعديلات فى النظم والبنيان التشريعى لانتقالات رؤوس الأموال والسلع والأفراد أن تتفق مع مجمل التطورات على المستوى العالمى وبصفة خاصة اتفاقية الجات ١٩٩٤ وبداية سريانها على المستوى العالمى بعد الفترات الانتقالية التى تمنحها للاعضاء وبحيث تتفق مع النسق العالمى ولاتخرج الاتفاقية العربية لاقامة السوق المشتركة عن التطورات العالمية فى هذا المجال ولاتعتبر نشازا على المستوى الدولى

ثالثا أن تراعى الاتفاقية التدرج فى تنفيذ بنودها وعدم المفاجأة بتشريعات أو إجراءات غير محسوبة وعدم إرباك الاقتصادات العربية القطرية بأى قرارات علوية مفاجئة

رابعا: النص فى الاتفاقية على كل العناصر المشتملة على بنود السوق المشتركة وعدم ترك أى مساحة للاجتهاد أو الخروج على الاتفاقية فى أى من الدول التى ستوقع عليها إلا فى حالات الضرورة القصوى ووفقا للمستجدات على الساحة العربية

خامسا: النص على تكوين مجلس للسوق العربية المشتركة يبدأ فى خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ويتولى كل النواحى الإجرائية والتنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة

سادسا: النص على الا يكون مجلس السوق العربية المشتركة تابعا لأى من الحكومات العربية، وأن يكون هيئة عربية مستقلة لها حصاناتها وهيئتها الكاملة وتمثيلها فى المحافل الدولية ولابد أن ينبثق من داخل البيت الأم للأمة العربية من داخل الجامعة العربية حتى لايكون هناك تضارب فى الاختصاص.

سابعا: النص صراحة على وضع ديباجة خاصة بالاستثمارات العربية المشتركة وكيفية انتقالها من بلد إلى بلد دون قيود ومنحها مزايا وميزات تفضيلية اكبر مما هو متاح فى القوانين القطرية بحيث تكون الاستثمارات العربية المشتركة مميزة ولها حوافز كبيرة وضمانات مؤكدة من خلال النظم والقوانين العربية

ثامنا: النص فى الاتفاقية على أن الوحدة العربية هى الهدف الاشمل لقيام السوق.

تاسعا: صياغة بروتوكول تنفيذى أو لائحة تنفيذية لاتفاقية السوق العربية المشتركة توقع عليها الدول العربية الموقعة جنبا إلى جنب مع الاتفاقية المنشئة للسوق العربية المشتركة

عاشرا: توضيح الفارق بين قيام السوق العربية المشتركة وبين المجالس أو الهيئات العربية كمجلس التعاون الخليجى ودول اعلان دمشق والجامعة العربية وتوضيح الشخصية الاعتبارية لمجلس السوق العربية المشتركة

خاتمة:

إن إقامة السوق العربية المشتركة ينبغى أن يسبقها تحقيق للإرادة السياسية العربية ونجاح ملحوظ فى التغلب على مشكلات ركود وبطء وتهديد السلام فى الشرق الأوسط.

وبغير النجاح فى هذا يصبح الحديث عن السوق العربية المشتركة مجرد ملء للفراغ السياسى العربى ومحاولة لاستجداء تأييد الشارع العربى

كذلك لا يفوتنا التنويه بان قيام السوق العربية المشتركة مرهون بكسب مساحة اكبر من التأييد السياسى الدولى والنجاح فى التعامل مع القوى

وهنا لابد من النظر الى أن قيام السوق العربية المشتركة ليس معناه التوقيع على الاتفاقية أو عقد القمة بل هو إخلاص تام للنيات فى اقامة مجتمع عربى قوى وانتهاج عمل مشترك عربى على مستوى راق

ولابد ان نشير الى نقطتين هامتين

أولاهما: أهمية أن يسبق إنشاء السوق التبادل التجارى الفعلى بين الدول عن طريق لقاءات بين المؤسسات التجارية فى البلاد العربية من غرف تجارية وصناعية وغرف سلعية وجمعيات رجال الأعمال لأن هذه المؤسسات هى المنفذة حتى تتكون الفورة لإنشاء السوق

ثانيتهما: التركيز على اهمية إنشاء مناطق حرة مشتركة ومناطق لتجارة الترانزيت بين اكبر عدد من الدول العربية

وهنا لابد من الاشارة الى ان الطرح الجديد مع نهاية عام ١٩٩٨ وتكرار المحاولة بين الدول العربية بعضها البعض على امل الوصول الى اتفاق بين النوايا تعيش الثقة فى المستقبل القريب والبعيد للأمة العربية. إن النجاح فى إحراز تقدم فى مسألة السوق العربية المشتركة فى الجولة الجديدة عام ١٩٩٨ انما ترتهن بالأمور التالية.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــدد : ١٥٦٥
المصـــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/١/٤

١ . الصدق فى التوجه والاخلاص الكامل لإرادة الامة العربية قاطبة وليس لبلد او مجموعة بلدان او محور بين بضع دويلات عربية.

٢ . إعطاء الجامعة العربية الريادة والفاعلية لتكون بحق بيت العرب كما يحلو للبعض ان يسمونها بذلك.

٣ . الحيطة والحذر من مكامن الخطر فى الحركة نحو إنجاز هذا العمل واهمها الزعامة والاستراتيجيات الكبرى ومحاور العمل والاتصال مع القوى الكبرى فى العالم

٤ . إعطاء مصر وزنها الحضارى دون حساسيات والتبسط فى نيل المقامات الكبرى لمن ينفذون هذه الاستراتيجية العملية ويمسكون فى ايديهم احلام وطموحات الأمة العربية واستحقاقهم لهذا الشرف

٥ . عدم الانعزال عن الشارع العربى فى الجملة والتفصيل وتحسس نبض الجماهير وعدم الاقتصار على الاتصال الاعلامى او السياسى او الاقتصادى بل لابد ان يتجاوز الامر ذلك كله الى الموروث الحضارى للأمة العربية ودعامتها الإسلام.

٦ . إعطاء المملكة العربية السعودية دورها الريادى كمحور وقلب للعديد من الحركات والفاعليات والمؤثرات فى العمل العربى المشترك.

٧ . التفاعل مع النظام الكونى الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دون تخط أو تجاوز للدور الأوروبى الذى يكمل المسيرة ولا ينتقص منها.

٨ . ترك زمام الأمر للدبلوماسية الشعبية التى تقوم على اساس الحركة بين الشعوب وليس بين موظفى الادارات الخارجية وإكساب الحركة الطابع العقلانى والموضوعى على اساس ان السوق العربية المشتركة هى حلم الشعب العربى وينبغى ان تترك إدارته وتنفيذه للإدارة الشعبية دون انعزال عن الدور المؤثر والهام للحكومات العربية إذا ما اخذت الزمام الحقيقى وتحركت جنبا الى جنب مع شعوبها من خلال النقابات وغرف الصناعة والتجارة والاحزاب السياسية فى الأمة العربية ورجال الأعمال والشباب.

٩ . تناول مسألة السوق العربية المشتركة كمشروع قومى عربى وليس صفقة او ابرام اتفاق ثم يذهب كل الى حال سبيله.

١٠ . إصلاح ذات البين بين الأنظمة العربية المتناحرة وإعطاء القلب والوجدان العربى لروح التآلف ونبذ الفرقة والخلاف والتنبه لمشكلات العرب الرئيسية فى الامن والسلام العادل ومواجهة قضايا التنمية وحل مشكلات البطالة وإزالة الحواجز والأصنام الفكرية البالية التى يعبدها البعض على حساب وحدة الصف العربى.

وختاما فإنه يجدر القول ان السوق العربية المشتركة ينبغى ان تكون حلمنا القومى الذى يستحق السعى اليه عاما بعد آخر ويوما بعد يوم فى دأب وإخلاص ويقين بان هناك احلاما كبيرة يمكن ان تتحقق بغض النظر عن الزعامة والريادة وشكليات الادارة السياسية التقليدية. ■ ■

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحى المصرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	٢٥١٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٥/٩

بعد مطالبات عديدة من أعلى السلطات العربية

هل آن الأوان لكى تقوم السوق العربية المشتركة ؟

يحيى المصرى

فى منتصف الشهر الماضى صدر البيان المشترك لكل من الرئيس حسنى مبارك والشيخ زايد آل نهيان والذى طالب بضرورة وأهمية وجود إدارة قوية لقيام السوق العربية المشتركة، خدمة للمصالح العربية العليا ولمستقبل الاقتصاد العربى، وقد ركزت مباحثاتهما فى أبو ظبى على العمل من أجل قيام هذه السوق فى أسرع وقت ممكن وعدم تأجيلها لأى سبب من الأسباب.

وفى نفس الوقت اجتمعت فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اللجنة التنفيذية الخاصة بالسوق العربية المشتركة وبحث المشاركون فى الاجتماع إنشاء آلية للانتساب إلى السوق تكون مفتوحة لجميع الدول العربية التى لم تنضم بعد إلى اتفاقية السوق التى أعدت منذ عام 1964، وانضم إليها منذ ذلك التاريخ سبع دول فقط هى الأردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن، وقد قام المجتمعون أيضا بوضع برنامج زمنى لاستئناف تحرير التجارة بين دول السوق - يبدأ فى يناير عام 2000 على ثلاث مراحل وينتهى فى آخر عام 2002.

وقبل ذلك بحوالى شهر كان الرئيس حسنى مبارك قد طالب أمام أعضاء الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب فى شرم الشيخ بضرورة تحقيق السوق العربية المشتركة حيث تتصدر أولويات عمله فى المرحلة القادمة، وقد شدد سيادته على المطالبة بها على أساس أن تحقيقها أصبح أمرا حيويا ومسألة حياة وبقاء للأمة العربية، وهى الأساس الأقوى والمدخل الطبيعى لقيام كتلة اقتصادية عربية تحمى الأمة العربية وتجنبها أزمات اقتصادية ظهرت فى مناطق إقليمية عديدة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وعوائده بشكل كبير خلال السنة الأخيرة.

وكان عدد كبير من المنظمات والمؤسسات العربية المشتركة قد طالب على مدى السنوات الطويلة السابقة بتحقيق السوق العربية المشتركة فى أسرع وقت ممكن، ومن بينها منظمة العمل العربى التى وضعت برنامج عملى لتنفيذها ولكنه لم يتم لضعف سلطاتها التنفيذية، وكذلك الاتحاد البرلمانى العربى الذى أصدر أثناء اجتماعه بصنعاء فى أغسطس الماضى توصية نصت على أن يقوم كل برلمان عربى بإنشاء آلية لمتابعة إنشاء السوق مع حكومة كل دولة عن طريق لجنة برلمانية خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض وتتولى متابعة خطوات الإنشاء ودفع قيام السوق.

إن هذه المطالبات من أعلى السلطات فى الدول العربية لم تأت من فراغ، وإنما جاءت نتيجة لأوضاع وتنظيمات دولية وإقليمية جديدة تفرض تحقيق السوق العربية المشتركة، وقد تمثلت أغلبها فيما يأتى:

أولا: تنفيذ التعاون الاقتصادى الأوروبى الذى بدأ يأخذ طريقه العملى عام 1974 بإنشاء المجلس الأوروبى الذى خطط لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وقد أنشىء فعلا مجلس الوزراء الأوروبى الذى نجح فى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث كان يضم خبراء للحكومات الأعضاء ويقوم بوضع التنظيمات المطلوبة ويعالج المشكلات الإقليمية التى كانت تظهر بين الدول الأعضاء، كما أنشأ جهازا فرعيا فى كل عواصم هذه الدول يتولى المساهمة فى معالجة هذه المشكلات ويضع الخطوط الرئيسية للتعاون بين الأعضاء وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

وقد استطاع هذا المجلس القيام بتنسيق وتوحيد السياسات بين الدول الأوروبية وإعلان السوق الأوروبية المشتركة التى تولت العمل فى تحويل السوق المشتركة إلى سوق أوروبية موحدة اعتبارا من عام 1993، وذلك باستثناء القطاع النقدى الذى تأخر تنسيقه لاختلافات كبيرة فى السياسات النقدية للدول الأعضاء، وإلى أن تم فى أول يناير الماضى إعلان صدور العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» وإنشاء البنك المركزى الأوروبى الذى يضع السياسات النقدية للجماعة الأوروبية ككل باستثناء أربع دول فقط من بينها انجلترا التى امتنعت عن الانضمام إلا بعد معالجة المشاكل النقدية التى تواجهها والحصول على موافقة شعبية بذلك.

العولمة..

ثانيا: التمهيد القوى لإلغاء الحواجز التجارية والمالية والبشرية بين جميع دول العالم عن طريق ما يسمى بالعولمة، وهو نظام تطالب به وتهتم بتحقيقه الدول الغنية للإبقاء على مستواها الاقتصادى المتقدم والعمل على زيادته مستقبلا - وبصرف النظر عن وضع الدول الفقيرة التى تسعى للنمو!

وقد وصلت البحوث الحديثة التى أعدت فى الدول الغنية مؤخرا إلى أن تحسين المستوى الاقتصادى للدول النامية لا يتم إلا على حساب خفض المستوى الاقتصادى للدول الغنية! وبالتالى فإن الدول السبع الصناعية الكبرى التى تمثل الدول الغنية، وإن كانت تطالب بمعالجة الفقر والبطالة فى الدول النامية، فإنها تهتم أولا بشعوبها عن طريق إرساء سياسات اقتصادية دولية ونظام اقتصادى عالمى لا يراعى الشعوب الفقيرة بقدر ما يراعى شعوبها، وهو ما يجعل الاهتمام بتنمية الدول الفقيرة من قبل الدول الغنية أقل فى مستواه وأكثر فى إهماله.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : يحي المصرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العـــــدد : ٢٥١٦
المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٥/٩

إن العولمة تعنى في مفهومها الصحيح أن يتحول العالم إلى سوق واحدة ودولة واحدة قد يكون فيها الفقير، وقد يكون فيها الغني، ولكن الفجوة لا يمكن أن تصل إلى خمسين ضعفا فى المتوسط كما هو عليه الوضع الحالى، غير أن ذلك لا يهم الدول الغنية، التى تقف بشدة مع الإبقاء على مستواها الاقتصادى الراهن دون تخفيضه، حتى وإن تطلب الأمر استنزاف ثروات الدول النامية بأشكال غير مرئية أمام الدول النامية والتى لا تكون واضحة ولا تظهر على مائدة المفاوضات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ولا فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية التى تختفى فيها بعض الحقائق الاقتصادية.

ثالثا: ومن المتغيرات الدولية التى لم تكن فى الحسبان حتى وقت قريب، قيام الأزمات المالية والنقدية فى بعض مناطق العالم، والتى بدأت بأزمة المكسيك وأدت إلى هروب رؤوس الأموال منها وتوقف الكثير من المشروعات الإنتاجية، ولولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الأزمة لاعتبارات عديدة، منها أن المكسيك عضو فى منطقة التجارة الأمريكية الحرة، ومنها التخوف من تزايد المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وما يشكلونه من خطورة على الأمن والنظام الأمريكي بوجه عام.

لقد أكدت الأزمات النقدية والمالية التى ألمت ببعض دول العالم فى السنوات الأخيرة أن الدول لا تستطيع أن تعيش منفردة، وإنما يتعين أن تكون ضمن تنظيمات إقليمية تحميها من أخطار قادمة من الخارج خاصة من دول تعتقد أنها مازالت تعيش فى عصور الاستعمار، وهى العصور التى قامت فيها الدول الاستعمارية بامتصاص ثروات شعوب الدول الفقيرة، وإن كانت قد خرجت عسكريا منها فإنها تركت أنظمة وذيولا تحكم هذه الشعوب أو تكون على صلة كبيرة بالطبقة الحاكمة فيها بحيث تستطيع شراءها أو على الأقل إقناعها بالمثل القائل «عش ولا تدع غيرك يعيش.. إذا كان سيأخذ منك ولا يعطيك» وهو ما يطبق حاليا بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبصرف النظر عن كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية.

المشروعات الكبيرة

رابعا: إننا نعيش حاليا فى عصر ما يسمى «باقتصاديات الحجم» فالاقتصاد الصغير يذوب أمام الاقتصاد الكبير، والمشروع الكبير يأكل المشروع الصغير، وليس معنى ذلك أن المشروعات الصغيرة لم يعد لها وجود، خاصة وقد كانت الأساس الذى قام عليه الاقتصاد اليابانى والذى مازال يشكل فيه ما يقرب من 70٪ ويمتلكه أفراد يعمل مع كل فرد منهم ما لا يزيد على خمسين عاملا. ولكننى أقصد أن المشروع الكبير اتسع أكثر من اللازم فى السنوات الأخيرة وأصبح فى طريقه إلى السيطرة الاقتصادية التى تبعده عن أخطار المنافسة وتحمى أرباحه، خاصة تلك المشروعات الكبرى التى تمتلكها شركات متعددة الجنسية والشركات الكبرى التى اندمجت مؤخرا.

إن المشروع الإنتاجى الذى يعمل داخل دولة عربية واحدة لا يستطيع منافسة مشروع يعمل فى نفس النشاط الإنتاجى داخل المنطقة العربية ككل، حيث تمتد فروعه إلى أغلب الدول العربية المستهلكة لنفس المنتج، وبالتالى فإن تحويل السوق من سوق محلى إلى سوق إقليمى ودولى إن أمكن يعطى الاقتصاد العربى قوة لا يستهان بها وحتى لا تتحول المنطقة العربية إلى منطقة مستوردة وتصبح سوقا تابعا للدول الصناعية الكبرى.

لقد تمت السوق الأوروبية المشتركة والتى تحولت فى عام 1993 إلى سوق أوروبية موحدة عن طريق الهيئة الأوروبية التى أصبحت «المفوضية الأوروبية»، وهى تماثل جامعة الدول العربية، والفرق بينهما لا يلاحظ إلا فى أسلوب العمل والإدارة، حيث كان العمل يدور هناك بشكل جدى لصياغة خطوات إنشاء السوق الأوروبية ويستمر يوميا خلال الأربع والعشرين ساعة دون أن تطفأ الأنوار فى مبانى الهيئة، وكان يشترك فى الصياغة جميع الهيئات الأوروبية المهتمة بتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، تحت إدارة وتنظيم الهيئة الأوروبية المنوط بها إتمام مشروعات إنشاء السوق.

ولا أعتقد أن جامعة الدول العربية وهى مسئولة عن تحقيق التعاون الاقتصادى العربى، تقل فى حجمها أو فى عدد العاملين فيها عن الهيئة التى حققت السوق الأوروبية المشتركة فى سنوات قليلة، حيث يرأسها رجل فاضل له تاريخه فى التضامن العربى والعلاقات العربية، ولا ينقصه سوى اختيار مجموعة عمل من الخبراء العرب تتولى الاتصالات اللازمة والصياغة ومتابعة خطوات التنفيذ بعيدا عن الذين عملوا وشاركوا من قبل فى هذا العمل دون جدوى.

مجموعة عمل تعمل بالأساليب الحديثة والأمينة وفقا لخطة محكمة وحاسمة تضعها جامعة الدول العربية ويعتمدها الملوك والرؤساء العرب فى اجتماع لا يضم سواهم والعاملين بالسكرتارية، ومن هذا الاجتماع يتكون المجلس الرئاسى للسوق العربية المشتركة الذى يتعين أن تنفذ قراراته على كل الدول الأعضاء.

كما يقترح تشكيل مجموعات فنية عن طريق هذا المجلس الرئاسى تتولى إعداد أنظمة السوق العربية المشتركة فى كل النواحى الاقتصادية والإنتاجية والنقدية والمالية خلال برنامج زمنى محدد.

على أن يكون مفهوما أن تحقيق السوق العربية المشتركة لا يشمل فقط إعفاءات جمركية وضرائبية كما يعتقد البعض، وإنما يتضمن إنشاء كيان اقتصادى عربى جديد يبدأ بإنشاء مشروعات إنتاجية لتنمية الأقاليم العربية الفقيرة ويؤدى إلى التقارب فى الأساليب والسياسات والمناهج العربية التى تصبغ المفاهيم الأصلية بين الدول العربية وعلى جميع أبناء الشعب العربى، وبالتالى تنشىء السوق العربية الواحدة الكبيرة بين الأشخاص والسلع والأموال وفى الخدمات والعمل والملكية وجميع الحقوق الأخرى، وذلك عن طريق المجلس الرئاسى العربى المقترح الذى يستطيع إنشاء الكيان الاقتصادى العربى الجديد مثلما فعلت الهيئة الأوروبية عندما أنشأت السوق الأوروبية المشتركة فى فترة زمنية قصيرة.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٣٧
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	يوليو ١٩٩٩

دور مصر فى تفعيل مشـــروع الســوق العـربية المشتركة



أحمد يوسف القرعى

كان قرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نقطة انطلاق جديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة، فقد حظى المشروع فى السنوات الثلاث الأخيرة باهتمامات الفكر السياسى والاقتصادى وأدبيات الإعلام العربى من ناحية، وموافقات حكومات الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظى المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت فى إنشاء آليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات السوق العربية المشتركة.

والمقال يتناول الدور المصرى فى سياق هذا التحرك العربى الجديد من خلال العرض التحليلى لوثيقة مجلس الشعب المصرى بشأن مشروع السوق العربية المشتركة وهى الوثيقة التى أعدتها اللجنة الخاصة التى أنشأها المجلس استجابة لقرار الاتحاد البرلمانى العربى (مارس ١٩٩٨) بإنشاء آلية لتوفير المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لإخراج مشروع السوق الى حيز الوجود.

ونقطة انطلاق الدور المصرى فى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة عندما قاد الرئيس محمد حسنى مبارك فى قمة القاهرة العربية (١٩٩٦) الدعوة لإحياء صيغ التكامل الاقتصادى العربى من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى على طريق إقامة مشروع السوق العربية المشتركة، ووجدت دعوته استجابة سريعة من قادة ورؤساء الدول العربية، وأصدرت القمة توجيهها بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما.

وواكبت عملية التحضير لإقامة منطقة التجارة الحرة مواصلة الرئيس مبارك لدعوته لإقامة السوق العربية المشتركة، ومن كلماته أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى (١٥ نوفمبر ١٩٩٧) :

"إننا نرى أن اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية أو ترفا، كما أننا ننطلق فى نظرتنا من أن الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة، أو حرمان أى شعب عربى من مستوى الدخل الذى ينعم به، لأن التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا ينتقص، يقوى ولا يضعف، يعزز ولا يبدد، وهو تكتل دعم وتجديد لا انتقاص وتجريد، لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها".

وإيمانا من القاهرة بضرورة وأهمية مشروع التكامل الاقتصادى العربى لم تتردد فى العمل على إحيائه على مستوى محاور ثلاثة تتكامل مما عبر عنها تقرير مجلس الشعب المصرى فيما يلى :

المحور الأول : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وهى أحدث المحاور الثلاثة، فهى نتاج قرار القمة العربية السابق الإشارة اليه، وتنفيذا لقرار القمة تم اعلان قيام منطقة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٣٧
المصـــــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يوليو ١٩٩٩

التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) يتم بمقتضاه تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، بشكل تدريجى على عشر سنوات، بدأ تنفيذه اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ بواقع ١٠٪، وذلك لإعطاء فرصة للصناعات الوطنية فى الدول الأعضاء لكى تواءم نفسها تدريجيا لمواجهة المنافسة الخارجية.

وتطبق ١٤ دولة عربية حاليا التخفيضات الجمركية طبقا للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بواقع ٢٠٪ من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر. (١٠٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨، ١٠٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩) والدول العربية التى قامت بالتنفيذ هى : مصر، الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب.

هذا ويقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاشراف على تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم فى التطبيق واتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أية عقبات تعترض التنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن التطبيق.

ويعدد تقرير مجلس الشعب المصرى أهداف ومزايا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلى :

– تمثل مناطق التجارة الحرة اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لإقامة أى تجمع اقتصادى يسهم فى دعم القوة التنافسية لأعضاء المنطقة مجتمعة أو منفردة، فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتشجع على قيام المؤسسات المالية غير المصرفية لخدمة أغراض الاستثمار والتنمية، خاصة شركات التأجير التمويلى وربط السياسات الضريبية بمجالات الاستثمار.

– تهدف اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو أعباء مالية مصطنعة، وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال لعناصر الانتاج بأرخص الأسعار وأيسر الشروط.

– كما تهدف المناطق الحرة الى دعم الاستثمار الأجنبى فى الدول الأعضاء، وخلق فرص عمل جديدة، وتمكن الدول أطراف المنطقة الحرة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال تعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية، مثل الجات وغيرها، لأن هذه الاتفاقيات تقرر مزايا تفضيلية للكيانات الاقتصادية لا يتاح مثلها للدول منفردة.

– وتوضح نظريات التكامل الاقتصادى أن تطور تطبيق منطقة التجارة الحرة، يعنى التحرير الكامل فى نهاية المطاف، لكل أو معظم السلع والخدمات محل التبادل التجارى من كافة أنواع الرسوم والقيود الجمركية وإعطاء الفرصة كاملة للأثر الإنشائى للتجارة ليحدث نتائجه فى تغليب عوامل الكفاءة الانتاجية لصالح المستهلك والإفادة من عناصر المزايا النسبية واقتصاديات السوق.

كما أن تحرير وتنمية التجارة ليس مجرد تدفقات سلعية أكبر بين دول منطقة التجارة الحرة، سواء بالمقاييس المطلقة أو النسبية، ولكنه يؤدى من خلال ذلك الى توفير المبررات والظروف المواتية لتحريك المداخل الأخرى للتكامل، من خلال التفاعل والتدابير المشتركة لتسريع هذا التكامل. ومن شأن كل ذلك أن يؤدى تدريجيا الى إيجاد واقع جديد من المصالح المشتركة فى منطقة التجارة الحرة.

وكما يوضح تقرير مجلس الشعب المصرى الأهداف والمزايا التى تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنه يحذر أيضا من السلبيات والمشاكل فيما يلى :

١- لم يتضمن برنامج المنطقة أى خطة لتطوير المنطقة أثناء فترتها أو بعدها الى مراحل أعلى من التكامل الاقتصادى، أى الى اتحاد جمركى، ثم سوق مشتركة.

٢- قد تحدث فى سياق عملية تحرير التجارة آثار سلبية على بعض قطاعات الانتاج أو المشروعات المنتجة للسلع تهدد باضطراب السوق نتيجة للمنافسة فى سوق مفتوحة بين المنتجات المحلية ومثيلتها المستوردة من دول أطراف أخرى، وتزداد هذه الآثار حدة فى حالات الدول الأطراف الأقل نموا. كما أن هناك آثارا اضافية تترتب على توحيد التعريفات الجمركية، إذا ما تم قيام اتحاد جمركى، قد تعانى منها الدول الأطراف التى تعتمد مواردها المالية اعتمادا كبيرا على حصيلة الرسوم الجمركية من تعريفات مرتفعة، بعد أن تنخفض مستويات التعريفة، ومن ثم مواردها من الرسوم . إلا أنه تتم مواجهة مثل هذه الحالات بتدابير خاصة مؤقتة.

٣- عدم وجود تجانس فى الهياكل الاقتصادية لدول المنطقة حيث يتبنى عدد من الدول سياسة الاقتصاد الحر، بينما توجد دول أخرى أعضاء لازالت تقوم سياستها على أساس الاقتصاد الموجه، وتستخدم القيود الجمركية وغير الجمركية للتحكم فى تجارتها الخارجية وحماية الصناعة الوطنية. وتعتبر القيود غير الجمركية (الكمية والاستيرادية والنقدية) مخالفة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى وبرنامجها التنفيذى الذى ينص على الإلغاء الفورى لكافة القيود غير الجمركية.

٤- عدم وجود مؤسسات تتحكم فى صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن استمرارية السياسة الاقتصادية والتجارية تجاه الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة، إذ لا يتوافر فى بعض الدول الأعضاء نظام مؤسسى يقوم على أساس المؤسسات التى تصدر القرارات النابعة من استراتيجية ثابتة ونتيجة لدراسات تحليلية متعمقة، بحيث لا تتغير هذه القرارات بصورة مفاجئة غير متوقعة، مما يؤثر على المصالح المشتركة للأعضاء.

٥- عدم النضج المؤسسى وانخفاض مستوى الكفاءة

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــــدد :	١٣٧
المصـــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	يوليو ١٩٩٩

الفنية، إذ لا يتوافر لدى بعض الدول الأعضاء النضج المؤسسى للمؤسسات التنفيذية القائمة للأجهزة التى تهيمن على التجارة الخارجية ويؤدى ذلك الى التفاوت فى تطبيق القرارات، وعدم الشفافية فى المعاملات.

٦- عدم وجود قواعد منشأ عربية تفصيلية تحدد ما هى السلعة التى تكتسب صفة منشأ الدولة، وهو ما يؤدى الى وجود تلاعب عن طريق وضع علامات صنع محلية "تكت" مزورة على السلع المستوردة من الخارج وإعادة تصديرها لبلد عضو فى المنطقة، الأمر الذى يضر بالصناعة الوطنية لهذه البلد، خاصة وأن القواعد العامة المطبقة حاليا والتى تحدد القيمة الوطنية المضافة بـ ٤٠٪ لا تمنع حدوث مثل هذا التلاعب.

٧- عدم وجود مواصفات قياسية عربية إلزامية للسلع المختلفة تطبق على السلع المتبادلة.

٨- ضخامة الطلبات التى تتقدم بها الدول العربية لإستثناء عدد من السلع من أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويرجع السبب فى ذلك الى أن عدم وجود قواعد منشأ عربية تفصيلية ومواصفات قياسية الزامية للسلع أدى الى تخوف عدد من الدول العربية من بعض السلع الواردة اليها من بعض الدول الأعضاء، والتى لا تتوافر فيها صفة المنشأ ولا المواصفات القياسية مما يضر بصناعاتها الوطنية. لذلك فقد تقدمت عدة دول عربية، من بينها مصر والأردن وسوريا والمغرب وتونس، بطلبات لإستثناء عدد من السلع من سريان أحكام منطقة التجارة الحرة عليها. وقد لوحظ أن هناك مبالغات كبيرة فى طلبات الإستثناءات، الأمر الذى يؤثر سلبا على فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من إقامتها.

وتجدر الإشارة الى أنه قد تقرر إعادة طلبات الاستثناء المقدمة من الدول الأعضاء اليها لإعادة دراستها وتقليصها، وإعادة التقدم بها فى ضوء الشروط والضوابط التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وعلى أن تتضمن هذه الطلبات المبررات والظروف الداخلية لها، وأن يرتكز طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحصول الضرر أو أن يكون هناك تهديد بحدوث ضرر، وأن يمنح الاستثناء للسلعة لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبحد أقصى أربع سنوات، وللجنة التنفيذ والمتابعة صلاحية تقليص هذه المدة إذا ما اتضح انتفاء حاجة السلعة للاستثناء، وألا يزيد حجم السلع المستثناه عن ١٥٪ من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابى للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء.

٩- عدم تماشى أحكام بعض اتفاقات اقامة مناطق تجارة حرة ثنائية مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علما بأن هذه الاتفاقية تمثل الحد الأدنى من التعامل التفضيلى بين الدول العربية، ولا يجوز أن يقل مستوى التعامل الثنائى أو المتعدد الأطراف للدول العربية خارج الاتفاقية عما تقدم من تعامل تفضيلى. فنجد أن اتفاق منطقة التجارة بين مصر والمغرب مثلا ينص على أن يتم الانتهاء من اقامة المنطقة خلال فترة اثنى عشر عاما، وأن الاتفاقيات الثنائية بين كل من مصر والأردن، ومصر ولبنان تتضمن استثناء لعدد من السلع من التحرير التدريجى بما لا يتماشى أيضا مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى وبرنامجها التنفيذى، الأمر الذى يعد مخالفة صريحة لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

١٠- تعتبر الرزنامة الزراعية (مواسم الانتاج) إحدى العقبات الهامة التى واجهت منطقة التجارة الحرة خلال العامين الماضيين حيث قامت أغلب الدول العربية بتقديم بيان بالسلع الزراعية التى ترغب فى استثنائها من تخفيض الرسوم الجمركية خلال فترة الانتاج. وحيث أن طبيعة الانتاج الزراعى العربى متشابهة خلال فترات العام، لذا فإننا نجد أن مواسم الانتاج ونوعية المحاصيل متشابهة فى كل الدول العربية، مما حدا ببعض الدول أن تقوم بتحديد مواسم انتاجها على مواسم انتاج وتصدير دول أخرى (كأسلوب حمائى).

١١- عدم وجود آلية للتأكد من التزام الدول بتحرير التجارة والاكتفاء بما تذكره كل دولة.

١٢- عدم وضع قواعد تجارية خاصة لمعاملة الدول الأقل نموا (وعددها ٧ دول هى : السودان، جيبوتى، جزر القمر، الصومال، اليمن، موريتانيا، فلسطين).

١٣- اتساع نطاق التداخل فى الاختصاصات بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مما حدا بالدول العربية الى تفضيل الاتفاقات الثنائية على الجماعية.

١٤- اختلاف هياكل التكلفة، وبالتالى ممارسة القيود الادارية لحماية الصناعات ذات التكلفة العالية.

المحور الثانى : استئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة :

وجدت الدعوة الى إحياء السوق العربية المشتركة، والتى تبنتها فى الآونة الأخيرة، القيادات السياسية فى بعض الدول العربية، وفى مقدمتها مصر، الاستجابة، فوافق مجلس الوحدة الاقتصادية فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨ على البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بشكل متدرج ومتزامن على ثلاث مراحل، كحد أدنى لشرائح التحرير، وحد أقصى للمدى الزمنى، بما يمكن أى دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر، اختصار مراحلها دون تجاوزها بإطالتها، يتم خلالها الغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية، على أن تبدأ الاجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير ١٩٩٩، لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة فى كافة الدول الأعضاء فى هذه السوق.

ويتم الغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــدد : ١٣٧
المصـــدر : (مجلة) السياسة الدولية — تاريخ الصـدور : يوليو ١٩٩٩

ذات الأثر المماثل على الوجه التالي : ١- تخفيض نسبة ٤٠٪ في أول يناير عام ٢٠٠٠ من الرسوم المطبقة في ١٩٩٩/١/١. ٢- تخفيض نسبة ٣٠٪ أخرى أول يناير عام ٢٠٠١. ٣- تخفيض نسبة ٣٠٪ الباقية أول يناير عام ٢٠٠٢ بحيث يتحقق الاعفاء الكامل. وتلغى بالكامل كل القيود غير الجمركية في موعد أقصاه أول يناير عام ٢٠٠٠.

ونص في البرنامج على استئناف التطبيق الكامل التدريجي والمتزامن لأحكام السوق في كافة الدول الأطراف، وأن أي توقف أو تباطؤ أو عدم وضوح موقف التنفيذ من أي دولة يثير مبدأ المعاملة بالمثل. وأشار البرنامج الى أن تفعيل السوق الحالية يعتبر خطوة مشجعة وممهدة لقيام سوق عربية مشتركة كبرى مستقبلا، إذا أمكن التفعيل أن يقدم نموذجا ناجحا لتجربة التحرير الكامل للتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول السبع الأطراف.

وفي هذا الصدد أشار البرنامج الى جهود الاتحاد البرلماني العربي في هذا الشأن وصدور قرارات عنه بالدعوة الى تفعيل وتعميق هذه السوق المصغرة، وتعجيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتبارهما ركيزتان أساسيتان للسوق العربية المشتركة الكبرى.

وتتشكل أجهزة السوق من الاجتماع الوزاري للدول الأطراف، الذي يختص بالإشراف على سير تطبيق البرنامج التنفيذي، ويعقد اجتماعات موازية للدورات نصف السنوية للمجلس، وتعاونه لجان فرعية، ومن بينها : لجنة التنفيذ والمتابعة (اجتماعاتها ربع سنوية)، لجنة التطوير والاتحاد الجمركي (اجتماعاتها نصف سنوية)، لجنة تسوية المنازعات (اجتماعاتها عند الحاجة)، لجنة التنسيق بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اجتماعاتها نصف سنوية). ودعوة أجهزة القطاع الخاص العربي لمعاونة المجلس والأمانة العامة في متابعة تطبيق البرنامج التنفيذي ورفع كفاءة سير العمل في السوق.

وباستعراض مواقف الدول السبع الأعضاء في السوق العربية المشتركة نجد أن مصر كانت الدولة الأولى في السوق التي قامت بالاستجابة الفورية لإحياء مشروع السوق حيث وافق مجلس الوزراء المصري في أبريل ١٩٩٩ على البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق وبدأت في تنفيذ الاجراءات التمهيدية لذلك حيث تم ايداع هياكل التعريفة الجمركية لمصر وكذلك بيان بالسلع التي ترغب مصر في استثنائها من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب أمنية، دينية، بيئية، صحية.

ويعزز تقرير مجلس الشعب المصري فكرة مشروع السوق ويعتبرها الصيغة الأكثر ملائمة بين مختلف صيغ التكامل الاقتصادي التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التكتل الاقتصادي العربي التكاملي، وتحقق أفضل مصالح الاقتصاد العربي في مجمله، ومصالح كل دولة على حدة باعتبارها تشتمل على تحرير كامل لحركة الموارد العربية بمختلف صورها، وتؤدي الى تشابك الاقتصاد العربي، والإفادة من كافة المزايا التي تنبثق عن التكامل وتتلاءم مع تنوع الهياكل الاقتصادية للدول العربية وتفاوت مراحل النمو فيما بينها.

المحور الثالث: اتفاقات مناطق التجارة الحرة الثنائية :

ينص البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على جواز اتفاق دولتين عربيتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية على تبادل أفضليات أو اعفاءات تسبق الجدول الزمني للبرنامج، أي في مدة تقل عن العشر سنوات. وفي ضوء هذا النص قامت مصر بإقامة مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول العربية بشكل ثنائي مع كل من الأردن والمغرب وتونس ولبنان، كما قامت غيرها من الدول العربية بذلك. ومن مزايا المناطق الحرة الثنائية وأهدافها :

١- اختصار الفترة الزمنية التي يتم خلالها الغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية.

٢- أن القائمة السلبية التي تطلب كل دولة ارجاء اعفائها من الرسوم الجمركية تكون في أضيق الحدود، الأمر الذي يزيد الفائدة لطرفي الاتفاق.

٣- أنه من الممكن أن تتضمن الاتفاقات التجارية بين بعض الدول تنفيذ الإعفاء الفوري من الرسوم لبعض المنتجات.

ومع أن الهدف من اقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية هو الإسراع بعملية تحرير التجارة بحيث تكون هذه المناطق عنصرا مساعدا للإسراع بتحقيق الهدف الأكبر، ألا وهو السوق العربية المشتركة، إلا أن ما جاء ببعض الاتفاقيات بشأن الاطار الزمني الطويل لإقامة منطقة التجارة، أو بشأن استثناء عدد من السلع من التحرير يشكل عنصرا سلبيا ينبغي العمل على تلافيه.

● ● ●

وأخيرا، فإن تقرير مجلس الشعب المصري بشأن السوق العربية المشتركة يعد وثيقة بالغة الأهمية تعكس بأمانة توجهات السياسة الخارجية المصرية بشأن التكامل الاقتصادي العربي. فالتقرير لم يكتف بإبراز مسارات المحاور الثلاثة السابقة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وإنما حرص في ختام التقرير على وضع رؤية متكاملة لتصورات اللجنة المعنية بمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة. ولقد حظى التقرير الذي قدمه للمجلس رئيس اللجنة د. عبد الأحد جمال الدين، والمقرر العام لها السيد محمد أبو العينين، حظى بمناقشة مثمرة من قبل الأعضاء، وأقر المجلس تقرير اللجنة في دورته الأخيرة.

ونظرا لأهمية مثل ذلك التقرير فإنه يستحق مزيدا من المناقشة من قبل مختلف مؤسساتنا ومراكزنا البحثية والدراسية المتعددة في محاولة لمزيد من الاضافات، والفكرية والعملية للمشروع. ويوم تنعقد القمة العربية التي تدعو اليها مصر، فسوف يجد صناع القرار العربي وثيقة جديدة جديرة بتوقيعاتهم.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود عبد الحافظ
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العـــدد :	١٥٩٤
المصـــــدر :	(مجلة) الأهرام الأقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٧/٢٦

طرحت ندوة «السوق العربية المشتركة الكبرى، أبعادا جديدة وسيناريو محددا لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى» يأتى ضمن هذه الأبعاد السوق العربية المشتركة..

لم يكتف المتحدث الوحيد فى الندوة فاروق مخلوف المستشار الاقتصادى للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة الجات والوزير المفوض التجارى السابق بذكر سبل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى بل تطرق الى عدة نقاط هامة تمثلت فى الصعوبات التى اعاقت التقدم الاقتصادى العربى وايضا مزايا هذا التكامل اذا تحقق مع تحديد المقومات الأساسية لمشروع السوق واستعرض تقييم تجربة السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

جاءت الندوة ضمن نشاط مكتبة القاهرة الكبرى للاحتفال بمهرجان القراءة للجميع شهدها جمع غفير من المهتمين الدارسين كان على رأسهم مجموعة من طلبة وطالبات جامعة الأزهر الذين طرحوا بعدا جديدا تمثل فى اقامة بيت للزكاة فى كل بلد عربى ضمن النشاط الاقتصادى للسوق العربية المشتركة الكبرى للقضاء على ظاهرة الفقر والبطالة.



حاجز السوق المشتركة اسمه: «الإرادة السياسية»

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : محمود عبد الحافظ
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ١٥٩٤
المصـــــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

فاروق مخلوف:

موقف عربي موحد ضرورة للتعامل مع اتفاقية الجات

٥ مراحل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتنتهى بالاتحاد النقدى

استعرض فى البداية فاروق مخلوف المستشار الاقتصادى للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية للحالة العربية المهتزة تجاه مشروع السوق والتى أرجعها الى كثرة التجارة المتعثرة وترك مسئوليات وضع الدراسات ورسم السياسات واتخاذ القرارات للهواة غير المتخصصين. أرجعها الى غياب أى مشروع جاد لبناء تكتل اقتصادى عربى تكاملى حقيقى حتى الان يمكن أن يرتكز عليه العمل الاقتصادى العربى المشترك

وتطرق فاروق مخلوف للتطورات الايجابية لدعم فكرة مشروع السوق العربى حيث قال «إن تبنى الاتحاد البرلمانى العربى لموقف جديد تمثل فى مساندة مشروع السوق واتخاذ خطوات محددة فى هذا الاتجاه كان أهم التطورات الايجابية حيث تم انشاء لجنة للمتابعة البرلمانية للسوق تضم رؤساء برلمانات عربية وهيئة برلمانية للسوق على غرار مسار التجربة الأوروبية

كان دور الاتحاد البرلمانى العربى يتمثل فى دعم انشاء السوق العربية المشتركة الكبرى

، على حد تعبير فاروق مخلوف ، فى اصدار القرارات الجماعية القوية فى مؤتمرات الاتحاد بتأييد اقامة السوق وايضا دعوة المنظمات الاقتصادية العربية العاملة فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى للمشاركة فى اجتماعات لجنة المتابعة البرلمانية للسوق

مراحل السوق المشتركة

اشار فاروق مخلوف الى ان مرحلة السوق المشتركة تقع فى منتصف مراحل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى الشامل حيث إن هذه المراحل تتكون من خمس خطوات الاولى اقامة منطقة التجارة الحرة والتى تعنى التحرير الكامل للتجارة من كافة القيود والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والثانية هى اقامة الاتحاد الجمركى ويهدف الى توحيد التعريفات الجمركية الوطنية فى تعريفة جماعية خارجية واحدة وتنسيق السياسات والانظمة والاجراءات التجارية والجمركية بين الدول العربية وفى المرحلة الثالثة يتم اقامة السوق العربية المشتركة الكبرى التى تهدف الى تحرير حركة الموارد الاقتصادية واهمها رؤوس الاموال والاستثمارات والعمالة والخدمات وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية والمهنية والحرفية وتنسيق الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية المطبقة فى الدول العربية

اضاف فاروق مخلوف ان المرحلة الرابعة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى تتمثل فى اقامة الاتحاد الاقتصادى وتهدف الى توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية ومنح سلطة فوق الحكومات للاجهزة التنفيذية المشتركة فى مختلف المجالات الاقتصادية واقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة فى كافة المجالات الاقتصادية تكون احكامها ملزمة وواجبة النفاذ تلقائيا لسرعة البت فى المنازعات الاقتصادية وتتمثل المرحلة الخامسة فى اقامة الاتحاد النقدى وتهدف الى توحيد العملة وتوحيد البنوك المركزية العربية فى بنك مركزى واحد وأيضا توحيد الاحتياطى النقدى وسعر الصرف والسياسة المالية والنقدية والنظام المصرفى

أوضح فاروق مخلوف انه من الممكن أن تتداخل المراحل التالية لمنطقة التجارة الحرة للاستفادة من الآثار الايجابية لهذا التعجيل فى توثيق العلاقات الاقتصادية وزيادة تفاعل وتشابك المصالح بما ينعكس ايجابيا على نجاح جميع المراحل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى الشامل

وحول آلية عمل السوق المشتركة على صعيد التكامل الاقتصادى العربى أكد فاروق مخلوف « انه يجب أن تتم هذه الآلية بالربط بين محاور التجارة والاستثمار والعمالة والخدمات ، «من ناحية التبادل التجارى، يجب أن يتم تفعيل المدخل التجارى فى المقام الاول وانجاز التحرير الكامل للتجارة » وسيؤدى ذلك إلى تنمية التبادل التجارى العربى البينى وإعادة هيكله العرض والطلب العربى وتنمية الصادرات إلى الاسواق ذات الطلب الانتاجى والاستهلاكى على منتجات الدول العربية الأخرى وتزايد الطلب عليها فى ظل أوضاع تنافسية متكافئة وعادلة بين الانتاج المحلى فى كل دولة عربية والمنتجات العربية المستوردة إليها.

تطرق فاروق مخلوف إلى التحديات التى تواجه الدول العربية فى المرحلة الراهنة وقال إن هناك تحديات على المستوى الاقليمى تتمثل فى محاولات دفع مشاريع اقليمية جديدة يمكن أن تحل مكان المشروع القومى العربى ويتمثل التحدى فى صورته القصوى والاكثر خطورة فى مشروع التعاون الاقليمى الشرق أوسطى

وهناك تحديات أخرى تواجه المجتمع العربى على المستوى الدولى تتمثل فى قيام نظام تجارى عالمى جديد يزيل الحواجز بين الأسواق الوطنية ويطلق المنافسة فى الاسواق العالمية فى تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية ويعيد ادخال السلع الزراعية والمنسوجات فى حلبة هذه المنافسة بعد ان ظلت لفترة طويلة تخضع لقواعد واستثناءات وممارسات تقييدية خاصة ذات طابع حمائى أو تمييزى يتعارض مع حرية التجارة

صعوبات مشاريع التكامل

واستطرد فاروق مخلوف إلى الصعوبات التى اعاقت التقدم فى جهود ومشاريع التكامل الاقتصادى العربى حتى الآن حيث قال إن هناك صعوبات تتعلق بسياسات الدول ومواقفها ومصالحها المحلية منها ضعف فاعلية القرار السياسى العربى بدءا من عملية اتخاذ القرار الاقتصادى وحتى درجة الالتزام به والانضباط فى تنفيذه وأيضا الانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات فى العلاقات السياسية بين الدول العربية وعلى التبادل التجارى بوجه خاص والتعاون الاقتصادى العربى بوجه عام . وهناك صعوبات تتعلق بمجمل الاقتصاد العربى والعمل المشترك تتمثل فى عدم وضوح الرؤية لدى الدول العربية حول العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المستهدفة مستقبلا على مراحل وبين منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى العاملة بالعمل فى نطاق السوق الصغرى القائمة فى مجلس الوحدة الاقتصادية والتى انضم معظم اعضائها إلى الاتفاقية الأولى.. ومن الصعوبات أيضا التى اعاقت التقدم الاقتصادى العربى الخوف من نقص حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض الدول العربية بسبب الاعفاء من الرسوم رغم أن فوائد ومكاسب تحرير التجارة اعظم أهمية وعمقا من مختلف الزوايا والمبررات الاقتصادية والاجتماعية

معدلات الاستثمار من المبررات

وعن المبررات الرئيسية للتكامل الاقتصادى العربى ، قال فاروق مخلوف أن التكامل الاقتصادى العربى هام جدا نظرا لحاجة كل الاقتصاديات العربية إلى توسيع أسواقها مع تعاظم طاقاتها الانتاجية وتزايد البطالة فى كافة الدول العربية لضعف معدلات نمو الاستثمار والانتشار وتنوع الهياكل الانتاجية والتركيب السلعى للصادرات فى الدول العربية، وأيضا ضرورة العجلة بدعم الاستعداد العربى للتعامل مع مشاريع التكامل الاقليمى الاقتصادى المطروحة من دول غير عربية مع اهمية المبادرة إلى تحديد موقف موحد للدول العربية للتعامل كمجموعة مع اتفاقية الجات التى تضم حاليا ٩ دول عربية وتتفاوض • دول أخرى للانضمام وتقف باقى الدول العربية موقف المتفرج لذلك من الضرورى للدول العربية ان يكون لها موقفها الجماعى داخل اتفاقية الجات.

وحول مزايا التكامل الاقتصادى العربى أوضح فاروق مخلوف ان هناك مزايا عديدة منها خفض تكاليف الانتاج والتطور التكنولوجى نتيجة زيادة تدفق التجارة العربية المحررة وتحقيق مكاسب اقتصادية عربية خارجية نتيجة التعامل العربى ككتلة واحدة على الساحة الاقتصادية الدولية وأيضا تقوية المركز التفاوضى العربى فى العلاقات والمعاملات العربية مع القوى الاقتصادية الاخرى.. بخلاف زيادة التجارة العربية البينية ودعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية امام الواردات الاجنبية المثيلة ■■



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : محمود عبد الحافظ

الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العــــدد : ١٥٩٤

المصـــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصــدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

مؤشرات رئيسية للتجمعات الاقتصادية العربية

البيـــــان	مجموعة مجلس التعاون الخليجى	مجموعة اتحاد المغرب العربى	مجموعة اعلان دمشق	مجموعة السوق العربية المشتركة (المصغرة)	اجمالى الدول العربية
السكان (مليون نسمة) نسبة٪ من إجمالى الدول العربية	٢٥,٧	٧١,٣	٩٨,٨	١١٥,٧	٢٥٣
	٪١٠,١٥	٪٢٨,٢	٪٣٥,٧	٪٤٥/٣	٪١٠٠
الناتج المحلى الإجمالى (مليار دولا) نسبة٪ من إجمالى الدول العربية	٢١٧,٤	١٢٨,٥	٢٩٤,٥	٢,٤	٥٢٩
	٪٤١,١	٪٢٥,١	٪٥٥,٧	٪٢٨,٦	٪١٠٠
الصادرات (مليار دولار) نسبة٪ من إجمالى صادرات الدولى العربية	١٠٢,٢	٢٧,٩	١١٠,٢	١٩,٤	١٤٣
	٪٧١,٥	٪١٩,٥	٪٧٧,١	١٣,٧	٪١٠٠
الواردات (مليارات دولار) نسبة٪ من إجمالى واردات الدولى العربية	٦٣	٣١,٧	٧٩,٧	٢٨	١٢٥
	٪٥٠,٤	٪٢٥,٣	٪٦٣,٦	[illegible]	٪١٠٠
(١) الصادرات البينية ل دول المجموعة ونسبتها لإجمالى الصادرات العربية البينية(مليار دولار)	٦,١	٠,٩	٦,٨	١,٤	إجمالى الصادرات العربية البينية
	٪٤٥,٢	٪٦,٦	٪٥٠,٤	٪١٠,٤	
(٢) الصادرات العربية البينية لدول المجموعة ونسبتها لإجمالى الصادرات العربية البينية (مليار دولار)	٧,٩	١,١	٩,٣	٢,٨	١٣,٥مليار دولار
	٪٥٨,٥	٪٨,٣	٪٦٨,٩	٪٢٠,٧	
(٣) الصادرات البينية لدول المجموعة ونسبتها الى إجمالى صادراتها العربية البينية (مليارا دولار)	٦,١	٠,٩	٦,٨	١,٤	٪١٠٠
	٪٧٧,٢	٪٨١,٨	٪٧٣,١	٥٠	

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية — اسم كاتب المقال : يحي المصرى

الموضوع الفرعى : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة — رقم العـــــدد : ١٥٩٧

المصـــــــدر : (مجلة) الأهرام الأقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/٨/١٦

الذين يتابعون انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون جيدا مدى الصعوبات التي تقف في طريقها فلقد كان من المقرر ان يبدأ تنفيذها العملي في أول يناير بعد ان وقعتها ثمانية عشر دولة عربية أى بعد الموافقة شبه الاجماعية على تنفيذها، غير أن هذا الموعد انقضى ولم تنفذ الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط، والدول الأخرى مازالت تدرس وتفكر بالرغم من انها التزمت بل ووقعت الاتفاقية قبل موعد انشائها بشهور عديدة!!

◆ يحيى المصرى

الى أين تتجه السوق العربية المشتركة؟

لقد هللت جامعة الدول العربية للموافقة شبه الاجماعية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعد توقيعها باعتبارها اول عمل جماعى عربى فى نطاق التعاون الاقتصادى العربى يتخذ هذه الموافقة الاجماعية، وعلى اساس أن هذه الموافقة شبه الاجماعية ستكون بداية لمرحلة جديدة وجادة للتعاون المشترك الذى افتقد العمل الجاد والصادق طوال النصف قرن الأخير، غير انها اصبحت بخيبة امل وهي ترى التنفيذ يبدأ بينما تتراجع بعض الدول بل اغلب الدول عن التنفيذ لأسباب تافهة توضح بجلاء مدى استمرار التخلف الذى يعانى منه العمل الحكومى العربى

وبذلك فان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكون فى وضع افضل من قرار الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة الذى اصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ١٩٦٤/٨/١٣ والذى حدد الاسس التى تقوم عليها السوق فيما يلى:

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية.

وللأسف مضى اليوم ما يقرب من ربع قرن على قرار السوق العربية المشتركة ولم توافق على انشائها سوى سبع دول عربية فقط بالرغم من المؤتمرات والندوات والملتقيات والخطب الإنشائية التى اعدت فى هذا الشأن، والتى اقترنت فى السنة الاخيرة بمطالبة جدية من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها فى اسرع وقت ممكن باعتبارها مسألة حياة وبقاء للأمة العربية، كما أنها مصدر قوة اقتصادية عربية تحتاجها فى المساندة ضد العدوان الاسرائيلى المستمر وضد الخلافات العربية التى تقتطع من ثروة المنطقة العربية وتضعف من قوتها

إن الشعب العربى اليوم لم يعد يطيق سماع الشعارات النظرية دون محتوى عملى ودون خطة تنفيذية تبدأ فورا ويجتمع عليها كل الجهات وكل السلطات وكل اصحاب النفوذ والمال العرب الذين يقدرون اهمية تحقيق السوق العربية المشتركة لأنها اصبحت فعلا مسألة حياة وبقاء لهم جميعا، خاصة ان كلا منهم سيشكل جزءا من السوق يخضع لوقائعها ويعيش فى احداثها ويتأثر بما يتم فيها فان ضعفت ضعف وان قويت تحسنت أوضاعه المادية والمعنوية وتقدمت أعماله وتجارته، مأكله ومسكنه ومستوى حياته، ولنا فى دول جنوب شرق اسيا، «الأسيان» «اسوة»، فعندما تقدمت بالعمل الجاد والتعاون الجماعى الصادق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضربت انهار هذا التحسن انقلب الأغنياء الى فقراء وزادت البطالة وانتشرت المجاعة.

من هنا فانه تأتى اهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل ان تعود الى مسارها القديم والبطئ، وبعد ان ثبت بالفعل ان اسلوب التعاون الاقتصادى العربى، والذى يتمثل فى انشاء منظمات وتنظيم مؤتمرات وندوات وعقد ملتقيات وحلقات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضرورى اذا أريد ان تنشأ السوق العربية المشتركة ان يكون هناك اسلوب عملي جديد يبدأ بخطة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد فى اغلبها على القطاع الخاص ويدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى ان تتمثل هذه الخطة فيما يلي.

١ ـ تشكيل مجموعة عمل من جمعية رجال الاعمال العرب القومية وجمعيات رجال الأعمال العرب المحلية، وهيئات التعاون الخليجي ومن الاتحادات العربية للأنشطة الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المقاولين العرب واتحاد العمال العرب، وعلى ان يتم اختيار هذه المجموعة عن طريق رؤساء هذه الجمعيات والاتحادات، وان يشترك معها مندوبون من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالاضافة الى ضباط اتصال مع كل حكومة عربية لابداء الرأى الرسمى فى التوصيات والقرارات التى تتخذها المجموعة تمهيدا لإقرارها

٢ ـ يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بقاعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية ادارية وسكرتارية فنية وادوات مكتبية عن طريق الجامعة، بالاضافة الى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع المعلومات والبيانات اللازمة لها من مراكز المعلومات فى الجامعة وفي بعض الدول العربية التى تستطيع المعاونة، بالاضافة الى المنظمات العربية المشتركة التى يتوافر لديها امكانيات المعاونة الادارية والفنية لهذه المجموعة . ويمكن ان تصدر هذه المجموعة نشرة يومية توزع على الوزارات المختصة بالدول العربية وتنتظر تعليق هذه الوزارات على ما يتم عن طريق هذه المجموعة ومناقشة التعديل ان تطلب الأمر

٣ ـ يتم تنظيم عمل هذه المجموعة عن طريق رئيس لها وامناء مساعدين يتولون الاشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ويمكن أن تعقد الاجتماعات اثناء الجزء الاكبر من النهار والجزء الأكبر من الليل وهو ما كانت تقوم به الهيئة الأوروبية التى انشأت السوق الأوروبية المشتركة علما بان وزير المالية الفرنسى فى تصريح سابق له ذكر ان عمل الجماعة يستمر ليلا ونهارا ولا تنطفئ الأنوار حتى ينتهى اعداد لوائح وقرارات السوق الأوروبية المشتركة التى تمت فعلا فى عام ١٩٩٣ باستثناء انشاء العملة الأوروبية الموحدة التى مازالت محل مناقشات تمهيدا لصدورها فى عام ١٩٩٩.

٤ ـ القرارات التى يتم التوصل اليها عن طريق مجموعة العمل يتم عرضها على رؤساء الدول عن طريق بعثة يتم اختيارها بين أعضاء المجموعة تسافر الى كل الدول العربية فى زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تعطى كل الدول الأعضاء اكثر مما تأخذ منها إن أخذت وذلك فى ضوء الشرعية الشاملة والتنظيمات الاقتصادية والاقليمية والعالمية، وتمشيا مع الاتجاه العربى الحالى نحو تدعيم الاستقرار ومحاربة الارهاب والقضاء على الجريمة، بما تؤدى اليه السوق العربية المشتركة من حياة حرة كريمة ومستوى لائق من المعيشة لكل الفئات الشعبية وبالتالى تدعيم التنمية الاقتصادية والتقدم العربى فى ضوء الإمكانيات المتوافرة بالوطن العربى

هذه خطتى العملية اعرضها على الملوك والرؤساء العرب، وعلى كل المخلصين العرب الذين يملكون سلطة التحرك والتنفيذ. أملا ان نشاهد قريبا خطوات عملية وجادة نحو تنفيذ هذه السوق وبتنسيق وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل المهتمين بتنفيذ السوق العربية المشتركة خارج الروتين والبيروقراطية وبعيدا عن الادارة السياسية السلبية العربية التى عاشت الأمة العربية فى ظلها ما يقرب من نصف قرن وكانت محصلتها الخسارة للجميع كما نأمل ان نرى جميعا الانوار التى لا تنطفىء فى المبنى الكبير لجامعة الدول العربية ليلا ونهارا ـ حتى تستكمل خطوات التنفيذ ويعلن عن انشاء السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعلا فى انوار المبنى الكبير للهيئة الأوروبية التى اعلنت عن قيام السوق الأوروبية المشتركة والتى تحولت عام ١٩٩٣ الى السوق الموحدة.

ونسأل الله ان يوفق قادة العرب الى ما فيه خير الأمة العربية وصالحها الاقتصادى■■

